

# التمويل والتنمية

يونيو ٢٠١٤ السعر ٨ دولارات

الاقتصاد والأخلاق  
ما حجم الدين الذي يتجاوز الحدود؟  
ركوب الموجة الكورية

## آسيا تسعى لبلوغ القمة

© ٢٠١٤ الناشر صندوق النقد الدولي. جميع الحقوق محفوظة. للحصول على إذن بإعادة طبع أو استنساخ أي محتوى من مجلة التمويل والتنمية، يقدم طلب عن طريق الإنترنت على استمارة متوافرة في الموقع الإلكتروني (www.imf.org/external/terms.htm) أو بإرسال بريد إلكتروني إلى copyright@imf.org. ويمكن أيضا الحصول على إذن لأغراض تجارية من مركز الترخيص بحقوق الطبع Copyright Clearance Center (www.copyright.com) مقابل رسم رمزي.

الآراء الواردة في المقالات وغيرها من المواد تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن سياسة صندوق النقد الدولي.

للاستفسار بشأن خدمات الاشتراك وتغيير العنوان والإعلان:

IMF Publication Services  
Finance & Development  
PO Box 92780  
Washington, DC, 20090, USA  
Telephone: (202) 623-7430  
Fax: (202) 623-7201  
E-mail: publications@imf.org

مدير البريد: ترسل الخطابات بشأن تغيير العناوين على العنوان التالي

Finance & Development, International Monetary Fund, PO Box 92780, Washington, DC, 20090, USA

تدفع الرسوم البريدية للدوريات في واشنطن العاصمة وفي مكاتب البريد الإضافية. طبعت النسخة الإنجليزية في مطبعة

.Dartmouth Printing Company, Hanover, NH



١٤



٦ آسيا تسعى لبلوغ القمة  
١٠ آسيا تبلغ مداها  
١٤ نجاح المنطقة ليس مضمونا  
شانغونغ ري  
التحول الصيني  
١٠ إعادة التوازن في الصين يفتح فرصا جديدة لتطوير بلدان آسيا النامية  
ديفيد دولار  
النمط الآسيوي  
١٤ أصبح للمنتجات الثقافية دور متزايد في اقتصاد المنطقة مع ارتفاع الدخل  
المتاح للإنفاق  
الآن ويظل  
مستقبل التمويل الآسيوي  
١٨ بما أن آسيا تصدر العالم في النمو، هل ستفعل نظمها المالية ذلك أيضا؟  
جيمس ب. وولش

٢٢ وجهة نظر: صلاية آسيا  
نجحت المنطقة في النجاة من مغبة الأزمة العالمية ولا بد في الوقت الحالي أن تتكيف مع ما يحدث من تحول مالي واقتصادي كبير في جميع أنحاء العالم  
زيتي أختر عزيز

٢٤ عناصر الحوكمة  
بالتركيز على أكبر العقبات أمام النمو والتنمية، يرجح أن تشهد بلدان آسيا نجاح جهودها في إصلاح نظم الحوكمة  
شيوخه جا وجوجون جوان

٢٨ التحول إلى آسيا  
حتى تحافظ أستراليا على الارتفاع السريع في مستوى الرخاء الذي تشهده، عليها أن تغتتم فرص التصدير المتغيرة في أقرب جيرانها  
أليسون ستيفورت

٣٢ تأمل معي: كيمتشي، لم يعد كوريا وحسب  
مكانة كيمتشي كطبق تتفرد به كوريا مهددة بمحاولات الصين لاستكشاف إمكانات تصدير هذا الطبق الحار  
يوصن لي

وفي هذا العدد أيضا

٣٤ الاقتصاد والأخلاق

خبراء الاقتصاد قد يفضلون اتخاذ موقف محايد تجاه القيم الأخلاقية، ولكن نقاد عديدين يجدون خطأ في العلاقة بين الاقتصاد والفضيلة  
تيموثي تايلور

٣٩ لا توجد حدود سحرية

لا توجد على ما يبدو نقطة واضحة يكون للدين العام إذا ما تجاوزها تأثير سلبي حاد على النمو في الأجل المتوسط  
أندريا بسكاتوري وداميانو ساندرني وجون سيمون

٤٣ تكلفة اليد المغلولة

ثمة مكاسب في ربط سعر الصرف—ولكن عدم وجود أسعار صرف مرنة يصعب معه تصحيح المركز الخارجي  
أيتش غوش وماهفاش قرشي وشارالامبوس سانغاريديز



٤٣

## آسيا الواعدة

من هي آسيا؟ كان هذا السؤال يطراً على أذهاننا مرارا وتكرارا ونحن نحرر هذا العدد من مجلة "التمويل والتنمية". وللوهلة الأولى، بدا الجواب بسيطا: آسيا هي قاطرة الاقتصاد العالمي

التي حققت أرقام نمو مثيرة للأعجاب على مدار عدة عقود ماضية. وبالفعل، فالمنطقة تبدو مهيأة لكي تصنع التاريخ: وإذا استمرت الاتجاهات العامة الراهنة، سيصبح الاقتصاد "الآسيوي" أكبر من اقتصادات الولايات المتحدة وأوروبا مجتمعة في غضون أقل من عقدين—ودفع هذا الاحتمال البعض إلى أن يطلق على القرن الحادي والعشرين "القرن الآسيوي".

لكن إلقاء نظرة عن قرب كشف عن تنوع مثير للدهشة. وما أن تقلب ناظريك متجاوزا العنوانين، تجد أمامك صورة معقدة ونسبجا غنيا. فتضم "آسيا" بلدانا بكل الأحجام—من البلدان الجزرية متناهية الصغر في المحيط الهادئ وحتى الهند والصين، وهما أكبر بلدان العالم ازدهارا بالسكان—وفي كل مراحل التنمية الاقتصادية. من الاقتصادات "الواعدة" التي تتسلك السِّلْم الاقتصادي لتخرج من دائرة الفقر وحتى الاقتصادات الصاعدة النشطة والاقتصادات المتقدمة.

ويمتلك بعض البلدان الآسيوية أسواقا مالية متطورة ومراكز للابتكار التكنولوجي بينما يعتمد بعضه الآخر على النشاط الزراعي إلى حد كبير. ويعيش في المنطقة ٧٠٠ مليون من الفقراء، يمثلون حوالي ٦٥٪ من فقراء العالم—وهو رقم يتناقض بشكل صارخ مع القوة الاقتصادية والازدهار المتنامي في آسيا.

ومن المؤكد أن آسيا لا تسير كلها على نسق واحد. ويتناول هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية آسيا من زوايا متنوعة، فيسعى إلى سبر أغوار حاضر اقتصاد المنطقة—ومستقبله. ونبدأ بعرض عام يقدمه شانغونغ ري، مدير إدارة آسيا في صندوق النقد الدولي، الذي يرى أن آسيا ستحتاج إلى مواجهة خمسة تحديات مهمة إذا كانت المنطقة ترغب في مواصلة رحلتها الاقتصادية المدهشة.

ويتناول ديفيد دولار مسألة إعادة توازن اقتصاد الصين—من الاستثمار نحو الاستهلاك—وانعكاسات هذا التحول على الاقتصادات النامية في المنطقة. ويدرس كل من شيخي جا وجوجون جوان الدور الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات القوية والحوكمة السليمة في مستقبل آسيا، ويلقى جيمس والش نظرة سريعة على مستقبل التمويل الآسيوي. وتعرض زيتي أختر عزيز، محافظ البنك المركزي الماليزي، رؤيتها لصلاية آسيا وكيف يمكن للمنطقة مواكبة التحولات المالية والاقتصادية في بقية العالم. وتكمل هذه المجموعة مقالات عن أستراليا، وكيمتشي (الغذاء الرئيسي في كوريا)، والتواصل العالمي والتأثير الاقتصادي لمغني الراب ساي، وغيره من الصادرات الثقافية الآسيوية.

وفي مكان آخر من هذا العدد، يتناول ثلاثة باحثين، هم أندريا بسكاتوري وداميانو ساندرني وجون سايمون، أحد التساؤلات الاقتصادية الخلافية الأكثر إلحاحا اليوم: عند أي نقطة يكون للدين العام تأثير سلبي على النمو في الأجل المتوسط؟

ويقدم براكاش لونغانني لمحة عن شخصية كريستوفر بيساريديس، الحائز على جائزة نوبل عام ٢٠١٠ لبحوثه الرائدة عن البطالة وأسواق العمل. وأخيرا وليس بآخر: تيموثي تايلور يتحدث عن الاقتصاد والأخلاق: فمدير تحرير "مجلة المنظورات الاقتصادية" يستفيض في الحديث عن العلاقة الغنية والمشوهة في بعض الأحيان بين الاقتصاد والفضيلة.

جيفري هيدن

رئيس التحرير

## ٤٧ صلاحية أوسع

هناك ضغوط على البنوك المركزية تدفعها لتوسيع نطاق بيانات التضخم المعلنة لتشمل الأهداف المنوطة بالساسة مثل التوظيف والنمو

لويس جاكوميه وتوماسو مانشيني—غريغوري

## ٥١ قطاع الخدمات ليس من الجيل القديم



أصبحت الخدمات الآن تكتسب احتراما كأساس للتجارة العالمية الحديثة براكاش لونغانني وسوراب ميسرا

## أبواب ثابتة

### ٢ شخصيات اقتصادية

#### مكافأة العمل

براكاش لونغانني يقدم لمحة عن شخصية كريستوفر بيساريديس، الحائز على جائزة نوبل عام ٢٠١٠ لبحوثه عن البطالة وأسواق العمالة



## ٥٥ استعراض الكتب

رأس المال في القرن الحادي والعشرين، توماس بيكيتي  
استبداد الخبراء، ويليام إيسترلي  
الطريق إلى الرخاء العالمي، مايكل ماندلبوم

الرسوم التوضيحية: pp. 42-39, Catherine Cho/IMF; pp. 47, 43, Tom Wood/IMF

الصور الفوتوغرافية: Cover, Xinhua/eyevine/Redux; p. 2, Graziano Arici/eyevine/ Redux; pp. 9-6, GettyImages; p. 10, Michael Reynolds/epa/Corbis; pp. 16, 14, Xinhua/Sipa USA/Newscom; p. 18, Calle Montes/Photonstop/Corbis; p. 20, Sergio Pitamitz/Corbis; p. 22, Bank Negara Malaysia; p. 24, Thinkstock, Hindustan Times via Getty Images; p. 28, Greg Wood/AFP/GettyImages; p. 32, iStock; Kim Hong-Ji/Reuters/Corbis; p. 33, iStock; pp. 35-34, Nadezhda1906/iStock; p. 35, Design Pics/Newscom; p. 36, Denis Kozlenko/iStock; p. 37, Steven Wynn/iStock; p. 38, Steven Wynn/Thinkstock/Getty Images; p. 51, ImagineChina/Corbis; p. 55, Michael Spilotro/IMF; pp. 57-56, Stephen Jaffe/IMF

اقرأ على الموقع الإلكتروني [www.imf.org/fandd](http://www.imf.org/fandd)

صفحة مجلة التمويل والتنمية على الفيسبوك  
[www.facebook.com/FinanceandDevelopment](http://www.facebook.com/FinanceandDevelopment)





## مكافأة العمل

براكاش لونغانى يقدم لمحة عن شخصية كريستوفر بيساريدس، الحائز على جائزة نوبل عام ٢٠١٠ لبحوثه عن البطالة وأسواق العمالة

يكمن درس مهم للباحثين. عندما ترى أنك على حق، لا تعرّ أذنيك كثيراً للأخريين." واليوم، بينما أصبح الجميع يصغون إلي ما يقوله بيساريدس، وأصبحت كلمته مسموعة بفضل حصوله على جائزة نوبل، يمكنه بالتالي الاستفادة من ذلك والمساهمة في التصدي لأزمة البطالة في أوروبا. وبينما أيد بعض سياسات ما يُسمى هيكل المقرضين الثلاثي—المفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي—فقد كان ناقدا صريحا لبعضها الآخر (راجع الإطار). ويعمل بفعالية بصفة خاصة في وطنه قبرص، كرئيس للمجلس الاقتصادي الوطني—وهو شبيه بمجلس المستشارين الاقتصاديين في الولايات المتحدة—فيقدم المشورة للرئيس بشأن قضايا مختلفة ما بين إعادة هيكلة البنوك وحتى نماذج الأعمال في قبرص مستقبلا. ويقول بيساريدس "توجد في قبرص ١٠ قنوات تلفزيونية، وجميعها يطارديني بسبب آرائي. وأود في بعض الأحيان أن أنسحب إلى مكتبي في الجامعة وأوصد الباب خلفي. ولكنني أعلم أنني إن فعلته فسوف أندم. هذا هو الوقت المناسب لتقديم المساعدة."

### المقدمات

شب بيساريدس على الطوق في نيقوسيا، وتوفيق في المدرسة الابتدائية ثم الثانوية، كما تقول والدته، إيفدوكيا: "اعتاد معلموه أن يقولوا إنه

جوائز نوبل للاقتصاد في **يشوب** بعض الأحيان شيء من الغرابة: فهي تكرم أشخاصا أصحاب آراء متعارضة—مثل جائزة عام ١٩٧٤ التي منحت لكل من كارل غونار ميردال الذي كان يميل إلى التيار اليساري، وفريدريش أوغوست فون هايك الذي كان تحرريا—أو تعود إلى الماضي لتكريم إنجازات أكاديمية طواها النسيان طويلا. أما جائزة عام ٢٠١٠ فمنحت لمجموعة متمثلة في الفكر: فقد كرمت بيتر دايوموند، وديل مورتسن، وكريستوفر بيساريدس، الذين اجتمعت بحوثهم في التسعينات حول نموذج حيوي للبطالة وسوق العمل. وكان الوقت ملائما لذلك. ففي أعقاب الركود الكبير، أصبح هناك ٢٠٠ مليون شخص في أنحاء العالم بلا عمل، وكانت إعادتهم إلى سوق العمل من جديد هي أكثر مهام السياسة الاقتصادية إلحاحا آنذاك.

وبالنسبة لبيساريدس، وهو قبرصي ينحدر من أصول يونانية، فقد كان شغله الشاغل السعي لفهم البطالة منذ سبعينات القرن العشرين. واستغرق سعيه هذا ٢٠ عاما من العمل الأكاديمي الشاق قبل أن تبدأ بحوثه في التأثير على طريقة تفكير خبراء الاقتصاد في قضية البطالة—ثم انتقل تأثيرها إلى السياسة. ويقول أوليفيه بلانشار، كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي، وهو ذاته باحث مرموق في مجال البطالة: "لقد كان كريس مثابرا. وقد أثبت التاريخ أنه على حق. وهنا

الأول على صفه في مادة الرياضيات. وقد عمل لوقت طويل. وبرغم هذا التميز، فقد قوبل بالرفض من خمس من ست جامعات بريطانية كان يود الالتحاق بها، وحصل على درجة جامعية في علم الاقتصاد من جامعة إيسيكس. ومن الجامعات التي رفضت طلبه الالتحاق بها كانت كلية لندن للاقتصاد، التي قبلت التحاقه بها في نهاية المطاف ليحصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد والتي يعمل فيها مدرسا

## كان بيساريدس يسعى لتكوين فهم أعمق لعملية تطابق مهارات العاملين مع فرص العمل.

في الوقت الحاضر، ويفلسف بيساريدس أسباب رفضه بقوله: "ربما أصبحت أفضل حالا بالذهاب إلى [إيسيكس] لأنها كانت أصغر حجما وكنا نحصل فيها على قدر كبير من الاهتمام. أما في كلية لندن للاقتصاد، ربما كنت سأضيع بمنتهى السهولة."

وبحصول بيساريدس على درجة الدكتوراه، عاد إلى قبرص للعمل في إدارة البحوث في البنك المركزي، لكن الأقدار تأمرت لتعيده إلى المملكة المتحدة. فبينما كان في رحلة لزيارة أصدائه المرتقبين في اليونان عام ١٩٧٤، أطيح بالحكومة القبرصية، وحالت الاضطرابات السياسية التي أعقبت ذلك دون عودته. وتحول طالبا مساعدة أساتذته السابقين في المملكة المتحدة واستقر به الحال في غضون عام كعضو في هيئة التدريس في كلية لندن للاقتصاد. وكتب بيساريدس في المحاضرة التي ألقاها بمناسبة حصوله على جائزة نوبل ٢٠١٠ يقول "انتقلت إلى لندن عام ١٩٧٦، ولم أعادها منذ ذلك الوقت."

### لعبة المطابقة

كتب الفيلسوف توماس كارليل ذات مرة يقول: "إذا علمت ببغاء مصطلحي العرض والطلب أصبح لديك خبير اقتصادي." فالزائد عن الحاجة من المعروض من السلع الأولية ينبغي أن يؤدي إلى انخفاض سعرها، ويؤدي انخفاض السعر بدوره إلى زيادة الطلب والقضاء على العرض الزائد. وعندما تطبق هذه الرؤية التقليدية على سوق العمل، فإنها تعني انخفاض الأجور عندما يكون عرض العمالة زائدا، وتعني بالتالي القضاء على البطالة. لكن انتشار البطالة الجماعية، كما في حالة الكساد الكبير في ثلاثينات القرن العشرين، كان مضادا لهذا الرأي. وفي ستينات القرن العشرين بدأ خبراء في الاقتصاد—ومنهم دياموند ومورتنسن—يدركون أن البحث عن فرصة عمل شبيه بالبحث عن زوج أو عن منزل. وسوق المساكن، مثلا، يعج بعدد كبير من البائعين والمشتريين. ويمر الاثنان بعملية بحث للوصول إلى اختيار جيد يحقق سعادة الطرفين. والسعر هو أحد جوانب الصفقة ولكنه ليس الجانب الوحيد لأن المشتريين يهتمون بمميزات أخرى في المنازل. وهذا النوع من البحث يستغرق وقتا طويلا، لذلك لا يتسنى بيع بعض المساكن لفترة من الوقت. ويبدو أن تطبيق "نظرية البحث" هذه على سوق العمل، تعطي رؤية مريحة بقدر أكبر كثيرا لأسباب البطالة مقارنة بما يمنحه النموذج التقليدي.

وفي مطلع سبعينات القرن العشرين تقابل بيساريدس مع مورتنسن وكان آنذاك على وشك استكمال دراسته في جامعة إيسيكس. وأوصى مورتنسن بيساريدس بمتابعة نظرية البحث خلال عمله في إعداد رسالة الدكتوراه في كلية لندن للاقتصاد. ولا يتذكر مورتنسن هذه المقابلة ولكنه كتب بعد ذلك يقول "من الواضح أنها كانت من أفضل النصائح التي أعطيتها لأي طالب." وخلال السبعينات والثمانينات،

كان بيساريدس يسعى، كطالب في البداية ثم كعضو هيئة التدريس في كلية لندن للاقتصاد، إلى تكوين فهم أفضل لعملية تطابق العاملين مع فرص العمل. ويقول بيساريدس في أطروحته إن تشارلز بين، وهو نائب أسبق لمحافظ بنك إنجلترا وعضو هيئة التدريس في كلية لندن للاقتصاد، كان صائبا في تأكيده على الدور المهم لعدم اكتمال المعلومات. فلم يكن أصحاب العمل متأكدين تماما من قدرات العاملين المرتقبين، ولم تكن لدى العاملين معلومات كاملة عن فرص العمل، مما أدى إلى حدوث "احتكاكات جوهرية في أداء سوق العمل."

وكانت أبرز مساهمات بيساريدس في العمل الذي تلا رسالته العلمية هو وضع مفهوم دالة المطابقة. ويستخدم خبراء الاقتصاد مفهوما يُعرف باسم دالة الإنتاج للتعبير عن العلاقة بين المدخلات والمخرجات، فالتقدم التكنولوجي يمكن أن يحقق المزيد من الناتج باستخدام نفس المدخلات، وفي بعض الأحيان قد تؤدي الظروف المناوئة أو خيارات السياسة الخاطئة إلى إعاقة عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات. وبالمثل، اعتبر بيساريدس أن عدد العاطلين عن العمل وعدد الوظائف الشاغرة هي مدخلات في إيجاد فرص العمل. وتتوقف درجة النجاح في ترجمة المدخلات إلى فرص عمل على مقدار المعلومات غير الكاملة، وعلى سياسات الحكومة، والصدمات التي تضرب سوق العمل. ويقول تشارلز بين "برغم أن [دالة المطابقة] تبدو مثل "صندوق أسود" ظاهريا، فيمكن تبرير وضعها من خلال مجموعة متنوعة من قصص الاقتصاد الجزئي. ويمكن تقديرها بناء على بيانات فعلية." واستخدم بيساريدس كذلك أفكارا من نظرية المباريات في تحديد كيفية تقسيم الفائض من مباراة ناجحة بين العاملين وأصحاب العمل. ويذكر تشارلز بين أن ذلك تمخض عن "نظرية بسيطة ولكنها قوية عن تحديد الأجور."

وعمل دياموند ومورتنسن معا وبذلا جهودا مماثلة، لكن بيساريدس لم تكن لديه دراية كاملة بعملهما، فكتب في محاضرة نوبل يقول: كان ذلك "قبل الحقبة الإلكترونية." وفي بقعة أقرب إلى وطنه، كان بعض

### القلق من اليورو

كان رد الفعل إزاء إطلاق اليورو في عام ١٩٩٢ متباينا على جانبي المحيط الأطلنطي. وفي ٢١ سبتمبر ١٩٩٢، اشترك أربعة أساتذة مشهورين من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا—هم أوليفيه بلانشار وروديغر دورنوش، وستانلي فيشر، وبول كروغمان—في مناقشة اتفقوا فيها على أن "إنشاء عملة أوروبية موحدة سيكون له تبعات اقتصادية غير مواتية." وكتب بيساريدس يقول "على العكس من ذلك، ساد شعور بالنشوة بين كثير من الأكاديميين في أوروبا. وتملكتني هذه الفكرة تماما." وانضم إلى لجنة السياسة النقدية في بنك قبرص المركزي "من أجل المساعدة على جلب اليورو إلى بلادى." وكان قد عمل في وقت سابق مع فرق عمل في السويد والمملكة المتحدة للنظر في انعكاسات اعتماد اليورو على أسواق العمل فيها.

ولكنه يقول الآن إن اعتماد اليورو "عاد بنتائج عكسية: فهو يعرقل النمو وتوفير فرص العمل، كما أنه يقسم أوروبا." وربما كان سياق السياسات الاقتصادية الكلية ملائما لألمانيا وبعض البلدان أعضاء الاتحاد في الشمال، ولكنه يرى أنه "بالغ التشدد" في حالة البلدان أعضاء الاتحاد في الجنوب. والتكشف المالي له خصوصية "النسب في ضياع جيل من الشباب المتعلمين... بينما الهيكل الثلاثي [المفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي] والحكومات الوطنية ينبغي أن تخفف من حدة الكشف. ويقول بيساريدس إنه ينبغي إما تفكيك اليورو أو أن يسمح الأعضاء الذين يقودون الاتحاد بتيسير السياسات النقدية وسياسات المالية العامة لاستعادة النمو وتوفير فرص العمل في الجنوب.

فترات تعطلهم عن العمل، لكن بيساريدس كتب في محاضرة نوبل أن السياسات ينبغي أيضا أن "تحفز البحث عن عمل بكثافة أكبر، [الذي] يمكن أن يُحوّل منحى بيفيريدج نحو المنشأ، ويحسن أداء سوق العمل في مطابقة العاملين مع الوظائف." وبدون هذه السياسات الفعالة، تصبح فترات البطالة طويلة للغاية، مما يزيد من "خيبة أمل المتعطلين عن العمل... ويفضي إلى حرمان العاملين من العودة إلى القوى العاملة."

وجدت هذه النتائج طريقها نحو دوائر السياسة وأثرت على طريقة تفاعل الحكومات في سوق العمل خلال فترات هبوط النشاط الاقتصادي. ففي المملكة المتحدة مثلا، يقول بيساريدس لمجلة التمويل والتنمية، كان للسياسات الفعالة "دور مهم في احتواء البطالة طويلة المدى" في فترة الركود الكبير. ويذكر أنه على العكس من ذلك، اتخذت الولايات المتحدة الخطوة الصائبة بتقديم إعانات البطالة ولكنها لم تبذل جهدا كافيا لحصول العاطلين على وظائف من جديد من خلال سياسات سوق العمل الفعالة، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة طويلة الأجل في الولايات المتحدة بصورة مثيرة للقلق. ويقول جورج أكرلوف، وهو حائز على جائزة نوبل عام ٢٠٠١ ومعروف أيضا ببحوثه في قضايا البطالة، "إن تركيز كريس على فقدان المهارات مع طول فترات البطالة—ومن ثم الحاجة إلى الحد من طول فترات البطالة—هو أحد مساهماته الباقية."

### اسبغ مع التيار

تخيل أنك تجهز الطاولة لتناول العشاء في يوم عطلة ثم أدركت أنك أعدت ثلاثة أماكن زائدة عن الحاجة. فماذا تفعل؟ سترفع الأطباق الزائدة عن الحاجة، أليس كذلك؟ وسوف تقول أي سخف هذا عندما يطلب منك أحدهم في البداية أن تجهز مكانين إضافيين ثم تقوم بإلغاء خمسة أماكن، وبالتالي فالنتيجة هي أن تلغي الثلاثة أماكن الزائدة. لكن يبدو أن سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة يكرر هذا الجهد الضائع كل شهر. انظر إلى أغسطس ٢٠١٠ عندما ألغى الاقتصاد الأمريكي ١٠٠ ألف وظيفة. إن هذا الخفض الصافي لعدد ١٠٠ ألف وظيفة أجري بإنشاء ٤,١ مليون وظيفة جديدة وهدم ٤,٢ مليون وظيفة موجودة. وبلغه الاقتصاديين، فإن التغيير الصافي في عدد الوظائف يتضاءل من خلال إجمالي التدفقات من البطالة إلى العمل ("خلق الوظائف") ومن العمل إلى البطالة ("هدم الوظائف").

وبدأت هذه الحقائق عن ضخامة إجمالي التدفقات تُعرف في تسعينات القرن العشرين، ويرجع قدر كبير من الفضل في ذلك إلى عمل كيم كلارك ولورانس سامرز من جامعة هارفارد، وستيفن ديفيز من شيكاغو، وجون هالتيونغر من جامعة ميريلاند. فقد ألهمت عمل مورتسن وبيساريدس من خلال إظهار أن سوق العمل كان بالفعل كما يرونه—مكان ديناميكي ينشأ ويُدمر فيه الكثير من الوظائف المطابقة للمهارات كل شهر. كما واجها تحديا ليقوما ببناء نموذج صريح يتسق مع حجم هذه التدفقات الضخمة وكيفية تغيرها على مدار دورة النشاط الاقتصادي.

وبخلاف العمل الخاص بدالة المطابقة، كان وضع هذا النموذج يقوم على جهد مشترك بين مورتسن وبيساريدس على مدى عشر سنوات من التعاون المثمر في تسعينات القرن العشرين. ومن السمات الرئيسية للنموذج افتراضه أنه متى نشأت الوظائف، لا يمكن تهيئتها بسهولة للتكنولوجيا الحديثة. ويتعرض سوق العمل باستمرار لضربات من التطورات التكنولوجية وغيرها والتي تغير نفع الوظائف الموجودة، وتؤدي هذه "الصدمات المتفردة" إلى تدمير الوظائف—والى البطالة—إلى حين توفير وظائف جديدة في مكان

زملائه في كلية لندن للاقتصاد—أبرزهم ريتشارد لايارد وستيفين نيكل—يعملان أيضا على وضع منهجها الخاص لفهم البطالة. وبينما كان بيساريدس مدركا بالتأكيد لقيامها بهذا العمل—بل وتعاون معها أحيانا—فقد التزم مساره الخاص. ويتذكر بلانشار "مقابلة كريس في أواخر الثمانينات في كلية لندن للاقتصاد. وكانت الكلية في ذلك الوقت تركز بكثافة على قضايا البطالة." كان بيساريدس "يعمل كادحا بالتوازي." وبدت نماذجه غريبة ومعقدة نوعا ما مقارنة ببساطة نموذج لايارد—نيكل... ولن أقول إن الناس اعتقدوا أن كريس يجب أن يمضي قدما في عمله ويتناول أشياء ذات صلة، ولكنه لم يكن ضمن فريق [كلية لندن للاقتصاد] الأساسي."

### قانون التمكين

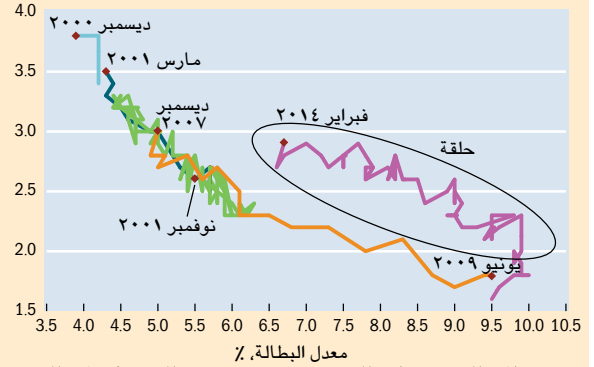
أدى عمل بيساريدس بشأن دالة المطابقة إلى تجديد الاهتمام بمنحنى بيفيريدج، وهو منحى العلاقة بين البطالة والوظائف الشاغرة. والعلاقة ذاتها كان يرصدها الاقتصادي والمصلح الاجتماعي البريطاني ويليام بيفيريدج في أربعينات القرن العشرين: عندما كان الاقتصاد مزدهرا، كانت البطالة منخفضة والشواغر كثيرة، وكان العكس صحيح في فترة الركود. ولم يقدم بيساريدس أساسا نظريا للمنحنى فحسب، وإنما ساعد كذلك على تفسير التحركات حوله—تعرف بأنها "حلقات"—عندما كان الاقتصاد خارجا من الركود. وكما تجاهد أسواق العمل في الولايات المتحدة وبلدان أخرى اليوم لتنفذ عن نفسها آثار الركود الكبير، هناك حلقات محيطة بمنحنى بيفيريدج، كما تنبأ بيساريدس (راجع الرسم البياني ١).

ومن الانعكاسات العملية الأخرى لعمل بيساريدس دعمه للسياسات التي تساعد العاطلين عن العمل على العودة إلى سوق العمل. وهذه السياسات، التي تُعرف بأنها سياسات سوق العمل "الفعالة"، تؤثر على الحوافز التي تدفع العاملين للبحث عن وظائف وقبولها. ويتفق خبراء الاقتصاد على ضرورة حصول العاملين على إعانة دخل في

الرسم البياني ١

### الوظائف وفيرة، حتى تحتاج إحداها

يبين منحى بيفيريدج أن في فترات الركود، تكون البطالة عالية والوظائف الشاغرة قليلة. وبعد "الركود الكبير" توجد "حلقة" متوقعة حول المنحنى في الولايات المتحدة. (معدل الوظائف الشاغرة، %)



المصدر: مكتب إحصاءات العمل الأمريكي

آخر لتحل محلها. كذلك يتأثر خلق الوظائف وهدمها بفترات الانتعاش والركود على مستوى الاقتصاد. وجمع العمل الذي قام به مورتسن وبيساريدس بين كل هذه العناصر في نموذج يتسق مع حجم إجمالي التدفقات الكبير وتنوعها على امتداد دورة النشاط الاقتصادي.

## ينبغي الاهتمام بصفة خاصة بمنح الشباب فرصة البحث عن عمل.

وإقرارا بمساهمة دياموند في وضع هذا النموذج في وقت أبكر، أصبح يُعرف الآن بين الاقتصاديين باسم "نموذج دي إم بي" وهي الأحرف الأولى من الأسماء الأخيرة لوضعيه، ويقول بلانشار "إن نموذج "دي إم بي" ثبت أنه من عجائب الفكر كما أنه أداة مفيدة وهائلة للنظر في البيانات".

### 'حماية الموظفين لا حماية الوظائف'

ثبتت كذلك منفعة نموذج "دي إم بي" الكبيرة في تصميم سياسات سوق العمل. ويسعى كثير من البلدان إلى حماية العاملين من البطالة من خلال الإجراءات الإدارية التي تكلف أصحاب العمل الوقت والمال عند تسريح أي عامل—وتتمثل بصورة أساسية في فرض ضرائب على تسريح العمالة. وهذا النوع من تشريعات الحماية الوظيفية يخفض بالفعل حجم التدفق الإجمالي نحو البطالة، بالحد من هدم الوظائف. لكن هذا التشريع يحول أيضا دون إنشاء فرص العمل. "حينما تُنشئ الشركة وظيفة فإنها تتوقع أن تدفع ضريبة [عالية التسريح] في تاريخ ما مستقبلا إذا اضطرت إلى تسريح الموظف. وكما يشرح بيساريدس في محاضرة نوبل "وتراجع خلق فرص العمل نتيجة لذلك، ومع تراجع فرص العمل، فإن التدفق من البطالة إلى العمل كذلك يصبح أقل.

وخلاصة القول، إن سياسة مصممة لحماية العاملين من البطالة يمكن أن تصبح ذات تأثير متناقض بمرور الوقت، فتؤدي فعليا إلى إطالة مدة البطالة من خلال حدوث تأثير سلبي على توفير الوظائف (راجع الرسم البياني ٢). وهذه الانعكاسات في نموذج "دي إم بي" تدعم المقولة التي أصبحت رنانة الآن "حماية الموظفين، لا حماية الوظائف". وبذل جهد كبير لحماية الوظائف الموجودة من خلال القيود الزائدة

على تسريح العمالة يمكن أن يعرقل توفير الوظائف الضرورية في اقتصاد ديناميكي. ومن الأفضل أن تتم حماية العاملين من عواقب فقدان الوظائف من خلال إعانات البطالة والطرق الأخرى التي تدعم الدخل—تصاحبها سياسات فعالية لحصول المتعطلين عن العمل على وظائف ملائمة من جديد قبل أن تنخفض مهاراتهم وتقل ثقتهم بأنفسهم.

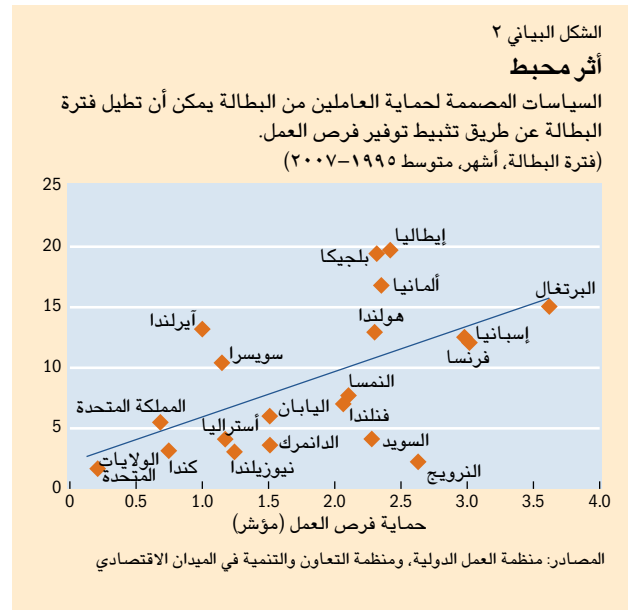
والحماية الزائدة عن الحد للوظائف يمكن أيضا أن تؤدي إلى ارتفاع بطالة الشباب. فالشباب لا يعرفون بعد في أي مجال يبرعون أو ما العمل الذي يودون القيام به، بينما أصحاب العمل ليسوا متأكدين من مستوى أدائهم. وبالتالي، فبالنسبة للشباب العاملين، يقول بيساريدس إنه ينبغي الاهتمام بصفة خاصة "بمنحهم فرصة البحث عن عمل". وكما أننا لا نتوقع زواجهم بأول صديق أو صديقة يقابلونه أو يقابلونها، ينبغي أيضا ألا نتوقع قبولهم أول وظيفة والمكوث فيها إلى الأبد. ويذهب إلى أن تشريع الحماية الوظيفية يساعد "العاملين الذكور" الأكبر سنا... "ولكنه يضر بالعاملين الآخرين، كالنساء والشباب، الذين ينضمون إلى القوى العاملة وينفصلون عنها على نحو أكثر تكرارا".

### الابتسام عند تقديم خدمة

على مدار العقد الماضي، عمد بيساريدس إلى توسيع نطاق عمله ليشمل قضايا التغيير الهيكلي. ومع تحول الاقتصادات نحو قطاع الخدمات، يقول بيساريدس، من المهم أن "يعتبر هذا القطاع بمثابة أمل [من أجل الإنتاج والنمو] وليس عبئا [عليهما]". ويواجه كثير من الاقتصادات الصاعدة أخطارا من الاعتماد الزائد على الصناعة التحويلية، ويرى أن "الصناعة التحويلية فيها قدر كبير من العمل منخفض التكلفة مما سيحرم العمالة من اكتساب مهارات عالية التقنية ومن مهارات التعامل مع الآخرين" التي يحتاجها كثير من الوظائف في المستقبل (راجع المقال بعنوان "قطاع الخدمات ليس من الجيل القديم" في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). وعن أوروبا، يقول بيساريدس لمجلة التمويل والتنمية "إن معظم النقص يكمن في الوظائف التي تقدم خدمات للجمهور والشركات." أما زيادة المرونة أمام أصحاب العمل وتقديم مزيد من الحوافز لهم فيمكن أن يولد وظائف في مجالات تجارة التجزئة والفنادق وخدمات السيارات ويساعد إذن على "تشغيل الكثير من الشباب والنساء." ومن أجل ذلك، من الضروري أن يظل الحد الأدنى للأجور منخفضا حتى يقبل أصحاب العمل تجربة عاملين جدد. ويضيف بقوله إن هناك أيضا حاجة إلى تغيير النظرة إلى العمل في قطاع الخدمات: "تقديم خدمة أفضل لعميلك لن يقلل من شأنك."

وبيساريدس نفسه معروف بسلاسته في التعامل والتواضع. يقول تشارلز بين "إن طريقة كريس غير المتصنعة وسهولة التعامل معه جعلته محبا لدى الطلاب." وقد أشرف على مدى سنوات على عدد كبير من طلاب الدكتوراه، ومنه رضا مقدم، رئيس الإدارة الأوروبية في صندوق النقد الدولي. وعندما أعلن عن منح بيساريدس جائزة نوبل لم يكن موجودا في مكتبه في كلية لندن للاقتصاد. ولكن كما يقول تشارلز بين "كان باب مكتبه يعج بقصاصات أوراق ذات ألوان متعددة تحمل عبارات التهئة من طلابه... وتلك شهادة جيدة على العمل الذي قام به في حياته." ■

براكاش لونغانجي يعمل مستشارا في إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.





# آسيا تبلغ مآداها

نجاح المنطقة ليس مضمونا

شانغيونغ ري



احتفال بمناسبة مرور ألف عام، هانوي،  
فيتنام





وفي ظل استمرار تشدد أوضاع السيولة العالمية ومواصلة سحب التنشيط المالي في الولايات المتحدة، ستواجه آسيا مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة إلى حد ما وموجات من تقلب تدفقات رؤوس الأموال وأسعار الأصول، ولكن الأوضاع المالية ككل من المتوقع أن تظل داعمة إلى حد كبير. وهناك دائما شكوك تحيط بهذا التنبؤ. فلا يزال استمرار ضيق الأوضاع المالية العالمية يشكل

## يُتوقع أن تسجل آسيا نمواً يبلغ ٥,٥٪ في ٢٠١٤ و ٥,٦٪ في ٢٠١٥، لتحتفظ بموقع القيادة على صعيد النمو العالمي.

تهديداً. ومن شأن ارتفاع دين الأسر والشركات في بعض أنحاء المنطقة أن يزيد من حدة تأثير ارتفاع أسعار الفائدة العالمية.

وإذا تباطأ النشاط في الصين على نحو أكبر من المتوقع، فإن بلدانا أخرى في المنطقة هي التي ستدفع الثمن (راجع المقال بعنوان "التحول الصيني" في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). وتواجه اليابان مخاطر من أن تصبح تدايبر آينوميكس—المبنية على الخطة الاقتصادية ذات "الثلاثة أسهم" التي وضعها رئيس وزراء اليابان شينزو آبي—أقل فعالية من المتوخى في دفع النمو. لا سيما إذا كانت الإصلاحات الهيكلية في أسواق العمل والمنتجات أقل من المستويات المتوقعة وغير قادرة على رفع مستوى ثقة المستهلكين والمستثمرين. أما التوترات السياسية المحلية والعالمية فيمكن أن تعرقل التجارة أو تضعف الاستثمار والنمو على مستوى المنطقة.

وإذا تحققت هذه المخاطر من المتوقع أن يؤدي إلى تراجع الزخم في المنطقة وليس إلى توقفه. لكن التحديات الهيكلية الأعمق يمكن أن تولد عقبات أصعب أمام البلدان عبر المنطقة بينما تسعى لتحقيق النمو المستمر.

وتواجه آسيا خمسة تحديات خاصة: التغلب على فخ الدخل المتوسط، وتحسين المؤسسات ونظم الحوكمة لديها، والتكيف مع ظروف ارتفاع أعداد السكان المسنين، وكبح التفاوت المتزايد، ودعم التطوير المالي.

## ظلت

آسيا تقود النمو العالمي على مدى عدة عقود ماضية، بمعدل قارب متوسطه ٦٪ منذ عام ١٩٩٠. وإذا استمر الاتجاه العام على منواله الحالي، سيصبح اقتصاد آسيا أكبر من اقتصاد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي معا في غضون أقل من عقدين. وبينما يبدو مستقبل آسيا براقاً، فنجاحها ليس مضموناً، حيث يعتمد بشكل حاسم على اختيار مجموعة السياسات الصحيحة لاحتواء المخاطر وضمان تحقيق النمو.

وعلى المدى القريب، تواجه المنطقة بعض المخاطر الناشئة وربما ظلت محاصرة بتقلب الأسواق العالمية.

وعلى المدى المتوسط، سيتعين على كل أجزاء هذه المنطقة المتنوعة أن تواجه التحديات الماثلة أمامها:

- لا يزال يعيش في آسيا ما يقرب من ٧٠٠ مليون من الفقراء—٦٥٪ من فقراء العالم، وهم الذين يقل دخلهم عن ١,٢٥ دولاراً في اليوم—بينما هوة تفاوت الدخل آخذة في الاتساع.
- الاقتصادات الصاعدة في المنطقة أمامها مهمة التحرك لتجاوز مستوى البلدان متوسطة الدخل والانضمام إلى مصاف الاقتصادات المتقدمة.
- شرع العديد من اقتصادات آسيا الصناعية في تنفيذ العملية الصعبة لتحويل نموذج نموها.

## الصمود والنمو

شهد عام ٢٠١٣ عدة موجات من التقلب المالي العالمي، أدت إلى انسحاب التدفقات الرأسمالية من الأسواق الصاعدة، ومنها آسيا. لكن آسيا ظلت صامدة بوجه عام أمام المخاطر العالمية، حتى وإن تعرضت الاحتياطات الوقائية في بعض اقتصاداتها لاختبار انسحاب التمويل الخارجي. وبدأت تجني ثمار الإجراءات السريعة التي اتخذتها لمعالجة مواطن الضعف، وزخم النمو مهياً للاستمرار.

يُتوقع أن تسجل آسيا نمواً يبلغ ٥,٥٪ في ٢٠١٤ و ٥,٦٪ في ٢٠١٥، لتحتفظ بموقع القيادة على صعيد النمو العالمي. وسوف تزداد صادراتها مع استمرار التعافي في الاقتصادات المتقدمة، بينما سلامة أوضاع أسواق العمل وقوة النمو الائتماني سيدعما الطلب المحلي على مستوى المنطقة.

خلال تخفيف الحماية الشديدة والمفرطة لوظائف العمالة النظامية مع إنشاء شبكات أمان للعاطلين عن العمل، في الهند وإندونيسيا مثلاً.

## السياسات الحذرة يمكن أن تساعد على وقف الآثار السلبية للاتجاهات السكانية. وعلى صناعات السياسات الآسيويين التكيف مع الأوضاع ومكافحة هذه الآثار.

التكيف مع تزايد أعداد سكان آسيا المسنين: كان لتحول التركيبة السكانية في شرق آسيا دور كبير في المعجزة الاقتصادية التي شهدتها المنطقة في النصف الثاني من القرن العشرين. ولكن بينما انتفع كثير من الاقتصادات الآسيوية من التحولات السكانية المواتية في وقت سابق، فسوف يشهد ارتفاعاً كبيراً في نسبة الإعالة على مدى العقود القليلة القادمة، مما سيؤدي في الغالب إلى انخفاض النمو وإثقال كاهل الحكومات بالنفقات (دراسة Das and N'Diaye, 2013). وسوف يؤثر ذلك على الاقتصادات مرتفعة ومتوسطة الدخل على حد سواء: السكان المسنون في منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة واليابان وكوريا وسنغافورة سيتزايدون بسرعة، وكذلك في الصين: بنسبة لا تتجاوز ٦,٠ طفل لكل امرأة، ومعدل الخصوبة في شنغهاي الآن من أدنى المعدلات على مستوى العالم. أما الهند، على العكس من ذلك، فسوف تحقق كسباً سكانياً—فنسبة الإعالة لديها من المتوقع أن تنخفض بمقدار ٨ نقاط مئوية بحلول عام ٢٠٣٠—كما هو الحال في الفلبين والاقتصادات الآسيوية الأقل دخلاً. وستواجه هذه البلدان تحدياً مختلفاً: إيجاد وظائف ملائمة لمجموعة العاملين التي تزايد أعدادهم بسرعة وضمان عدم تحول المكسب إلى عبء. ومن شأن السياسات الحذرة أن تساعد على وقف الآثار السلبية للاتجاهات السكانية. وعلى صناعات السياسات الآسيويين التكيف مع الأوضاع ومكافحة هذه الآثار. فيمكنهم تحقيق التكيف من خلال إنشاء نظم تقاعد تقي من عواقب التقدم في العمر لضمان تمتع المتقاعدين بحماية من شبكات أمان اجتماعي ملائمة وتشجيع كبار السن على الانضمام إلى القوى العاملة. ويمكنهم مكافحة الآثار السلبية من خلال الإصلاحات المعززة للإنتاجية وتعبئة موارد العمل غير المستغلة، في مجالات كالزراعة والقطاعات غير الرسمية الكبيرة على سبيل المثال. وربما كانت النساء هي أكبر مجموعات موارد العمل غير المستغلة في آسيا. فمن بين كل عشر نساء هناك خمس غير منضمت إلى القوى العاملة مقارنة بـ اثنين فقط من كل عشرة رجال. وفي المجتمعات الأغني التي يزيد فيها عدد المسنين، مثل اليابان وكوريا، هناك من المزايا ما يمكنه جذب المرأة إلى مكان العمل مثل إمكانات الحصول على خدمة رعاية الطفل المحسنة،

التغلب على فخ الدخل المتوسط: بعد عدة عقود من النجاح، بلغ كثير من الاقتصادات الآسيوية مرحلة تطور يصعب عندها مواصلة النمو بسرعة، كما يخبرنا التاريخ—وذلك ما يُطلق عليه فخ الدخل المتوسط. لننظر مثلاً إلى أمريكا اللاتينية في ثمانينات القرن العشرين، أو الاقتصادات الآسيوية متوسطة الدخل ذاتها في أعقاب الأزمة الآسيوية في أواخر التسعينات، والتي أدت إلى "ضياح عقد" من تقارب الدخل في إندونيسيا وماليزيا وتايلند.

ووفقاً للبحث الذي نُشر في عدد إبريل ٢٠١٣ من تقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي: آسيا" الصادر عن صندوق النقد الدولي، يتبين أن احتمالات استمرار تباطؤ النشاط على مدى عشر سنوات على الأقل أعلى بنحو ٥٠٪ في الاقتصادات متوسطة الدخل مقارنة بنظرائها منخفضة أو مرتفعة الدخل. وبالفعل، بعد أن تجاوزت إمكانات النمو الاتجاهات العامة التاريخية على مدى عشر سنوات، يبدو أنها تراجعت في الأسواق الصاعدة في آسيا، ربما بحوالي نقطتين مؤبقتين على مدى السنوات القليلة الماضية.

وكيف يمكن أن تتجنب البلدان الوقوع في فخ الدخل المتوسط؟ بإيجاز، يرى هذا البحث الحل كامنة في سلامة السياسات الاقتصادية الكلية التي تواجه دورات الركود والانتعاش بفعالية، وصحة الاتجاهات السكانية العامة، وكفاية التعليم والبنية التحتية—المتثلة في الطرق والموانئ والاتصالات—وقوة نظم الحوكمة والمؤسسات، والتكامل التجاري، وأداء الاقتصادات الآسيوية متوسطة الدخل أفضل من نظرائها في المناطق الأخرى في معظم هذه المجالات. ولكن هناك عدد من الحواجز أمام النمو المستمر والتي يجب معالجتها بدرجات متفاوتة وأساليب مختلفة عبر المنطقة—والتركيز على أربعة منها بصفة خاصة.

تحسين المؤسسات ونظم الحوكمة: لم تلحق المؤسسات ونظم الحوكمة في كثير من بلدان آسيا بنظيرتها في الاقتصادات المتقدمة بنفس سرعة لحاق أوجه التنمية الاقتصادية الأخرى (راجع المقال بعنوان "عناصر الحوكمة" في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). ومؤشرات صرامة القواعد التنظيمية (في أسواق المنتجات والعمل والائتمان) وسيادة القانون في آسيا الصاعدة تدل على سير العديد من هذه الاقتصادات على درب نظرائها في أمريكا اللاتينية (دراسة Aiyar and others, 2013). وسيتمتع إجراء إصلاحات في هذين المجالين في حالة آسيا الصاعدة لارتقاء سلم القيمة المضافة والحفاظ على قوة النمو. ومن شأن تعزيز سيادة القانون أن يحسن تخصيص الموارد والإنتاجية. أما تخفيف القواعد الصارمة المنظمة لأسواق المنتجات—كارتفاع الحواجز أمام دخولها بصفة خاصة—فيمكن أن يشجع الابتكار ويحفز الكفاءة. وفي عدد من الحالات، سوف يقتضي ذلك معالجة هيمنة المؤسسات المملوكة للدولة—على نحو ما تخطط له الصين وفييت نام مثلاً. ويمكن التحفيز على توفير فرص العمل في سوق العمل الرسمي من



الكلية السليمة، ومعدلات الادخار المرتفعة، ومستويات التعليم العالية، وموارد العمل غير المستغلة بعد، والتقدم التكنولوجي السريع. ولكن لكي تجمع بين هذه المكونات بفعالية، هناك حاجة ماسة لتشجيع تنمية الأسواق الرأسمالية والحد من الاعتماد الكثيف على الوساطة المالية القائمة على البنوك (راجع المقال بعنوان "مستقبل التمويل الآسيوي" في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). وتشمل الخطوات المهمة تنويع قاعدة الاستثمار المحلية في المنطقة من خلال توسيع نطاق صناديق المعاشات والتأمين، وتقوية معرفة الأجيال

## التحول من دعم الطاقة الذي يفتقر إلى الكفاءة والإنصاف إلى التحويلات النقدية الموجهة للمستحقين يمكن أن يعزز أهداف النمو وتوزيع الدخل.

المالية، وتحسين مستوى الإفصاح والمعايير المحاسبية داخل المنطقة. ومع النجاح في تنفيذ هذه الخطوات، ستكون القطاعات المالية في آسيا مستعدة لتلبية متطلبات الاقتصاد الحقيقي. وتشمل توسيع المناطق الحضرية، ونمو الطبقة المتوسطة في جنوب آسيا، مع حاجتها إلى تحسين البنية التحتية لدعم المرافق والمنافع الحضرية، والسكان المسنين في شمال آسيا، مما يدعو إلى الاستثمار بفعالية في صناديق المعاشات بحيث تضمن أن تكون أعمار الأصول أطول من أعمار العاملين.

### هل هذا القرن آسيوي؟

يقول البعض إن القرن الحادي والعشرين سيكون قرنا آسيويا. وهناك من الأسباب ما يدفع إلى التفكير على هذا النحو. لكن الاستنباط البسيط من قوة الأداء الاقتصادي في العقود الأخيرة يمكن أن يكون مضللا. ولكي تحقق البلدان الآسيوية الاستفادة الكاملة من إمكاناتها، يتعين عليها التخلص من عدد من العقبات الرئيسية. ■

شانغيونغ ري هو مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Aiyar, Shekhar, and others, 2013, "Growth Slowdowns and the Middle-Income Trap," IMF Working Paper 13/71 (Washington: International Monetary Fund).

Das, Mitali, and Papa N'Diaye, 2013 "Chronicle of a Decline Foretold: Has China Reached the Lewis Turning Point?" IMF Working Paper 13/26 (Washington: International Monetary Fund).

ومنافع الأمومة والأبوة الأكثر سخاء، والإصلاح الضريبي الخاص بصاحب الدخل الثاني. وفي الأنحاء الأفقر في آسيا، من شأن تحسين إمكانات الحصول على التعليم أن يساعد على ضم المرأة إلى سوق العمل الرسمي، ويتيح للمجتمعات إمكانية جني ثمار المكاسب السكانية الكاملة. وكما قالت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، في مطلع هذا العام خلال الاجتماع السنوي الذي يعقده "المنتدى الاقتصادي العالمي" في مدينة دافوس السويسرية، "عندما تتحسن أحوال المرأة، تتحسن الاقتصادات."

**كبح التفاوت المتزايد:** وأخيرا فانتساع هوة التفاوت قضية اجتماعية واقتصادية مهمة. وفي واقع الأمر يشير بحث أجراه صندوق النقد الدولي مؤخرا إلى أن ارتفاع مستويات التفاوت يمكن أن يشكل عقبة أمام النمو الكلي. ولا يزال التفاوت في آسيا عموما أقل من مستواه في أمريكا اللاتينية وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، لكن مستويات الدخل في آسيا تتباعد بوتيرة أسرع منها في هاتين المنطقتين. وبينما شهدت هاتان المنطقتان تراجعا في مستويات التفاوت، أخذت هوة التباين في آسيا تتسع على امتداد العقدين الماضيين. علاوة على ذلك، فتفاوت الدخل—الذي يقيسه معامل جيني، حيث تكون قيمته صفر إذا كان الدخل كله موزعا بالتساوي داخل البلد المعني وتكون قيمته ١٠٠ (أو ١) إذا كان هناك شخص واحد هو الذي يحصل على الدخل كله—أصبح الآن قريبا من ٤٠ أو أعلى في كثير من الاقتصادات الآسيوية. ويعد هذا المستوى بوجه عام مرتفعا، وبلغته أو ربما تجاوزته كل من الصين والهند وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وكذلك سنغافورة ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وهما من الاقتصادات المتقدمة التي تسجل أعلى مستويات التفاوت في الدخل على مستوى العالم. وانتهاج السياسات الصحيحة يمكن أن يساعد على كبح التفاوت المتزايد دون أن يهدد نموذج النمو في آسيا—كما كان الوضع في آسيا خلال الثلاثة عقود التي سبقت تسعينات القرن العشرين. ويمكن زيادة النمو وتحسين مستوى العدالة بانتهاج سياسات تضمن مزيدا من المساواة في الحصول على الخدمات العامة—ولا سيما التعليم والرعاية الصحية، وتعزيز البنية التحتية العامة وتوسيع إمكانية الحصول على تمويل.

وفي الأسواق الآسيوية الصاعدة، من شأن إصلاحات سوق العمل أن تسهم في التحول بعيدا عن سوق العمل غير الرسمي والانضمام إلى الوظائف الرسمية، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية والحد من التفاوت في الدخل. وفي البلدان الأقل دخلا والاقتصادات الآسيوية الصاعدة، يمكن تعزيز أهداف تحقيق النمو وتوزيع الدخل بالتحول من دعم الطاقة الذي يفتقر إلى الكفاءة والإنصاف إلى التحويلات النقدية الموجهة للمستحقين. ومن التطورات المشجعة للغاية للإصلاحات الجارية في الهند، التي يُحتمل أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين توجيه التحويلات النقدية من خلال استخدام نظام التعريف البيوميترى الموحد الجديد (Aadhaar). **تعزيز التطور المالي:** تمتلك آسيا المكونات المناسبة لدعم النمو المستمر بما لديها من مزايا مثيرة للإعجاب—كالسياسات الاقتصادية





# التحول الصيني

عامل صيني من العمال المهاجرين يربط الكابلات، بكين، الصين.

## ديفيد دولار

القادمون في قطاع الخدمات. وسيكون أكثر سهولة على المهاجرين أن يحضروا أسرهم وأن يصبحوا من المقيمين الدائمين في المناطق الحضرية، مستفيدين من مجموعة كاملة من الخدمات الحضرية. وتعكس هذه التحولات إعادة توازن الاقتصاد في الصين من نموذج نمو كان يعتمد اعتماداً كبيراً على الاستثمار والصادرات إلى نموذج جديد يعتمد بشكل أكبر على الابتكار كمصدر للنمو وعلى الاستهلاك كمصدر للطلب. وسيكون لمدى نجاح الصين في تحقيق إعادة التوازن هذا أثر كبير على الاقتصاد العالمي، وعلى الاقتصادات النامية بصفة خاصة.

### نموذج النمو القديم

نمت الصين بسرعة كبيرة للغاية لمدة طويلة، ولكن حدث تحول مهم في نمط النمو هذا أثناء الأزمة المالية العالمية.

وقبل الأزمة، نما إجمالي الناتج المحلي للصين خلال السنوات الستة المنتهية في ٢٠٠٧ بنسبة ١١٪ في المتوسط، وشكلت الاستثمارات ٤١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي. وأدى هذا الاستثمار إلى زيادة أعداد المساكن وطاقة التصنيع والبنية التحتية مثل الطرق والسكك الحديدية. وارتفع فائض الحساب الجاري (الصادرات ناقص الواردات) في البلد خلال هذه الفترة، ليصل إلى أكثر من ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي.

بين جميع مشروعات البنك الدولي التي نُفذت في الصين خلال سنوات عملي كمدير قُطري، يبرز مشروع واحد صغير. فقد قدم البنك الدولي منحة متواضعة جداً إلى منظمة غير حكومية كانت تحاول مساعدة الأطفال المهجورين في منطقة سيشوان الريفية. وقد ترك كلا الوالدين هؤلاء الأطفال بحثاً عن فرص اقتصادية أفضل—الأمهات في كثير من الأحيان للعمل في مصانع كثيفة العمالة في المناطق المحيطة بمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة والآباء للعمل في مجال التشييد في المدن بجميع أنحاء البلد. ويترك الأطفال في القرى الريفية مع أجدادهم.

وجمع المشروع أطفال المدارس الثانوية من عاصمة المقاطعة للقيام بزيارات خلال عطلات نهاية الأسبوع لمساعدة الأطفال على اكتساب مهارات الكمبيوتر والإنترنت التي ليس بإمكانهم تعلمها من أجدادهم. وفي ظل السياسات الجديدة التي أعلن عنها في المؤتمر الوطني الشعبي والمدفوعة بدرجة كبيرة بديمغرافيات البلد، ستتغير طبيعة الهجرة من الحضر إلى الريف في الصين. وقد وصلت العمالة المرتبطة بالتصنيع والتشييد التي كان يسعى إليها العمال المهاجرون في الماضي إلى ذروتها وبالتالي من المرجح أن يعمل المهاجرون

إعادة التوازن  
في الصين يفتح  
فرصاً جديدة  
لتطوير بلدان آسيا  
النامية



الحضرية والريفية في العالم: ويحقق سكان المناطق الحضرية في المتوسط ثلاثة أضعاف ما يحققه سكان المناطق الريفية. وستنتقل العديد من الأسر الزراعية إلى المدن إذا سُمح لها بذلك. وعلى الرغم من القيود، ينتقل العديد من

## أنواع العمالة التي كان يسعى إليها العمال المهاجرون في الماضي وصلت بالفعل إلى ذروتها وبالتالي من المرجح أن يعمل المهاجرون القادمون في قطاع الخدمات.

الشباب المقيمين في المناطق الريفية إلى المدن كعمال مهاجرين. وحتى في حالة إدراج هؤلاء المهاجرين، فإن معدل التحضر في الصين—تعيش نسبة ٥٢٪ من السكان في مدن—منخفض مقارنة بمستوى التنمية في البلد.

ومن السمات الرئيسية لهذا النظام هو أنه في حين يمكن أن يأتي المهاجرون كعمال، فإنهم لا يستطيعون إحضار أسرهم وأن يصبحوا من مواطني المدن بحق (وبالتالي ظاهرة "الأطفال المهجورين" في سيشوان والمقاطعات الداخلية الأخرى). ويوفر نظام العمال المهاجرين عمالة منخفضة التكلفة في مجالي التشييد والتصدير في حين أنه يكبح الطلب المحلي عن طريق هجر الأسر في مناطق ريفية فقيرة بها القليل من الخدمات العامة. ومن شأن إصلاح نظام الهوكو أن يؤثر على إعادة التوازن بعدة طرائق. ذلك أن انتقال العمالة من الزراعة صغيرة الحجم إلى وظائف أعلى أجراً في التصنيع والخدمات هو مصدر مهم من مصادر نمو الإنتاجية. وينبغي أن يؤدي تخفيف القيود المفروضة على الانتقال إلى نمو أعلى في الإنتاجية ودخول أعلى للأشخاص المسجلين حالياً كمقيمين في المناطق الريفية وإلى المزيد من الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية.

ويمكن أن تصبح هذه الرؤية حقيقة: حدد رئيس مجلس الدولة الصيني السيد لي كه تشيانغ في تقريره المقدم إلى المؤتمر الوطني الشعبي في ٥ مارس ٢٠١٤ هدفاً يتمثل في "منح الإقامة الحضرية لنحو ١٠٠ مليون شخص ريفي انتقلوا إلى المدن".

وأحد أسباب مقاومة الحكومات المحلية لإصلاح نظام الهوكو هو الخوف من ألا يكون لديها موارد مالية عامة كافية لتمويل الخدمات الاجتماعية المتزايدة التي تحتاج إليها أسر المهاجرين التي تأتي إلى مناطقهم. ولدى الصين ككل وفرة من الموارد المالية العامة ولكنها تتسم بعدم تطابق بين الحكومة المركزية، التي تجمع معظم الإيرادات والحكومات المحلية، التي تتحمل معظم المسؤولية عن النفقات.

واستجابة لهذا التردد من جانب الحكومات المحلية، أعلنت وزارة المالية عن الخطط العامة التالية لإصلاح المالية العامة لدعم عملية إعادة التوازن:

- إدخال تدابير لزيادة إيرادات الحكومات المحلية. يمكن أن تصبح ضريبة عقارية مطبقة في جميع أنحاء البلد، على سبيل المثال، مصدراً مستقراً لتمويل الحكومات المحلية وتثبيت امتلاك عدد كبير من الشقق الذي يشكل أحد أنواع الاستثمار المفرط في الصين.
- زيادة حصة أرباح مؤسسات الدولة التي يجب دفعها للميزانية العامة. بما أن مؤسسات الدولة تحقق في الإجمالي أرباحاً، ستؤدي زيادة حصة الأرباح على المستويين المحلي والمركزي

وفي السنوات الستة منذ الأزمة العالمية، انخفض الفائض الخارجي انخفاضاً حاداً إلى ما بين ٢٪ و ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي، وكان كل انخفاض في الطلب تقريباً تقابله زيادة في الاستثمار، الذي وصل إلى أكثر من ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنوات الأخيرة. وكان نمو الصين مثيراً للإعجاب مقارنة ببقية العالم، ولكن ما كان يختفي في هذا الإعجاب هو أن معدل النمو تباطأ إلى أقل من ٨٪، أي بأكثر من ٣ نقاط مئوية مقارنة بفترة ما قبل الأزمة. وبالتالي، تستخدم الصين في الآونة الأخيرة استثمارات أكثر بكثير لتنمو ببطء أكبر بكثير عن الماضي.

ويكشف هذا النمط في النمو عن ثلاث مشاكل. المشكلة الأولى هي تباطؤ التقدم التكنولوجي الذي يقاس بنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وتقاس الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج حجم ما يتحصل عليه اقتصاد ما من رأس ماله وعمالته. وثانياً، كمسألة ذات صلة وثيقة، فإن الناتج الحدي لرأس المال ينخفض—هناك حاجة إلى المزيد والمزيد من الاستثمار لتحقيق نمو أقل فأقل. والمؤشرات الفعلية لهذا الانخفاض في إنتاجية رأس المال تتجسد في الشقق السكنية الخالية والمطارات غير المستخدمة والمصانع المعطلة في قطاعات تصنيع مهمة مثل الصلب—استثمارات مفرطة تولد إضافة قليلة في إجمالي الناتج المحلي. وثالثاً، أصبح الاستهلاك الآن منخفضاً للغاية، وخاصة استهلاك الأسر المعيشية، إذ يشكل استهلاكها ٣٤٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي.

وتوفر التجارب السابقة في اليابان وكوريا ومقاطعة تايوان الصينية بعض التوجيهات التاريخية المفيدة عن مرحلة التنمية الحالية في الصين. فعندما كانت تلك الاقتصادات عند هذا المستوى من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وذلك في سبعينات وثمانينات القرن الماضي، كانت استثماراتها البالغة ٣٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط تعتبر مرتفعة وفقاً للمعايير العالمية، ولكنها ١٥ نقطة مئوية أقل من مستوى الصين في الآونة الأخيرة. وكانت هذه الاقتصادات تشهد نمواً سريعاً في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وبالتالي كانت تنمو بنفس سرعة نمو الصين الآن، ولكن باستخدام رأس مال أقل. وكانت هذه الاقتصادات تميل إلى أن يكون لديها عجز في الحساب الجاري حتى هذه المرحلة من التنمية، وانتقلت بعد ذلك تدريجياً إلى انخفاض في الاستثمار مع تقلص العائد على رأس المال، وتحولت من عجز إلى فائض في الميزان التجاري. وكانت نسبة متوسط معدل استهلاك أسرها المعيشية في هذه المرحلة ٥٢٪، أي ١٨٪ أعلى من المعدل الحالي في الصين.

غير أن قادة الصين على علم بأن البلد يواجه تحدياً فريداً لتحقيق إعادة التوازن: وعلى البلد أن يخفض معدل الاستثمار العالي للغاية ويحفظ المزيد من الاستهلاك في نفس الوقت. وعرضت الجلسة الثالثة المنتهية مؤخراً مجموعة من الإصلاحات لحفز الابتكار ونمو الإنتاجية وكبح الاستثمارات المسرّفة وزيادة دخول الأسر المعيشية واستهلاكها.

### جدول أعمال الإصلاح في الصين

رسم القرار الصادر عن الجلسة الثالثة العشر إن لم تكن المثات من الإصلاحات. وتقع الإصلاحات المحتمل أن يكون لها أكبر أثر على إعادة التوازن في أربعة مجالات: تحرير نظام تسجيل الأسر (الهوكو)؛ وإصلاح علاقات المالية العامة بين مستويات الحكومة؛ والتحرير المالي؛ وفتح قطاع الخدمات في الصين أمام المنافسة.

وفي إطار نظام الهوكو، فإن ٦٢٪ من السكان مسجلين كمقيمين في مناطق ريفية ومن الصعب جداً حتى الآن أن يغير أي شخص هذا التصنيف رسمياً. وكانت نتيجة هذا النظام بطبيعة الحال الحد من الهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية. وتعاني الصين من أكبر فجوات الدخل بين المناطق

وأخيراً، يجب أن يواجه قطاع الخدمات في الصين منافسة من الشركات الخاصة والسوق الدولية. ولا تزال المؤسسات المملوكة للدولة تهيمن على الخدمات المعاصرة في—التمويل والاتصالات ووسائل الإعلام واللوجستيات على سبيل المثال لا الحصر. وإعادة التوازن من الاستثمار نحو الاستهلاك يعني أن التصنيع سينمو بسرعة أقل من سرعته في الماضي وأن قطاع الخدمات سيتوسع في الوقت نفسه. وستحتاج الصين إلى نمو أكبر في إنتاجية قطاع الخدمات، وهو ما يصعب تحقيقه في اقتصاد محمي، ولكن تعزز الصين بيع أسهم في عدد أكبر من شركات الخدمات (مخصصة جزئية) وهو ما سيساعد على تحقيق الأهداف إذا كان مصحوباً بالمزيد من الانفتاح والمنافسة في هذه الأسواق.

## الانعكاسات على البلدان النامية

سيكون لنجاح إعادة التوازن في الصين انعكاسات إيجابية وسلبية على الاقتصادات النامية الأخرى. ومقارنةً بسيناريو "المسار المعتاد"، من المحتمل أن يؤدي إعادة التوازن إلى تباطؤ النمو في المستقبل القريب نظراً لكبح الاستثمارات المسرعة. ولكن مع مرور الوقت، من المرجح أنه سيؤدي إلى نمو أسرع بقليل لأنه سيخفف تناقص عوائد نظام النمو القديم. والأهم من ذلك، هو أن تكوين النمو في الصين سيتغير في إطار إعادة التوازن، باستثمارات أقل ونمو أكبر في الإنتاجية والمزيد من الاستهلاك. وبالنسبة لبعض الاقتصادات النامية الأخرى، فإن إعادة التوازن في الصين يعني انخفاض الرغبة في الواردات من المعادن والطاقة. ويوصف الصين محركاً لأسعار المعادن المرتفعة خلال العقد الماضي، فإن كل زيادة في استثماراتها كانت تدفع أسعار المعادن إلى أعلى خلال فترة زمنية قصيرة: ووصلت هذه الأسعار إلى ٢٠٠٪ من أسعارها التي كانت سائدة منذ عقد مضي (راجع الرسم البياني ١). وقد أدى كبح الاستثمار في الصين بالفعل إلى هبوط أسعار السلع الأساسية. وإذا افترض الصندوق في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إعادة توازن متواضع، فإنه يتوقع انخفاضات متواضعة مقابلة في أسعار الطاقة والمواد نسبتها ٣٪ إلى ٤٪ في السنة. وفي حين أنه من الصعب للغاية توقع أسعار السلع الأساسية، فمن المحتمل أن تنخفض استجابة لإعادة التوازن الأشد في الصين. وتزداد أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي (نتيجة تعافي اقتصاد الولايات

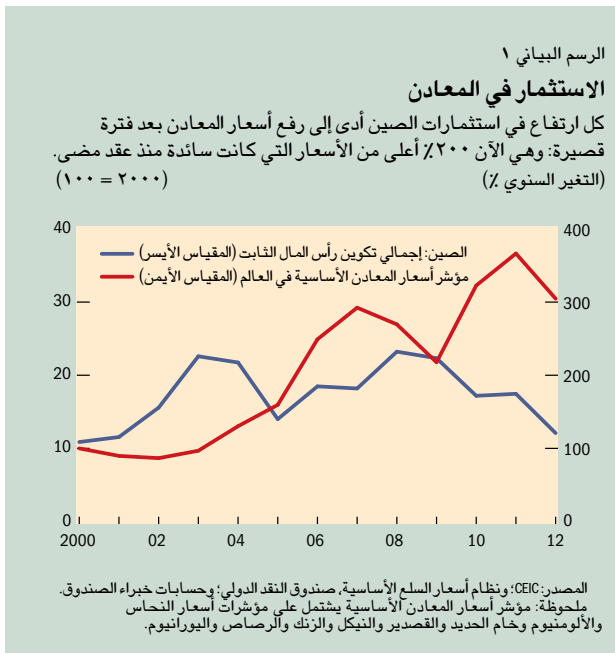
إلى الحد من بعض الانحياز نحو الاستثمار ويساعد على ضمان توافر موارد للإنفاق العام على التعليم والصحة وحماية البيئة.

• **السماح للبلديات بإصدار سندات لتمويل مشاريعها الخاصة بالبنية التحتية.** بدلاً من الاعتماد على قروض البنوك قصيرة الأجل من خارج الميزانية لشركات الحكومات المحلية المعنية بالبنية التحتية.

• **تغيير حوافز المسؤولين المحليين لتتواءم مع إعادة التوازن.** إن تغيير الحوافز قد يكون أصعب إصلاحات المالية العامة على الإطلاق. ذلك أن المسؤولين الحكوميين عادة ما يتم مكافأتهم على قدرتهم على توفير الاستثمار وتحقيق النمو، وهم أقل نجاحاً في تحقيق أهداف أخرى، موجهة بدرجة أكبر نحو الاعتبارات الاجتماعية، مثل الهواء النقي وسلامة الأغذية وجودة التعليم والخدمات الصحية.

ومن الإصلاحات الأخرى الوارد وصفها في تقرير الجلسة الثالثة هي تحرير النظام المالي المكبوح في الصين الذي له تأثير كبير محتمل على إعادة التوازن. وأبقى النظام المالي في الصين الذي تهيمن عليه البنوك أسعار الفائدة منخفضة أو بالقرب من معدل التضخم وتعمل أسعار الفائدة هذه القريبة من الصفر كضريبة على الأسر المعيشية المدخرة وكإعانة للاستثمار من جانب الشركات والحكومات المحلية التي تستطيع أن تقتصر من النظام المصرفي. وعلى الرغم من أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت قريبة من الصفر في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة، فقد كانت حالة الصين غير طبيعية لأن أسعار الفائدة هذه ترجع إلى أكثر من عقد من الزمن. وقد اتخذت الحكومة بعض الخطوات الأولية لزيادة أسعار الفائدة على الودائع والإقراض والسماح بتطور نظام الظل المصرفي—الذي تقدم فيه المؤسسات المالية غير البنوك الخدمات التي عادة ما تقدمها البنوك—وتقديم عوائد أفضل إلى المدخرين وقروض بتكلفة أعلى للعملاء الراغبين في تحمل مخاطرة أكبر. ولكن معظم ثروة نظام الظل المصرفي تسوقها الآن البنوك التجارية ولذلك تنظر إليها الأسر المعيشية بشكل خاطئ بوصفها منخفضة المخاطر. وقد زاد مجموع الإقراض في نظام الظل المصرفي زيادة هائلة في السنوات الأخيرة، وبما لا يثير الدهشة، بدأت بعض الاستثمارات الحاصلة على تمويل تحقق نتائج سيئة. وتتجه استثمارات متنوعة عديدة مثل مناجم الفحم في شانغزي واللوحات الشمسية في منطقة شنغهاي والعقارات في مدن الفئة الثانية نحو الإفلاس، وبدأت الشركات المشاركة في تلك الاستثمارات تتخلف عن سداد قروضها. وحدث أول تخلف عن سداد سندات الشركات في تاريخ الصين المعاصر مطلع هذا العام. ومن المفيد أن يدرك المستثمرون أن منتجات نظام الظل المصرفي التي تنطوي على مخاطرة يمكن أن تفلس، ولكن لا تريد الحكومة في الوقت نفسه أن يفقد عامة الجمهور الثقة في النظام المالي ككل.

ويعتبر الإعلان عن خطط تهدف إلى إدخال تأمين على الودائع رسمياً هذه السنة خطوة مهمة نحو الفصل بين القطاع المصرفي التجاري الحذر عن نظام الظل المصرفي الذي ينطوي على المخاطرة. وأعلن محافظ البنك المركزي السيد تشوشياو تشوان مؤخراً أن تحرير أسعار الفائدة سيكتمل في غضون سنة إلى سنتين. كما أن التحركات في الآونة الأخيرة لتحرير أسواق السندات والأسهم لإعطاء شركات القطاع الخاص سبيل أفضل للوصول إلى الأسواق الرأسمالية تعد أيضاً خطوة في الاتجاه الصحيح، مثلما كانت الزيادة المؤخرة في نطاقات التقلب التي يتحرك فيها سعر الصرف. وتشير تقديرات الصندوق إلى أن سعر صرف العملة الصينية قد تغير من "تقدير قيمة العملة بأقل من قيمتها بقدر كبير للغاية" إلى "تقدير قيمة العملة بأقل من قيمتها بقدر متواضع" في السنوات الأخيرة. وبالتالي لن تواجه السلطات صعوبات كبيرة في مواصلة الحد من تدخلاتها للسماح بوجود سعر صرف تحدده بشكل أكبر السوق. وينبغي أن يكون فتح الحساب الرأسمالي الخطوة الأخيرة من عملية الإصلاح المالي.





المتحدة واستعداد السياسة النقدية للاتحاد الفيدرالي) مع تراجع أسعار السلع الأساسية كرد فعل للتباطؤ في الصين، وهو ما يعني وجود

## إعادة التوازن من الاستثمار إلى الاستهلاك يعني أن التصنيع سينمو بسرعة أقل وسيتوسع قطاع الخدمات في الوقت نفسه.

مشاكل بالنسبة للبلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية، وخاصة تلك التي اقترضت بتهور. وفي حين أنه من المتوقع أن ينخفض طلب الصين على السلع الأساسية، من المتوقع أن يؤدي إعادة التوازن إلى زيادة الطلب على السلع المصنعة والخدمات من الاقتصادات النامية الأخرى. وارتفعت الأجور الحقيقية في الصين خلال السنوات الأخيرة بنحو ١٥٪ في السنة، بسرعة أكبر من أي مكان آخر في آسيا، حيث كانت النسب في العادة أقل من ١٠٪ بكثير (راجع الرسم البياني ٢). وفي حالة إضافة الارتفاع الفعلي الحقيقي في سعر صرف عملة الصين، ستكون النتيجة هي أن تصبح الصين من كبار المنتجين ذوي الأجور العالية بين الاقتصادات النامية الآسيوية.

وهذا يعني أن الصين تفقد ميزتها التنافسية في الأنشطة كثيفة العمالة مثل تصنيع الملابس والأحذية وتجميع الإلكترونيات. ويمكن للاقتصادات النامية المنخفضة الأجور أن تدخل السوق الآن وتستحوذ على حصة من السوق من الصين، سواء بالتصدير مباشرة إلى الأسواق النهائية في الولايات المتحدة وأوروبا أو التصدير إلى الصين كجزء من سلسلة إمدادات (راجع "إضافة القيمة" في طبعة ديسمبر ٢٠١٣ من مجلة التمويل والتنمية). وبما أنه لا يزال لدى الصين فائض كبير

وتتحرك إلى أعلى في سلسلة القيمة، فإن فقدان هذه الحصة من السوق في الأنشطة كثيفة العمالة يمثل تطوراً صحيحاً يعكس الانتقالات السابقة لاقتصادات مثل كوريا ومقاطعة تايوان الصينية. وهذا التحول يحدث بالفعل وينبغي أن يكون حافزاً قوياً للاقتصادات النامية القريبة لتحسين مناخها الاستثماري والحفاظ على سياسات اقتصادية كلية سليمة بحيث تحقق أقصى فائدة.

وعلى جانب الخدمات، فإن الاقتصادات الآسيوية النامية تقدم خدمات سياحية إلى الصين بشكل متزايد للغاية. وفي السنة الماضية، سافر ١٠٠ مليون سائح صيني إلى الخارج، الأغلبية العظمى منهم داخل آسيا.

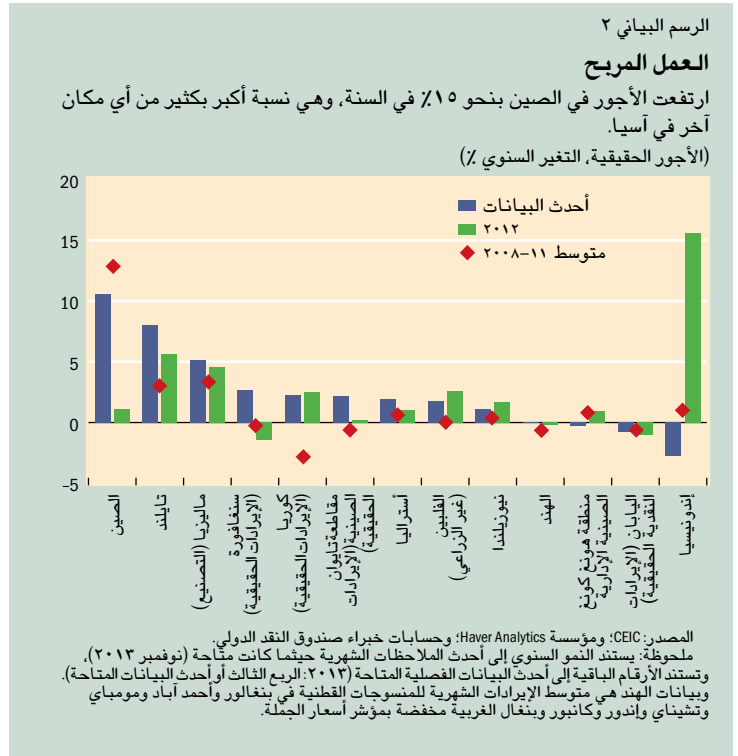
وفي حالة نجاح إعادة التوازن، من المرجح ألا يزيد الفائض الخارجي للصين كنسبة من إجمالي ناتجها المحلي، ولكن من المتوقع أن يظل عند ٣٪ تقريباً من إجمالي ناتج محلي يتزايد بسرعة بالقيمة المطلقة. وفي الوقت الحالي، فإن المقابل لفائض الحساب الجاري في الصين هو أساساً تراكم الاحتياطيات. ولكنه ليس من الصعب تخيل سيناريو بعد عدة سنوات من الآن يكون فيه لدى الصين صافي تدفق كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر ولا تتدخل في سوق العملة بطريقة مؤثرة. وبدأت الصين تظهر بسرعة كمصدر رئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر. وفي البداية، كان جزء كبير من ذلك في قطاعي الطاقة والمعادن، التي أصبحت فيهما الآن من كبار المستوردين. ولكن في الآونة الأخيرة، مال الاستثمار الأجنبي الصيني إلى التوسع نحو قطاعات ومناطق جغرافية مختلفة. وسيكون جزء من الصلة بسلسلة الإمدادات الصينية من خلال الاستثمار في الخارج من جاب المصنعين الصينيين.

ويتسبب إعادة التوازن في الصين في مشاكل لبعض الاقتصادات النامية الأخرى، ولكنه يقدم فرصاً أيضاً. ومن الناحية الأخرى، من المرجح أن يكون الوضع العالمي بدون إعادة توازن في الصين أكثر تقلباً. وعلى المدى المتوسط، من المرجح أن تظل أسعار السلع الأساسية مرتفعة مع استمرار الاستثمار في الصين على نفس الوتيرة. ولكن يرى معظم المراقبين أن الاستثمار الذي يبلغ ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي غير قابل للاستمرار: ستصبح الزيادة الواضحة بالفعل في المساكن والتصنيع والبنية التحتية حادة بشكل متزايد. وعند نقطة معينة، سينخفض الاستثمار التجاري للصين بسبب ضعف العائد؛ ويبدو أن ذلك يحدث بالفعل في النصف الأول من عام ٢٠١٤. ويواجه الاستثمار الذي تدعمه الحكومة مشكلة أن المعدل الكلي لدين الحكومة إلى إجمالي الناتج المحلي يرتفع بسرعة، وإن لم يصل إلى مستوى يثير القلق.

وستكون العقبة هي انخفاض حاد في الاستثمار في الصين بالتزامن مع تباطؤ شديد في النمو. وستنخفض أسعار السلع الأساسية بعد ذلك بسرعة أكبر مقارنة بحالة إعادة التوازن. وهي أوضاع يمكن أن ينخفض فيها سعر صرف العملة الصينية بدافع من السوق: من المرجح أن ينخفض سعر الصرف ويتسع الفائض التجاري إذا انخفض الاستثمار انخفاضاً حاداً بدون زيادة بنفس القدر في الاستهلاك. وستتمسك الصين في هذه الحالة بصادراتها التصنيعية كثيفة العمالة بدلاً من فتح المجال لبلدان أخرى.

إن نجاح إعادة التوازن في الصين يمثل سيناريو أكثر جاذبية للاقتصادات النامية في العالم. ■

ديفيد دولار زميل أول في مؤسسة بروكينغز، مركز جون ل. ثورنتون المعني بالصين.



# النمط الآسيوي

آلان ويتلي



أصبح للمنتجات  
الثقافية دور متزايد  
في اقتصاد المنطقة  
مع ارتفاع الدخل  
المتاح للإنفاق

في مؤسسة برايس ووتر هاوس كوبرز (PwC)، ومقر عمله في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، "عندما تستمع إلى البيانات التي تتحدث عن السياسات، تجدها تتناول كثيرا الصناعات المرتبطة بالثقافة عموما، نظرا لأن الحكومات ترغب في اعتبارها جزءا من نجاحها في صعود سلم التطور الاقتصادي". غير أن الازدهار المؤكد في الثقافة الآسيوية الحديثة ليس على وشك أن يحدث تغيرا جذريا في الاقتصاد. فحتى البلدان الغنية لا يتجاوز متوسط إنفاقها على الأنشطة الثقافية ٥٪ تقريبا من إجمالي الناتج المحلي. وسوف يظل دور آسيا مرتبط إلى حد كبير بصناعة السلع التي يمكن للناس رؤيتها ولمسها (راجع van der Pol, 2007).

## فرصة ذهبية

في حوار مع مجلة التمويل والتنمية، قال كيفن جين، وهو محلل في شركة هيونداي للأوراق المالية في سيول، "نحن نصنع أشباه الموصلات والسيارات والهواتف الخلوية والسفن. وسوف تنمو الأنشطة الثقافية بالطبع، ولكنها لن تكون بحجم هذه القطاعات". غير أن الصناعات الثقافية تمثل فرصة ذهبية أمام الحكومات التي يعوزها النمو، لا سيما وأن الطلب على صادراتها التقليدية لا يزال بطيئا في أعقاب الأزمة المالية العالمية. فضلا عن ذلك، وعلى عكس صناعة الصلب، فإن الموسيقى الشعبية، أو البوب، وتطبيقات الألعاب على الهواتف الخلوية لا تسبب

قصة الحب التي تجمع كائن عمره ٤٠٠ سنة قادم من عالم آخر بنجمة بوب تأكل الدجاج المقلي وتفطر في شراب الجعة من المستبعد أن تجد فيها بادرة على بداية مرحلة جديدة من النمو في آسيا. ولكن دعونا لا نصدر أحكاما سريعة. فقد حقق المسلسل التلفزيوني الكوري "حبيبي القادم من النجوم" (My Love from the Star) نجاحا باهرا أكد أن المنتجات الثقافية، بدءا من ألعاب الكمبيوتر حتى الفن المعاصر، قد يكون لها دور أكبر كثيرا في الاقتصاد الإقليمي مع ارتفاع الدخل المتاح للإنفاق. وقد حصد المسلسل أكثر من ٢,٥ مليار مشاهدة على شبكة الإنترنت (الموقع الإلكتروني Korea.net في عام ٢٠١٤)، ولدى عرض الحلقة الأخيرة في كوريا بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٤، استطاع المشاهدون الصينيون متابعتها في نفس وقت إذاعتها وهي المرة الأولى في تاريخ التلفزيون الصيني. وكان المسلسل مثار تحليلات عديدة في الصحف الصينية. وأقر وانغ كيشان، وهو أحد أكبر القادة السبعة للحزب الشيوعي الصيني، أن المسلسل حقق نجاحا باهرا في الصين. بل إن إحدى لجان الهيئة الاستشارية السياسية للصين أفردت جلسة لمناقشة متمعنة حول الأسباب التي تحول دون قيام الصين بإنتاج مسلسلات صينية عالية الجودة. وفي مقابلة مع مجلة التمويل والتنمية، قال مارسيل فينيز، المدير العالمي للأنشطة الترفيهية والإعلام



ووفقا لهذا المقياس، بلغ حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات الإبداعية رقما قياسيا وصل إلى ٦٢٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١١. وتبلغ حصة الاقتصادات النامية واقتصادات السوق الصاعدة في حجم التجارة العالمية في السلع الإبداعية النصف حاليا، وتوفيق مساهمة الصين نصف هذه الحصة. ووفقا للأونكتاد، يتجاوز حجم مبيعات الصين من السلع الإبداعية في السوق العالمية ثلاثة أضعاف الولايات المتحدة التي تمثل ثاني أكبر بلد مصدر للسلع الإبداعية. ووجود صناعة فنية وحرفية ضخمة في الصين ليس أمرا مفاجئا بالنسبة لأونكتاد. ولكن تصنيفه للسلع الإبداعية يشمل "التصميم" الذي يعرف بأنه الإبداعات الوظيفية المرتبطة بشكل المنتج ومواصفاته ومظهره. وتمثل السلع القائمة على التصميم، بما في ذلك منتجات التصميم الداخلي والأزياء والمجوهرات، ثلثي الصادرات التي تدخل في تعريف الأونكتاد للسلع الإبداعية.

ووفقا للوكالة، فإنه من غير الممكن الفصل بين مدخلات التصميم والمنتج النهائي. وبالتالي تعكس أرقام الصادرات المعلنة القيمة الإجمالية للسلع النهائية، وليس مكونات التصميم فقط. وفي كل الأحوال، فإن الشركات الأجنبية، وليست الصين، هي التي تقوم بتصميم معظم المنتجات المصنوعة في الصين. ووفقا للأونكتاد، بلغت قيمة الصادرات الصينية من السلع الإبداعية ١٢٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١١. وفي المقابل، أعلنت بكين نفسها أن صادراتها من "السلع الثقافية" في عام ٢٠١٢ ارتفعت بنسبة ١٦,٣٪ مقارنة بالعام السابق لتصل قيمتها إلى ٢١,٧٣ مليار دولار أمريكي، أي حوالي ١٪ من إجمالي الصادرات (٢٠٤٨,٩٣ مليار دولار أمريكي. جريدة China Daily, 2013). وبلغت نسبة الصادرات من الفنون المرئية ٦٥٪ من الصادرات الثقافية الصينية، مما يفسر الأسعار القياسية للفن المعاصر الصيني.

وجدير بالذكر أن نسبة الصادرات الثقافية ماثلة تقريبا في حالة كوريا. فقد ارتفعت قيمتها بنسبة ٧,٢٪ في ٢٠١٢ لتصل إلى ٤,٦١ مليار دولار أمريكي وفقا للوكالة الكورية للمحتوى الإبداعي. وقد تضاعف تقريبا إجمالي الصادرات الثقافية منذ عام ٢٠٠٨ مما يؤكد على قوة الموجة الكورية، ولكن هذه المنتجات لا تشكل سوى ٠,٨٪ فقط من الصادرات الكلية للبلد (٥٥٩,٧ مليار دولار أمريكي). وخلاصة القول أن الأرقام الصادرة عن الأونكتاد والهيئات الإحصائية الوطنية تقيس أمور مختلفة ولكنها ترصد جميعها قطاعا سريع النمو، وتتعاون الحكومات على دعم هذا النمو.

### الدعم الرسمي

ارتقت الصين بقطاع الثقافة إلى مرتبة القطاعات الأساسية في خطتها الاقتصادية الخمسية الحالية. وتستهدف الحكومة تحقيق نمو سنوي في القطاع يبلغ ١٥٪ بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥، وتطبق سياسات تمييزية على المؤسسات الثقافية من حيث المعاملة المالية والضريبية والأراضي، كما تعهدت بفتح المجال أمام مزيد من رؤوس الأموال الخاصة (راجع الموقع الإلكتروني 2013, ChinaCulture.org, ودراسة Nip and Choi, 2012).

وتقول ماي سونغ، المدير العام لمركز بكين لتنشيط قطاع الثقافة والإبداع وBeijing Cultural and Creative Industry Promotion Center "تتمتع قوة أي بلد وشعبه في ازدهار ثقافته التي تكون مصدر دعم له. فالثقافة القوية القادرة على المنافسة هدف مهم لأي بلد قوي ينعم بالرخاء".

وقد قامت الحكومة اليابانية بإنشاء صندوق "Cool Japan" بتكلفة بلغت ٣٠ مليار ين ياباني (أي حوالي ٣٠٠ مليون دولار أمريكي) في نوفمبر ٢٠١٣ بهدف الترويج لمجموعة كبيرة من السلع والخدمات الثقافية، بما في ذلك الرسوم المتحركة والأزياء والغذاء، وذلك لإبراز قوتها الناعمة وتعزيز النمو الاقتصادي (راجع تقرير (Ministry of Economy, Trade and Industry, Japan, 2014).

تلونا كبيرا، كما أنها أقل استنزافا نسبيا للموارد الطبيعية الثمينة. وتعكس الأعمال الثقافية الناجحة أيضا صورة إيجابية للبلد بما يتيح للمصدرين الآخرين استغلال هذا النجاح ويمثل عامل جذب للسائحين. ويقول جين إن كوريا كانت حتى وقت قريب مرتبطة في أذهان السائحين بالحرب الكورية ونظام حكم شمولي يصعب التكهن به في بيونغ يانغ في كوريا الشمالية. غير أن الموجة الكورية الترفيهية والثقافية الشعبية، والمعروفة باسم هاليو *hallyu*، كان أول ظهورها في صورة حديثة وممتعة ممثلة في مغني الراب البدين القصير بسبي الذي حصدت أغنيته المصورة الراقصة غانغنام ستايل *Gangnam Style* ملياري مشاهدة تقريبا على الموقع الإلكتروني يوتيوب YouTube. وهو رقم قياسي.

وتحدث جين عن تغيير صورة الثقافة الكورية قائلا "لا يتعلق الأمر بالمال. فنحن نشجع الناس على النظر إلينا بطريقة مختلفة. وهذا التأثير لا يقدر بثمن".

ووفقا لمين سو سيو من معهد سامسونغ للأبحاث الاقتصادية في سيول (راجع Seo, 2012)، استعانت شركة داسانغ *Daesang Corp*، وهي إحدى أكبر شركات الأغذية في كوريا، بفرقة الغتيات الموسيقية الشهيرة كارا للظهور في إعلاناتها في اليابان لترتفع بعدها مبيعاتها في النصف الثاني من ٢٠١١ بمقدار ١٥ ضعفا مقارنة بالنصف الأول من العام. وأشار أنه وفقا لتقديرات صدرت عن مؤسسة كوريا للتبادل الثقافي الدولي، وصلت المكاسب الاقتصادية المحققة من الطفرة في صادرات ثقافة البوب الكورية إلى ٥ تريليونات وون (أي ٤,٣ مليارات دولار أمريكي تقريبا) في ٢٠١٠. وقال سيو في تقرير له إن "قيمة الثقافة الشعبية الكورية تعدت كونها قيمة اقتصادية فحسب، فقد أصبحت أصلا استراتيجية لها تأثير كبير على صورة كوريا ومنتجاتها".

### ما القيمة الاقتصادية للمنتجات الثقافية؟

ينبغي التعامل بحذر شديد مع الإحصاءات الخاصة بالمنتجات الثقافية. فقياس قيمة البيانات الثقافية أمر يخضع للتقدير الذاتي مثله تقريبا مثل تقييم الأعمال الفنية. فالأذواق والآراء متفاوتة للغاية. ورغم الانتشار الواسع للسلع الثقافية، تغفل عن ذكرها أغلب الدراسات الاقتصادية، وتصنف في المجلة الأمريكية *Journal of Economic Literature* ضمن "موضوعات خاصة أخرى" (راجع Chang, 2012).

ويعبر هنريك فان دير بول، مدير معهد اليونيسكو للإحصاء، تعبيرا دقيقا عن المشكلة، فيقول: إن قطاع الثقافة يقوم على استخدام مادة خام لا تنضب. وهي الإبداع. يصعب رصدها في صورة مادية. فنجد على سبيل المثال أن الإحصاءات الحالية لا ترصد بدقة تدفقات بيانات حقوق النشر والطبع وغيرها من أصول غير ملموسة. ويشكو فان دير بول من أن التعاريف والتصنيفات متفاوتة على نحو يحول في أغلب الأحوال دون إمكانية المقارنة بين المعلومات، ومن أن البيانات إما نادرة في الغالب أو غير كاملة في أفضل الأحوال.

وكتب يقول في عام ٢٠٠٧ "فضلا عن ذلك، توجد ندرة كبيرة في الموارد والخبرات اللازمة لضمان جودة العمل الإحصائي، لا سيما في العالم النامي، نظرا لأن جمع البيانات عن القطاع الإبداعي لا يزال من المجالات التي لا تمثل أولوية كبيرة في بلدان عديدة" (راجع van der Pol, 2007). ولا يزال الحال على ما هو عليه حتى الآن وفقا لتقرير UNESCO (٢٠١٣).

وينتقض مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) أيضا عدم كفاية الجهود اللازمة لوضع نظام قياس عالمي. غير أن ذلك لم يمنع الوكالة من محاولة قياس حجم الاقتصاد الإبداعي العالمي. وهو مفهوم واسع النطاق لا يتضمن فقط السلع والخدمات الثقافية، بل يشمل أيضا الدمى والألعاب، إلى جانب الأبحاث والتطوير (راجع UNCTAD, 2013).



ومن المعوقات التي تعرقل الصادرات الآسيوية من السلع الثقافية انتشار سرقة حقوق الملكية الفكرية في الصين. فوفقا لتقديرات جمعية الفيلم الأمريكي، فإن ٩ من كل ١٠ أقرص فيديو رقمية في الصين تباع بطريقة غير قانونية. كما أن معدلات قرصنة الأفلام التي يتم تنزيلها عن طريق شبكة الإنترنت مماثلة تقريبا إن لم تكن أعلى. وتقر الصين نفسها أن أرباح مبيعات أقرص الفيديو الرقمية غير القانونية بلغت ٦ مليارات دولار أمريكي في ٢٠١٠، أي ما يعادل أربعة أضعاف أرباح دور السينما (راجع دراسة Levin and Horn, 2011).

وقد توقفت العديد من الشركات اليابانية منذ وقت طويل عن المطالبة بحقوقها من الصين بعد أن فقدت الأمل في ظل انتشار أعمال القرصنة التي طالت الموسيقى والأفلام والألعاب اليابانية، أو وضعت استراتيجيات تجارية لتعويض أثر أعمال القرصنة مثل استحداث فكرة شراء الخدمات والمنتجات داخل الألعاب والتطبيقات.

وتشعر الشركات الكورية في قطاع الترفيه بالقلق هي الأخرى. فيقول جين المحلل بشركة هيونداي إن "فكرة الصينيين عن حقوق الطبع والنشر محدودة للغاية. ولذلك فنحن نحاول ألا نبيع العديد من الألبومات الغنائية ونركز بدلا من ذلك على الحفلات الغنائية أو برامج التلفزيون التي لا يمكن نسخها أو تقليدها".

ويثبت مسلسل حبيبي القادم من النجوم هذه الفكرة. فوفقا لوسائل الإعلام الكورية، دفعت القناة الفضائية الصينية جيانغسو (Jiangsu) مليار وون (أي حوالي مليون دولار أمريكي) للممثل كيم سو هيون الذي لعب دور الكائن القادم من الفضاء للظهور في برنامج منوعات في مدينة نانجينغ في شهر مارس. وقد حصل كيم على ٤٠٠ مليون وون مقابل ظهوره (حوالي ٤٠٠ ألف دولار أمريكي)، ويمثل بقية المبلغ مصروفات أخرى، تشمل الاستعانة بستمائة حارس أمن لحماية النجم (راجع Korea.net, 2014).

وقال فينيز إنه ليس متفائلا بدرجة كبيرة بشأن استعداد الصين لحماية حقوق الملكية الفكرية.

وعلى العكس في مقابلة مع مجلة التمويل والتنمية، ذكر جيسون تشي، وهو شريك في الشركة الاستشارية ماكينزي وشركاه ويرأس نشاط الألعاب الإلكترونية العالمي في الشركة، أنه يتوقع من شركات الإنترنت الكبرى في الصين أن تحارب قرصنة المحتويات الإلكترونية حتى يتسنى لها التفاوض على الحصول على تراخيص رسمية للتوزيع الرقمي للموجة التالية من الألعاب الإلكترونية المتاحة عبر شبكة الإنترنت. وسوف يجذب ذلك مصدري المنتجات الثقافية اليابانيين وغيرهم مجددا إلى الصين.

ويقول تشي، ويقع مقر عمله في طوكيو، "إن الأعوام القادمة ستشهد القضاء على الاستخدامات غير القانونية في هذا المجال، وستستطيع العديد من الشركات الأجنبية التي تمتلك حقوق الملكية الفكرية أن تجني مكاسب هذه الحقوق في الصين عن طريق التراخيص القانونية". ولكن هل تستحق الموجة التالية من المحتوى الإبداعي الآسيوي الحماية؟ الأمر متوقف على أدواق مستقبل هذا المحتوى، كما هو الحال مع الأعمال الثقافية.

ويشكو وزير الثقافة الصيني كاي وو من أن الصين تفتقر إلى الأعمال التي تقوم على "الأفكار المتعمقة" والأنماط المتفردة" (راجع جريدة China Daily, 2010). ويوافق تشي من شركة ماكينزي على أن الصين لا يمكن اعتبارها صانعة ثقافة. ويقول إنه في حين يفترض تحسن البيئة الإبداعية في ظل تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية، لا تزال العديد من الروايات القصصية، وحتى الألعاب الإلكترونية على الهواتف المحمولة، مأخوذة عن القصص الصينية التي يعود تاريخها إلى مئات السنوات.

## الثقافة العالمية

نظرا لأن الاقتصاد الإبداعي يشمل في الوقت الحالي التكنولوجيا والأنشطة التجارية إلى جانب الفنون التقليدية، ينبغي تقييم منشأ المنتجات الثقافية اليوم من منظور أوسع.

فعلى سبيل المثال، تتميز الهند بمهاراتها في مجال خدمات تكنولوجيا المعلومات، في حين أثنت كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، على الصين لدورها في مجال الابتكار. وقالت في بيان لها في شهر مارس إن الصين حاليا من بين البلدان الثلاثة على مستوى العالم الأكثر تقدما لطلاب براءات الاختراع، كما أنها تحتل المرتبة الأولى على مستوى العالم في مجال الصادرات الإبداعية. أي المنتجات التي تنفرد الصين بتسجيل علاماتها التجارية (راجع Lagarde, 2014).

وتأمل الوزارة في ظل تراجع عدد السكان على المستوى المحلي أن تتراوح قيمة صادرات السلع الثقافية في اليابان من ٨ تريليونات ين إلى ١١ تريليون ين (٨٠-١١٠ مليار دولار أمريكي) في عام ٢٠٢٠. أي حوالي ١٪ من السوق العالمية التي ستبلغ قيمتها بحلول هذا العام وفقا لتقديرات الوزارة ٩ تريليونات دولار أمريكي. وتبلغ في الوقت الحالي قيمة صادرات المنتجات الثقافية ٣،٢ تريليون ين (أي حوالي ٢٣ مليار دولار أمريكي).

وبإنشاء صندوق لدعم الشركات التي تقوم بالاستثمار في الخارج، تسير اليابان على نفس خطى كوريا التي يعود نجاحها في جزء منه إلى الدعم الحكومي المستمر منذ أكثر من عشر سنوات.

وسعيًا للاستفادة من هذا النجاح، أعلنت رئيسة كوريا بارك كون هيه في شهر فبراير عن خطط لإنشاء ١٧ مركزا ابتكاريا للصناعات الإبداعية التي ستكون ضرورية على حد قولها لتعديل نموذج النمو الاقتصادي الذي بلغ أقصى حدوده (راجع Korea.net, 2014).

## برنامج التمويل الموحد

وقد واصلت كوريا التوسع في تقديم المساعدات المالية الرسمية مخافة أن تتفوق عليها الدول المجاورة الأكبر. ففي العام السابق، قام بنك التصدير والاستيراد الكوري بتعديل برامج الإقراض المقدمة لتشمل ما سماه "برنامج التمويل الموحد" لتنشيط صادرات الصناعات الإبداعية (راجع تقرير Korea Exim Bank, 2013).

وتعد دول شمال آسيا هي الأقدر على زيادة صادراتها من السلع الثقافية في ضوء حجمها أو درجة تطورها. أما اقتصادات جنوب شرق آسيا، فأغلبها بلدان مستوردة. غير أن ذلك لم يمنح الحكومات من السير على خطى البلدان الأخرى في مجال القوة الناعمة الثقافية.

فقد أنشأت إندونيسيا وزارة للسياحة والاقتصاد الإبداعي نظرا لأن الثقافة والفنون والموروثات والاقتصاد جميعها أمور متصلة اتصالا وثيقا ببعضها البعض. وفي تايلاند، أصبح قطاع الاقتصاد الإبداعي من القطاعات ذات الأولوية في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية العاشرة تأكيداً على أهمية الإبداع والابتكار لاستمرارية الاستقرار الاقتصادي.

وفي المقابل، يشير تقرير صادر عن الأونكتاد في عام ٢٠١٠ إلى أن الهند لم تدمج مفهوم الاقتصاد الإبداعي كليا في استراتيجياتها الوطنية حتى الآن. وكانت هوليوود قد قامت بتعهيد أعمال المؤثرات البصرية والرسوم المتحركة إلى الهند، وهي أكبر منتجي الأفلام السينمائية على مستوى العالم. ووفقا لتقرير صادر عن شركة الخدمات المالية ديلويت Deloitte

ومكتب جمعية الفيلم الأمريكي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بلغت مساهمة صناعة الأفلام والتلفزيون في اقتصاد الهند ٨,١ مليارات دولار أمريكي، أي ما يعادل ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٣.

غير أن فيلم المليونير المتشرد Slumdog Millionaire، الذي أنتج عام ٢٠٠٨ وأخرجه مخرج بريطاني، وتم تصميم مشاهده وتصويره في الهند، أحد الأفلام القليلة التي جذبت جمهورا دوليا عريضا.

ويقول فينيز من برايس ووتر هاوس كوبرز إن "الأمثلة على الأفلام التي يخرج محتواها عن فكرة المغتربين الهنود في بلاد المهجر أمثلة قليلة ومتباعدة. ولا يزال العمل جاري في هذا المجال".



ويتفق جون هوكينز مع لاغارد، وهو مؤلف كتاب الاقتصاد الإبداعي *The Creative Economy* الذي صدر في عام ٢٠٠٢ وساعد في انتشار تعبیر الاقتصاد الإبداعي. وفي مقابلة مع إذاعة بي بي سي العالمية، ذكر هوكينز أن المبيعات اليومية لشركة التجارة الإلكترونية الصينية علي بابا Alibaba تفوق مبيعات الشركتين الأمريكيتين العملاقتين أمازون Amazon وإيباي eBay مجتمعيتين (راجع BBC, 2014).

وأضاف أن شركة تينسنت Tencent شركة ابتكارية مثلها مثل شركة غوغل Google، وهي شركة صينية تقدم خدمات ذات قيمة مضافة في

## رأب الفجوة بين ثقافات البلدان ليس أمرا محسوما في الواقع العملي. فقد يكون النجاح قصير المدى.

مجال الإعلام والترفيه والإنترنت والهواتف المحمولة، كما تقدم خدمة الإعلان عبر الشبكة الإنترنت.

ويقول هوكينز عن شركة تينسنت إن مجال عملها ليس واسعاً بقدر شركة غوغل، ولكنها فيما يتصل بمجال الأنشطة عبر شبكة الإنترنت تتمتع بمهارات ابتكارية في استحداث منتجات وخدمات جديدة مثلها مثل غوغل. ويمثل الانتشار السريع لشبكات الحزمة العريضة (broadband) في أغلب أنحاء آسيا ميزة واضحة في الاقتصاد الإبداعي الحديث. ولكن تحول الشركات من إنتاج الأجهزة إلى إنتاج البرامج الإلكترونية وتقديم الخدمات عبر شبكة الإنترنت لا يزال مهمة صعبة.

ويقول تشي إن اقتصاد السلع الثقافية يختلف عن قطاع الأجهزة الذي يقوم على قواعد أوضح وأكثر ارتباطاً بالتكاليف. "أما في العالم الإبداعي، فالأمر ضربة حظ. فأنت تعلم أن شخصا ما سيفوز باليانصيب، ولكنك لا تعرف من سيكون هذا الشخص".

وتمثل شركة سوني اليابانية مثالا واضحا على شركة سعت لتنجح عالميا في مجال المحتوى الإلكتروني بعد النجاح العالمي الذي حققته منتجاتها الإلكترونية الاستهلاكية البارزة، جهاز التسجيل المحمول.

ويقول أندي يي، وهو محلل سياسات مختص بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في شركة غوغل ويقع مقر عمله في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، إنه يخشى من أن المصنعين التايوانيين قد تعوزهم المهارات اللازمة للتحول من توفير التكنولوجيا المتخصصة للشركات العالمية إلى استحداث خدمات استهلاكية مثل برامج التجارة الإلكترونية.

وفي مقال لمنندى شرق آسيا، كتب يي أن "تايوان تقف اليوم في مفترق طرق". إذ يتوقف تجديد هويتها في الأساس على مقدرتها من عدمها على الدخول في عصر الإنترنت" (راجع مقال Yee, 2014).

فالدخول إلى عالم الإنترنت جعل من مغني راب كوري مجهول شخصا مشهورا على موقع يوتيوب، ومكن شركة روفيو إنترتينمنت (Rovio Entertainment)، وهي شركة فنلندية صغيرة تعمل في مجال تطوير ألعاب الكمبيوتر، من تحويل لعبة الطيور الغاضبة *Angry Birds* إلى أشهر ألعاب الفيديو على مستوى العالم.

ولذلك فإن الثقافة العالمية لا تعرف أي حدود من حيث المبدأ. ولكن رأب الفجوة بين ثقافات البلدان ليس أمرا محسوما في الواقع العملي، فقد يكون النجاح قصير المدى.

وتمثل سلسلة الكتب المصورة بوكيمون (Pokemon) وسلسلة الرسوم المتحركة كرة التنين (Dragon Ball) ولعبة سوبر ماريو (Super Mario) أمثلة بارزة على الكتب والرسوم المتحركة والألعاب اليابانية التي جذبت جمهورا دوليا عريضا وحقت أرباحا طائلة. غير أن صانعي المحتوى الياباني أصبح من الأصعب عليهم تصدير منتجاتهم. فقد بلغت المبيعات

الخارجية من الرسوم المتحركة نروتها في عام ٢٠٠٦ لتحقق ١٦ مليار ين (١٢٨ مليون دولار أمريكي) - وكانت الولايات المتحدة وفرنسا من الأسواق الكبرى - ولكنها تراجعت إلى ٩,٢ مليارات ين (أي حوالي ١٠٠ مليون دولار أمريكي) في ٢٠١٠ (راجع Nagata, 2012).

ويعزي تشي من شركة ماكينزي جزءا من هذه المشكلة إلى أن السوق اليابانية أصبحت أكثر تفضيلا لمنتجات معينة ذات طبيعة خاصة لا تجتذب الأجانب بالدرجة نفسها. وقال إن "النجاح في الولايات المتحدة أصبح أكثر صعوبة". وقد تم تصدير العديد من المنتجات إلى الخارج لرأب هذه الفجوة الثقافية".

ففي مسلسل حبيبي القادم من النجوم، يعبر الكائن الخارجي، دو مين جون، فجوات زمنية ومكانية أكبر كثيرا قبل أن تصل قصة حبه غير المتوقعة - مفاجأة، مفاجأة - إلى نهاية سعيدة.

ويأمل منتجو المحتوى الآسيويون في الوصول إلى نفس النتيجة. فالقرب الجغرافي والفكر الثقافي المشترك يتيحان لهم فرصة مواتية للاستفادة من الطلب الإقليمي المتزايد. ولكن النجاح الثقافي أمر غير محسوم. ولا توجد ضمانات على أن الاقتصاد الإبداعي الآسيوي سيكون محركا قويا للنمو. ويقول فينيز من شركة برايس ووتر هاوس كوبرز "هذا أمر لا يحدث بمجرد أن أحدهم قال إنها فكرة جيدة. فالأمر ليس شبيها ببناء مطار." ■

الآن ويتلي كاتب ومحرر اقتصادي عمل سابقا مع وكالة رويترز، وهو محرر كتاب *The Power of Currencies and Currencies of Power* وشارك في تأليفه.

المراجع:

- BBC, 2014, "GlobalBiz: Creative Economy," podcast, March 22.  
 Chang, Siyeona, 2012, "Study of the Cultural Map of the World Today through the Lens of Korean Television Program Exports and Their Determinants," Department of Economics paper (Stanford, California: Stanford University).  
 ChinaCulture.org, 2013, "Culture—Powered Economy," November 12.  
 China Daily, 2010, "China Vows to Boost Exports of Cultural Products," April 29.  
 ———, 2013, "Chinese Cultural Product Exports Rise 16.3% in 2012."  
 Howkins, John, 2002, *The Creative Economy: How People Make Money From Ideas* (London: Penguin).  
 Korea Exim Bank, 2013, "Korea Eximbank to Finance the Growth of Creative Industry," press release, May 28.  
 Korea.net, 2014, "Alien Love Story Goes Viral in China," March 18.  
 Lagarde, Christine, 2014, "China's Next Transformation: The Key Steps Forward," keynote speech at China Development Forum, Beijing, March 24.  
 Levin, Dan, and John Horn, 2011, "DVD Pirates Running Rampant in China," Los Angeles Times, March 22.  
 Ministry of Economy, Trade and Industry (Japan), 2014, "Cool Japan: Creative Industries Policy," available at [www.meti.go.jp/english/policy/mono\\_info\\_service/creative\\_industries/creative\\_industries.html](http://www.meti.go.jp/english/policy/mono_info_service/creative_industries/creative_industries.html)  
 Nagata, Kazuaki, 2012, "Exporting Culture via 'Cool Japan,'" The Japan Times, May 15.  
 Nip, Amy, and Christy Choi, 2012, "How Korean Culture Stormed the World," South China Morning Post, November 30.  
 Seo, Min—Soo, 2012, "K—Pop's Global Success and Implications," Samsung Economic Institute Research Brief (Seoul).  
 United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 2010, "Creative Economy: A Feasible Development Option" (Geneva).  
 ———, 2013, "Trade in Creative Products Reached New Peak in 2011, UNCTAD Figures Show" (Geneva).  
 United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), 2013, Creative Economy Report (Paris).  
 van der Pol, Hendrik, 2007, "Key Role of Cultural and Creative Industries in the Economy," UNESCO Institute for Statistics paper (Montreal).  
 Yee, Andy, 2014, "For the Internet Age, Taiwan's ICT Industry Needs a New Model," East Asia Forum, February 25.

# مستقبل التمويل الآسيوي

جيمس ب. وولش

للشركات المدرجة على البورصة إلى نحو ١,١ تريليون دولار، بما يضاهاى البورصات في سويسرا ومديد. ويعد النمو السريع للقطاعات المالية عبر آسيا جزءا مهما من معجزة النمو التي جعلت من آسيا أكثر منطقة ديناميكية في العالم. ويراقب المحللون عن كثب المخاطر المالية التي تواجهها آسيا الآن، ولكن من المفيد في بعض الأحيان النظر إلى ما هو أبعد. وبالتالي فإنه مع التوقع بتواصل هذه الديناميكية، فماذا سيكون عليه شكل القطاعات المالية الآسيوية في المستقبل؟

**في** ربيع عام ١٩٨٨، بدأ بنك في منطقة شنزن الاقتصادية الخاصة، وهو بنك أنشئ قبل ذلك بثماني سنوات في جنوب الصين بالقرب من منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، في شراء وبيع أسهم في الشركات المحلية لصالح المستثمرين. ولاحظ عدد من المؤسسات المالية الأخرى بسرعة هذه الأعمال التي تدر عائدا وفيرا وأصبحت مشاركة فيها. وبعد ذلك بسنتين، أنشئت بورصة شنزن. وأصبحت شنزن الآن من بين أكبر ٢٠ بورصة في العالم ويصل إجمالي رأس المال السوقي

بما أن آسيا تتصدر العالم في النمو، هل ستفعل نظمها المالية ذلك أيضا؟

مبنى بورصة شنزن،  
مدينة شنزن،  
الصين.





وبالمثل، يميل عجز الميزانية في البلدان الآسيوية إلى أن يكون صغيرا نسبيا مع بعض الاستثناءات. ونتيجة لذلك، كان تطور أسواق السندات بطيئا إلى حد ما: ذلك أنه بدون وجود منحى العائد الحكومي، يكون من الصعب على المستثمرين تسعير سندات شركات البلد. وتتسم قوانين وإجراءات الإفلاس في العديد من البلدان الآسيوية بالغموض، مما يزيد على المستثمرين مخاطر شراء السندات ويؤدي إلى مزيد من البطء في التنمية. غير أنه على الرغم من هذه التحديات، فإن أسواق أسهم وسندات الشركات مماثلة من حيث الحجم للأسواق في مناطق عديدة أخرى.

وتضطلع الحكومة بدور أكبر في الأعمال المصرفية في العديد من الأسواق الصاعدة الآسيوية، ولا سيما في الصين والهند، مقارنة ببقية العالم. وفي الصين، تسيطر الحكومة على أكبر خمسة بنوك في حين تستأثر البنوك العامة في الهند بنحو ثلاثة أرباع أصول النظام. ويمتد ذلك إلى المؤسسات المالية غير المصرفية أيضا: في الهند، تسيطر الحكومة الهندية على إحدى أكبر شركات التأمين في العالم، وهي "المؤسسة الهندية للتأمين على الحياة". وفي هذا المجال أيضا،

## أول تحد يواجهه القطاع المالي في آسيا هو دعم النمو السريع في المنطقة.

هناك تباين عبر المنطقة—تشكل البنوك العامة في بلدان مثل الفلبين وتايلاند نسبة أصغر بكثير من إجمالي أصول القطاع المصرفي ويؤدي المستثمرون المؤسسيون من القطاع الخاص دورا كبيرا في ماليزيا. والبلدان الآسيوية مدمجة بشكل جيد للغاية في النظام التجاري العالمي، وتتاجر بكثرة لا مع الاقتصادات المتقدمة والنامية خارج المنطقة فحسب، ولكنها تمثل أيضا جزءا من سلسلة الإمدادات الآسيوية التي تربط جنوب شرق آسيا والصين واليابان وكوريا نظرا لأن التصنيع أصبح أكثر تكاملا إقليميا. غير أن التكامل المالي قد تأخر. وإذا قمنا بقياس نسبة الأصول المحلية المملوكة للأجانب والأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين من إجمالي الناتج المحلي، فإن الأسواق الصاعدة في آسيا غالبا ما تكون أقل تكاملا عالميا عن بلدان أخرى. وكما هو الحال دائما، هناك استثناءات. فماليزيا التي لديها مستثمرون مؤسسيون كبار ونشطاء مدمجة في السوق العالمية مثل أي سوق صاعدة، ولكن الهند وإندونيسيا على الجانب الآخر لديهما مراكز استثمارية دولية أصغر حجما عن الأسواق الصاعدة في مناطق أخرى.

### ما المنتظر في المستقبل

سيكون التحدي الأول للقطاع المالي في آسيا هو دعم النمو السريع في المنطقة. ومن المتوقع أن تزيد نسبة الأسواق الصاعدة في آسيا من إجمالي الناتج المحلي العالمي (مقاسا بتعداد القوى الشرائية) من ٣٠٪ إلى ٤١٪ في عام ٢٠٢٣. ومع زيادة عمق الأسواق المالية، تشير بحوث الصندوق الجديدة إلى أن نسبة الأصول المالية في بلدان آسيا الصاعدة يمكن أن تزيد إلى ٣١٪ في عام ٢٠٢٣، من ١٨٪ في الوقت الحالي. وبالإضافة إلى تمويل هذا النمو السريع، سيكون على التمويل الآسيوي أن يتغلب أيضا على تحديين كبيرين آخرين.

والتحدي الأول هو ضعف البنية التحتية في المنطقة. وستحتاج آسيا إلى الاستثمار بكثرة لتلبية احتياجاتها من البنية التحتية نتيجة انتقال عدد أكبر من الأشخاص إلى المعيشة في المدن، ونمو التجارة عبر المنطقة، وزيادة الطلب على الاتصالات والسفر. وتباين تقديرات الإنفاق على المياه النقية والاتصالات والطرق السريعة والخدمات الأساسية

ومع ازدياد ثراء البلدان، يطلب المستهلكون فيها خدمات مالية أكثر، من قبيل الرهون العقارية إلى بطاقات الائتمان وتزداد أيضا الاحتياجات المالية لشركاتها، من شراء مباني لمحات جديدة إلى تمويل المعدات للمصانع الجديدة. وبالتالي، يسرّ النمو في آسيا توسعا مذهلا بنفس القدر في القطاعات المالية في المنطقة.

وبين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٢، ارتفعت القيمة الإجمالية للشركات المدرجة على بورصات الهند من ثلث إجمالي الناتج المحلي إلى الثلثين منه، وقيمة تلك المدرجة على بورصات إندونيسيا من السدس إلى زهاء النصف تقريبا. وارتفع إجمالي حجم القروض التي تقدمها البنوك من ٧٥٪ من إجمالي الناتج المحلي الكوري في عام ٢٠٠٠ إلى ١٦٩٪ في عام ٢٠١٢، على حين أنه ارتفع في فييت نام من ٢٣٪ إلى ١٠٥٪. وتشكل الأسواق المالية في هذه البلدان، إضافة إلى المراكز المالية العالمية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وسنغافورة والأسواق الكبيرة والمتقدمة في اليابان وكوريا وأستراليا قطاعا ماليا واسعا في آسيا ككل.

### الاختلاف عن الآخرين

غالبا ما تكون للبلدان الآسيوية قطاعات مالية أكبر من البلدان ذات المستويات المماثلة لها في الدخل في المناطق الأخرى. غير أن آسيا منطقة متباينة، وفي حين أن القطاعات المالية في أسواقها الصاعدة الديناميكية كبيرة، إلا أنها ليست بنفس حجم وتطور القطاعات المالية للاقتصادات المتقدمة في آسيا. وعلى سبيل المثال، في حين أن الإقراض المصرفي بين الأسواق الصاعدة في آسيا—١٠٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠١٢—يشكل نسبة أكبر من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالأسواق الصاعدة في المناطق الأخرى، فإن هذه النسبة في الاقتصادات المتقدمة في آسيا قدرها ١٩٤٪.

وتختلف القطاعات المالية الآسيوية من جوانب أخرى عن القطاعات المالية في بقية العالم أيضا. ذلك أن البنوك تهتم على القطاع المالي في معظم الأسواق الآسيوية المتقدمة والصاعدة، شأنها شأن أوروبا، ولكن على عكس الولايات المتحدة حيث إن أسواق الأسهم والسندات تؤدي دورا أكبر. كذلك غالبا ما تركز البنوك الآسيوية على الأعمال المصرفية التقليدية مثل قبول الودائع والإقراض الاستهلاكي للأسر المعيشية والشركات ويقدر أقل على الإقراض إلى البنوك الأخرى وعلى بيع منتجات مثل المبادلات والمستقات الأخرى. وكان ذلك ميزة خلال الأزمة المالية العالمية، عندما أدى الاعتماد على الإقراض من بنوك أخرى إلى مشاكل في جميع أنحاء الولايات المتحدة وأوروبا مع تعطل الأسواق.

وهذا الاعتماد على الأعمال المصرفية التقليدية هو السبب في أن نظام الظل المصرفي—حيث تقدم المؤسسات المالية غير المصرفية خدمات عادة ما تكون البنوك هي التي تقدمها—يعتبر ظاهرة جديدة نسبيا في معظم الاقتصادات الآسيوية، على الرغم من أن هذه الأنشطة منتشرة في العديد من الأسواق في أوروبا وأمريكا الشمالية. وفي حين أن نظام الظل المصرفي والخدمات المالية غير التقليدية الأخرى تنصدر العناوين وتنمو بسرعة في أماكن مثل الصين والفلبين، فإن القاعدة التي انطلقت على هذا النحو من السرعة منها كانت صغيرة منذ ١٠ سنوات مضت.

وثمة مجال اختلاف آخر بين القطاع المالي في آسيا وبقية العالم هو أسواقها الرأسمالية. ذلك أن البورصات في آسيا تميل إلى أن تكون عالية التقلب مقارنة ببورصات المناطق الأخرى، على الرغم من أنها تحقق في كثير من الأحيان عائدات أعلى. وعلى الرغم من أن الاقتصادات المتقدمة في آسيا لديها أسواق أسهم متطورة وعميقة، فلم تستطع الأسواق الصاعدة في المنطقة أن تعتمد بنفس القدر على رأس المال السهمي وبالتالي ركزت بقدر أكبر على الوساطة المصرفية.



ناطحات سحاب المصارف في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة.

## يُتوقع أن تصبح النظم المالية الآسيوية أكبر حجماً وأكثر تعقيداً وأكثر ترابطاً بكثير عما هي الآن.

ثراء إلى البلدان الآسيوية الأصغر سناً (ديمغرافياً) والأكثر فقراً نتيجة الإقراض البنكي عبر الحدود، والترابط المتزايد بين أسواق الأسهم والسندات، والاقتران عبر الحدود من جانب الشركات. وستولد القنوات الثلاثة كلها نظاماً مالياً أكثر تعقيداً نظراً للضغوط التي ستواجهها البنوك بسبب التعرض لمخاطر خارجية أكبر، ومطالبة المستثمرين في الأسهم والسندات بتحوطات متزايدة التعقيد إزاء مخاطر الائتمان وسعر الصرف، وسعي الشركات إلى تحييد تعرضها الذاتي لمخاطر التغيرات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة، وبالتالي، ستؤدي عملية التكامل الإقليمي الأكبر في حد ذاتها إلى تقديم البنوك الآسيوية لعدد أكبر من الخدمات المتزايدة التعقيد.

وهناك مثال على هذه التغييرات بالفعل يتمثل في أسواق السندات المتعاظمة التطور في آسيا. وعلى الرغم من أن العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة الآسيوية حسنت حجم أسواق السندات والسيولة في السنوات الأخيرة، فلا تزال جهات الإصدار منخفضة المخاطر مثل الحكومات هي التي تهيمن على هذه الأسواق. ومن شأن تطوير سوق للمقرضين الأكثر قدرة على تحمل المخاطر (مثل ما يطلق عليها اسم شريحة العائدات المرتفعة)، مثلما فعلت بلدان أخرى وخاصة الولايات المتحدة، أن يقدم الكثير لدعم هدفين من الأهداف المالية لآسيا. حيث سيؤدي ذلك إلى زيادة العائدات لصناديق المعاشات والمدخرين للتقاعد مما يساعد على حل المشاكل المتصلة بشيخوخة السكان، وسيسمح بتوجيه المزيد من المدخرات إلى البنية التحتية، مما يؤدي إلى التغلب على الضعف الذي تعاني منه آسيا في هذا المجال.

ولكن هذا يتطلب أدوات جديدة. ويتمثل أحد الخيارات في أن توفر البنوك أو شركات التأمين حماية عن طريق إصدار مبادلات مخاطر الائتمان لخفض المخاطر التي تواجه المستثمرين في الأسواق الجديدة للسندات. وقد يرغب المستثمرون الأجانب أيضاً في ما يطلق عليها اسم المبادلات البسيطة لأسعار الفائدة أو أسعار الصرف، ولكنهم يمكن أن يحاولوا تخفيض تكاليفهم عن طريق التحوط بالمزيد من الأدوات الأكثر تعقيداً. ويمكن أن توفر هذه الخدمات بنوكاً أجنبية، ولكن سيكون لدى البنوك الآسيوية الخبرة والحضور في الأسواق الرئيسية للقيام باستثماراتهم الخاصة في هذه المجالات الجديدة عالية الأرباح.

وستجعل هذه الأدوات الجديدة والتعديلات الجديدة في النظم المالية الآسيوية المؤسسات المالية نفسها أكبر حجماً وأكثر تعقيداً. وفي حين أن البلدان المتقدمة في آسيا هي موطن لثلاث مؤسسات مالية مؤثرة

الأخرى على مدى السنوات العشرين القادمة تباينا كبيراً، ولكن الأرقام كبيرة في جميع الحالات. وسيكون من الصعب ضمان توجيه رصيده آسيا الكبير من المدخرات إلى تمويل طويل الأجل لسد هذه الفجوات في البنية التحتية. ذلك أن مشاريع البنية التحتية تتطلب استثمارات أولية كبيرة لا تحقق عائدات إلا على مدى فترة طويلة من الزمن.

ويتطلب بناء مطار جديد أو محطة توليد كهرباء أو مرفق لمعالجة المياه مقدماً لرأس المال على استعداد لاستثمار مبلغ كبير للحصول على عائدات على مدى فترة طويلة. ومنذ الأزمة المالية العالمية، أصبح هذا النوع من التمويل أكثر كلفة حول العالم لأسباب مختلفة، وسيكون من الصعب للغاية توفيره في آسيا.

ويتمثل التحدي الثاني في التغير الديمغرافي. وشيخوخة السكان في الصين واليابان وكوريا وبلدان أخرى في آسيا من أعلى المستويات في العالم (راجع "نهاية العمالة الرخيصة" في طبعة يونيو ٢٠١٣ من مجلة التمويل والتنمية). ومع تزايد أعمار القوى العاملة في هذه البلدان، يجب أن يدخر الأشخاص المزيد من أجل التقاعد (راجع "ثمن النضج" في طبعة يونيو ٢٠١١ من مجلة التمويل والتنمية) وسيحتاجون إلى فرص استثمار جيدة لضمان أن تحقق هذه المدخرات عائدات جيدة. ومن الناحية الأخرى، فإن السكان العاملين في بلدان مثل الهند وإندونيسيا يزدادون بسرعة، وهناك حاجة هائلة إلى الاستثمار في البنية التحتية وأيضاً في شركات جديدة وفي مجال الإسكان ومجالات أخرى. ونظراً لارتفاع معدل الادخار في العديد من الاقتصادات الأخذ سكانها في الشيخوخة في آسيا، والاحتياجات الاستثمارية الكبيرة عبر المنطقة، فإن إيجاد وسائل لتحقيق توافق بين الاثنين يمكن أن يساعد في تحقيق النمو والتغلب على التحديات الديمغرافية التي تواجه المنطقة. وهناك العديد من الوسائل لتحقيق ذلك: صناديق الاستثمار التي يستثمر من خلالها الأفراد يمكن أن تشتري أسهماً في شركات البلدان الآسيوية الصاعدة ويمكن أن تستثمر صناديق المعاشات التقاعدية في سندات تلك الشركات. ويمكن أن تقدم البنوك قروضا إلى الصناديق من حسابات الادخار الخاصة بعملاء البنك إلى بنوك في مناطق أخرى، يمكن أن تمويل دورها شركات جديدة. ولكن حجم المستثمرين المؤسسيين صغير نسبياً في معظم الأسواق الصاعدة في آسيا، ولا تزال الحواجز أمام الاستثمار عبر الحدود عالية، وبالتالي ستكون هذه العملية صعبة وطويلة الأجل.

## أكبر وأعلى وأقوى

تتطلب هذه التغييرات نظاماً مالياً أكبر: ستؤدي الدخول الأعلى إلى طلب أكبر على الرهون العقارية والسيارات، ورأس المال العامل للمزيد من الشركات، وائتمان تجاري للشركات الآسيوية العالمية بشكل متزايد على النطاق العالمي، وسندات لتمويل البنية التحتية وتوفير دخول ثابتة للمتقاعدين. ولكن ستؤدي جميع هذه التغييرات أيضاً إلى نظم مالية آسيوية أكثر تعقيداً.

وفي العديد من النظم المالية الآسيوية الآن، فإن الهوامش بين أسعار الفائدة على الإقراض والودائع كبيرة نسبياً، مما يعني أن البنوك يمكن أن تحقق أرباحاً طيبة بالتركيز على نماذج الأعمال التقليدية فقط. ولكن بعد أن تنتهي ثمار الهوامش الكبيرة السهلة للإقراض من المستهلكين الجدد في السوق أو من خطوط الأعمال الجديدة، سيكون على البنوك أن تبحث أبعد من ذلك. وفي بعض الاقتصادات، مثل اليابان، التي بدأت فيها هذه العملية بالفعل، تبحث البنوك عن فرص استثمار مربحة في الخارج. وبعد أن تؤدي زيادة الكفاءة إلى خفض هوامش أسعار الفائدة في آسيا الصاعدة، يمكن أن تنتقل البنوك إلى مصادر جديدة للدخل، مثل إدارة النقود وتأمين قروض المستهلكين، ويمكن أن ترتفع آفاق الإقراض بين البنوك.

ولن يكون هذا التعقيد على الصعيد المحلي فقط. وسينتهي الأمر بأن تنتقل على الأقل بعض مدخرات الاقتصادات الآسن (ديمغرافياً) والأكثر

على الصعيد العالمي—ميتسوبيشي يو إف جي وميهوزو وسوميتومو في اليابان—ففي بقية آسيا، لا توجد مثل هذه المؤسسات إلا في الصين فقط، وهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وذلك من خلال بنك الصين والبنك الصناعي والتجاري في الصين. ولكن من المرجح أن تنمو المؤسسات المالية الآسيوية بسرعة من حيث الحجم والتعقيد مع انتقال الشركات الآسيوية إلى الخارج، ومع زيادة ترابط النظم المالية الآسيوية ببقية العالم، ومع زيادة عدد المستثمرين المحليين وزيادة تطورهم. ويمكن أن تستضيف الأسواق المالية في الهند وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا في وقت قريب مؤسسات كبيرة على الصعيد العالمي أيضاً، ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى إثارة نفس المخاوف التي نشأت في أوروبا وأمريكا الشمالية بشأن أن البنوك "أكبر من أن تفشل".

وحتى إذا تطورت النظم المالية الآسيوية بشكل مختلف ولا تثير هذه المخاوف، فإن الأزمة الجارية في منطقة اليورو إضافة إلى التحولات العالمية في التنظيم الإداري أديا بالفعل إلى العديد من التغيرات المالية. ومن هذه المجالات هو تمويل التجارة: انسحبت البنوك الأوروبية من آسيا نتيجة التغيرات التنظيمية والاقتصادية التي دفعتها إلى التركيز على الأسواق الأساسية. وفي مناطق مثل أوروبا الوسطى والشرق الأوسط، أدت هذه التغيرات إلى انخفاض في الائتمان التجاري، في حين أنه في آسيا، قامت البنوك الإقليمية وخاصة الأسترالية واليابانية بسد هذا الفراغ. وفي البداية، بدأ أن هذا الانخفاض مقتصرًا على التمويل التجاري قصير الأجل منخفض الهامش. ولكن مع فرض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قيوداً أشد على البنوك في ولاياتها ومحاوله البنوك الأوروبية دعم ميزانياتها العمومية المحلية، تقلصت أيضاً الخدمات الأكثر تكلفة، مثل تأجير الطائرات والتمويل التجاري طويل الأجل المعقد، وتحاول البنوك الآسيوية تحمل آثار فترة الركود. غير أنه مع هذا الابتكار تطرح الحاجة إلى التنظيم والإشراف نفسها.

## البنوك العامة

بالنظر إلى أن الحكومات تسيطر على أكبر البنوك في بعض الاقتصادات الآسيوية، هناك تساؤل يطرح نفسه وهو كيف ستتغير مشاركة القطاع العام مع مرور الوقت. وفي منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وسنغافورة، وكذلك أستراليا ونيوزيلندا، تؤدي البنوك العامة دوراً ضئيلاً للغاية. ولكن في اقتصادات آسيا المتقدمة الأخرى مثل اليابان وكوريا، لا يزال القطاع العام أكبر مما هو عليه في العديد من الاقتصادات الغربية، وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وفي المتوسط، كانت البنوك العامة في جميع البلدان وعبر الزمن أقل ربحاً وأقل ابتكاراً من البنوك الخاصة، مما يعني ميزانيات عمومية أكثر مخاطرة وأقل ربحاً في بلدان عديدة.

ويمكن أن تكون البنوك العامة أدوات مفيدة لصانعي السياسات في الحكومات. ولكنها في المتوسط، تؤدي إلى ممارسات مصرفية غير كفؤة، وإلى مطالبات مستمرة بالحصول على المزيد من رأس المال للحفاظ على حصة المعاملات المصرفية العامة وإنقاذ الحكومات. وستعتمد كيفية معالجة صناع السياسات في المنطقة للبنوك العامة على ظروف كل اقتصاد وكل بنك. ولكن على المدى الطويل، من غير المرجح أن توفر النظم المالية التي تهمين عليها البنوك التابعة للحكومات النظم المالية التنافسية والكفؤة اللازمة للتغلب على التحديات التي تواجه النمو في آسيا.

ومن العوامل الرئيسية الأخرى لهذه المشكلة ستكون زيادة التكامل المالي. ذلك أن الجمع بين المدخرات في البلدان التي تشهد شيخوخة أكبر للسكان وبين المشروعات الاستثمارية في اقتصادات آسيا الأكثر حداثة سيطلب نمواً سريعاً في التدفقات المالية عبر الحدود. كذلك يريد المدخرون تنويع مخاطرتهم، وهو ما يمكن تحقيقه، على سبيل المثال، عن

طريق السماح للمستثمرين الكوريين بتوزيع مخاطرتهم على السوق المالي في بلدانهم والأسواق المالية في الهند وتايلاند. وفي الوقت الحالي، فإن معظم الأصول التي يمتلكها المستثمرون الآسيويون في الخارج موجودة في الاقتصادات المتقدمة، وخاصة في شكل ديون حكومية سائلة.

ولكن يجب أن يتغير هذا الوضع. ونتوقع أن تصبح الاقتصادات الآسيوية أكثر تشابكاً وأن يشتري المستثمرون أصولاً أكثر فأكثر في بلدان أخرى على مدى العشرين سنة القادمة. وينطبق ذلك بشكل خاص على جنوب شرق آسيا حيث تتعاون بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتحقيق المزيد من التكامل بين اقتصاداتها.

ومن المتطلبات الرئيسية الأخرى، ستكون هناك حاجة إلى تخفيف القيود المفروضة على الحساب الرأسمالي في الصين والهند. فالحساب الرأسمالي للهند والصين الآن مغلق بشكل أكبر من الحسابات الرأسمالية في بقية المنطقة. ولكن البلدين يخفان القيود تدريجياً وتعترم الحكومتان مواصلة هذا التحرير، الذي سيساعد المدخرين على إيجاد المزيد من المنافذ في الخارج ويسمح للمستثمرين الأجانب بتنويع استثماراتهم على نحو أكثر فعالية عن طريق شراء الأصول الصينية والهندية. وإذا أصبحت الصين والهند على نفس القدر من الانفتاح في عام ٢٠٢٣ الموجود في بعض الاقتصادات المتقدمة الآن، فإن تقديراتنا تشير إلى أن إجمالي حجم القطاع المالي فيها سيكون أكبر بنسبة ١٠٪ إلى ٣٠٪ مما إن اظلا على نفس المستويات الحالية من الانفتاح.

ويتوقع أن تصبح النظم المالية الآسيوية أكبر حجماً وأكثر تعقيداً وأكثر ترابطاً بكثير عما هي الآن. ولضمان ألا تؤدي هذه التغيرات إلى تراكم المخاطر التي اسقطت بعض البلدان في المنطقة خلال الأزمة المالية الآسيوية وأدت إلى ضعف الاقتصاد العالمي خلال الأزمة المالية العالمية، فإن على الأجهزة التنظيمية والرقابية في آسيا توخي اليقظة. وينطبق ذلك أيضاً على صندوق النقد الدولي الذي يأمل في أن يعمل عن قرب مع البلدان الآسيوية على تحديد المخاطر وتخفيفها إلى أدنى حد قبل أن تتحقق من أجل تجنب أخطاء الأزمات السابقة.

ويمكن أن تسمح النظم المالية الأكثر ترابطاً للأسر المعيشية وصناديق المعاشات التقاعدية، ضمن عوامل أخرى، بالتنوع وبالتالي خفض المخاطر التي تواجهها، ولكنها يمكن أن تؤدي أيضاً إلى انتشار حالات الإفلاس وتعتز البنوك عبر الحدود. وقد أصبح التعاون في مجال التنظيم أساسياً نظراً لزيادة التكامل بين القطاعات المالية في العالم. وأمام آسيا دور نشط عليها أن تؤديه في المنتديات الدولية لضمان أن تستمر هذه العملية بأمان.

ولحسن الحظ، فإن آسيا معتادة على التغيير. وبعد الأزمة المالية الآسيوية، تحركت حكومات المنطقة والأجهزة الرقابية والنظم المالية بسرعة لحل مشاكل من قبيل الإفراط في الاستدانة والاقتراس الخارجي بدون تحوط والتي أدت إلى تفاقم ضرر الأزمة. وسددت البنوك الآسيوية بسرعة ديونها في حين كفلت الأجهزة الرقابية ألا تنشأ هذه الاختلالات مرة أخرى. وقد ساعدت هذه التغيرات المنطقة على الصمود أمام الأزمة المالية العالمية بشكل أفضل وأثبتت أن آسيا حاذقة وقادرة على التغيير مع الزمن.

ومع استمرار آسيا في التفوق على العالم في النمو الاقتصادي، فإن السؤال سيكون كيف يمكن ضمان أن يصبح النظام المالي الأسرع نمواً في العلم هو أيضاً الأكثر أمناً. ■

جيمس وولش نائب رئيس قسم في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي.

التوقعات الواردة في هذا المقال هي تقديرات خبراء الصندوق على أساس ملحوظات مرجعية أعدت لمؤتمر مشترك بين الصندوق وسلطة النقد في هونغ كونغ، بعنوان "مستقبل التمويل في آسيا"، ٢٨ فبراير ٢٠١٤.



## صلاية آسيا

نجحت المنطقة في النجاة من مغبة الأزمة العالمية ولا بد في الوقت الحالي أن تكيف مع ما يحدث من تحول مالي واقتصادي كبير في جميع أنحاء العالم

زيتي أختري عزيز



زيتي أختري عزيز هي محافظ بنك نيغارا ماليزيا، البنك المركزي الوطني.

وترجع قدرة آسيا على الوساطة في التدفقات الرأسمالية الكبيرة والمتقلبة إلى قوة أساسياتها الاقتصادية وسلامة نظمها المصرفية، والتي تم تعزيزها من خلال تحسين الحوكمة وممارسات إدارة المخاطر وتعزيز الإشراف التنظيمي والرقابي. كذلك نجد أن مصادر التمويل أصبحت أكثر تنوعاً في أعقاب الجهود المبذولة لزيادة حجم وعروض التمويل في أسواق رأس المال. وقد حافظت اقتصادات المنطقة بوجه عام على أوضاع خارجية مواتية— مع مرونة أسعار الصرف، وارتفاع الاحتياطيات الدولية، وانخفاض الاعتماد على التمويل الخارجي قصير الأجل. وهناك الكثير من الاقتصادات الآسيوية لديها حيز كافٍ للتصرف على مستوى السياسات ومن ثم تتمتع بالمرونة في تنفيذ التدابير المضادة لاتجاهات الدورة الاقتصادية.

وبإشراف العديد من الاقتصادات الآسيوية منذ عام ٢٠٠٩ أيضاً اتخذ تدابير وقائية لمعالجة تزايد الاختلالات المالية من تدفقات رؤوس الأموال الوافدة، الأمر الذي ساهم في قوة النمو الائتماني، وارتفاع ديون قطاع الأسر، وتزايد أسعار المساكن في المنطقة. وشملت تدابير السلامة الاحترازية الكلية تقييد الحد الأقصى لمدة القرض، وتعديل نسب القرض إلى القيمة في عمليات شراء العقارات، واتخاذ تدابير على مستوى المالية العامة مثل رفع الضرائب على التحويلات، وإدخال تعديلات على ضرائب أرباح الممتلكات العقارية.

وأدرك صناع السياسات أن مثل هذه التدابير الوقائية ستسهم في معالجة مواطن الضعف الداخلية. وتم توجيه الجهود أيضاً نحو تقوية أساسيات الاقتصاد الكلي، مع زيادة التركيز على أرصدة الحساب الجاري والمالية العامة. وقام بعض الاقتصادات بتيسير قواعد التصدير، كالضرائب والقواعد المنظمة لتغطية العملة، مع تحسين إدارة سيولة النقد الأجنبي بهدف تقوية مراكزها الخارجية. كذلك أجريت الإصلاحات الضريبية وإصلاحات نظم الدعم لتخفيض حجم العجز والديون الحكومية، كما أدى تحسين الحوكمة وأهداف المالية العامة متوسطة الأجل إلى تعزيز مصداقية هذه التدابير.

ويتبع العديد من الاقتصادات الآسيوية منهجاً للسياسات يتسم بالتدرج والتسلسل ودقة التوجيه. وفي ظل هشاشة التعافي الاقتصادي العالمي، فإن هذا المنهج سيعزز من التعديلات والتصحيحات المنظمة في القطاعات المتضررة. وسوف يتمكن صناع السياسات أيضاً من متابعة تأثير هذه السياسات والمحافظة على مرونة تطبيقها.

ورغم أن السياسات الوطنية تساهم في تقوية الأساسيات الاقتصادية المحلية، فإنها ليست كافية للمحافظة على صلابتها في ظل تزايد الاندماج الذي يسود المناخ الاقتصادي والمالي العالمي. وبالتالي تم توثيق التعاون على المستوى الإقليمي، وخاصة في مجالات الرقابة عبر الحدود والإدارة الموحدة للأزمات بغية التصدي

آسيا في تجاوز الأزمة المالية العالمية وعواقبها بفضل الصلاية التي اكتسبتها على نحو مطرد خلال العقد الماضي. واليوم، تُختبر هذه الصلاية مرة أخرى في ظل ما يجري من تحول ملحوظ في المشهد الاقتصادي والمالي العالمي.

فمع زيادة التعافي الاقتصادي في كبرى الاقتصادات المتقدمة، أصبح انتهاء التيسير النقدي غير التقليدي في هذه الاقتصادات أمراً يستحيل اجتنابه. ورغم أن توقعات العودة إلى تطبيق سياسة نقدية أكثر ميلاً نحو الطابع التقليدي هي انعكاس لتحسن الأوضاع الاقتصادية، فإنها اقترنت بارتفاع في درجة التقلبات، مع انتقال التداعيات إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة. وليس هناك ما يجعل

آسيا، باقتصاداتها المنفتحة للغاية ونظمها المالية متزايدة الترابط عالمياً، بمعزل عن هذه التطورات الخارجية. وسوف تفيد المنطقة من التعافي العالمي، وسوف تساعد قوتها وصلابتها على اجتياز هذه البيئة المالية الدولية الأكثر تقلباً.

## إدارة التحول

بعد قرابة ست سنوات من العمل وفق التيسير النقدي الاستثنائي في الاقتصادات المتقدمة—لا سيما من خلال عمليات شراء الأصول واسعة النطاق التي تقوم بها البنوك المركزية لتخفيض أسعار الفائدة طويلة الأجل—يخوض العالم الآن طريقاً لم يطرقه أحد من قبل. وسوف تكون العودة بالسياسة النقدية إلى وضعها الطبيعي بمثابة تحول مليء بالتحديات. فبعد ظهور إشارات باحتمال قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتنفيذ تخفيضات في مستوى التيسير الكمي (المصطلح الذي يستخدمه للتعبير عن السياسة النقدية غير التقليدية) في مايو ٢٠١٣، شهدت اقتصادات الأسواق الصاعدة تحولات كبيرة في مسار تدفقات رؤوس الأموال. وفي غضون ثمانية أشهر، توقف تدفق حوالي ربع رؤوس الأموال التي كانت تتدفق إلى هذه الاقتصادات خلال السنوات الأربعة السابقة. وشهدت عدة اقتصادات—خاصة التي تعاني من عجز أوضاع المالية العامة والحساب الجاري وارتفاع معدلات تضخم—انخفاض كبير في أسعار الصرف وتراجع في أسعار الأسهم والسندات.

ومع ذلك، رغم زيادة التقلبات في التدفقات الرأسمالية والأسواق المالية، فقد تمكنت آسيا من المحافظة على استقرارها الاقتصادي الكلي والمالي. فلم تضطرب خدمات الوساطة المالية—التي تربط بين المدخرين والمقترضين، وظلت الأسر ودوائر الأعمال ذات الجدارة الائتمانية قادرة على الحصول على التمويل. وظل النشاط الاقتصادي في المنطقة بوجه عام بمنأى عن تأثير هذه الأوضاع المالية المتقلبة.



والمؤسسات المالية لبناء سلسلة عرض رأسية شاملة ينتج المشاركون فيها مجموعة كبيرة من المنتجات والخدمات. ونظرا لأن احتياجات التنمية في المنطقة هائلة، فإنها تتيح فرصة كبيرة لزيادة الروابط التجارية والاستثمارية، التي ستحقق منافع من خارج الحدود الإقليمية. وجدير بالذكر أن التكامل بين المؤسسات والأسواق المالية سيتحسن بدرجة ملحوظة في الأجل المتوسط، الأمر الذي سيؤدي إلى تيسير زيادة كفاءة أعمال الوساطة المالية داخل آسيا من خلال زيادة فعالية إعادة تدوير مدخرات الفائض في الاستثمار المُنتج. ونظرا لأن آسيا لديها أعلى معدلات الادخار في العالم، فهي تملك المقدرة على تلبية احتياجات التمويل الضخمة للمنطقة وفق الترتيبات المؤسسية السليمة. وسوف تسهم الجهود المبذولة لزيادة التكامل المالي أيضا في إتاحة الفرصة لزيادة تنوع المخاطر، والمساهمة في زيادة الاستقرار في النظام المالي الإقليمي. ورغم التحول الأخير في مسار تدفقات رأس المال، فإن النظام المالي الإقليمي الأكثر تطورا يطرح خيارات إضافية أمام المستثمرين والمقترضين من أنحاء العالم ويسمح بزيادة فعالية تخصيص الموارد المالية.

ولإطلاق مزيد من إمكانات النمو في المنطقة، من الأهمية بمكان إجراء الإصلاحات لتحقيق النمو القابل للاستمرار وذي الجودة العالية والقادر على احتواء جميع شرائح المجتمع. ويعكف العديد من بلدان آسيا حاليا على تنفيذ مجموعة كبيرة من السياسات الاقتصادية لتمكين المشاركة في حلقات أكثر تطورا من حلقات سلسلة القيمة وزيادة الإنتاجية وتحقيق نمو اقتصادي أكثر احتواء لشرائح المجتمع. فيجري حاليا تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين شبكات الأمان الاجتماعي، ومعاشات التقاعد، والرعاية الصحية، والتعليم، والإشراك المالي. وتسهم هذه الجهود في زيادة النمو المتوازن والحفاظ على التماسك الاجتماعي.

وفي نفس الوقت، سيؤدي تزايد الاستهلاك إلى فرض ضغوط الطلب على الموارد المحدودة. وبالتالي يجب أن يتصدى جدول أعمال السياسات لمعالجة الأضرار البيئية، والتلوث، وتغير المناخ—من خلال توفير التمويل على أساس قابل للاستمرار، مثلا. وجدير بالذكر أن تزايد التكافل بين بلدان المنطقة سوف يجلب المزايا والمخاطر. ويتمثل التحدي في ضمان تطور العمل الجماعي الإقليمي، لا سيما الترتيبات المؤسسية للتنسيق بين السياسات، على نحو يواكب سرعة التكامل المالي والاقتصادي العالمي.

### مستقبل آسيا

تمكنت آسيا من الصمود بصلابة في مواجهة واحدة من أكبر الأزمات المالية العالمية وتبعاتها. وبينما يتحول العالم نحو مناخ اقتصادي جديد يتسم باعتدال النمو، وتباطؤ التجارة العالمية، وزيادة أجواء عدم اليقين والتقلبات، كانت استجابة آسيا استباقية، تميزها زيادة المرونة وبعد النظر. وسوف يفيد الاقتصاد العالمي من آسيا التي تتميز بالصلابة بوصفها مركز حيوي للنمو وقوة داعمة للاستقرار في النظام المالي العالمي. وعلى نفس القدر من الأهمية، إلى جانب التقدم الاقتصادي والاستقرار المالي، فإن مساهمة آسيا يمكن أن تتسع لتصل إلى المشهد العالمي بشأن السياسات بالقدر الصحيح من التمثيل في المحافل العالمية. ■

المرجع:

Kharas, Homi, and Geoffrey Gertz, 2010, "The New Global Middle Class: A Crossover from West to East," in China's Emerging Middle Class: Beyond Economic Transformation, ed. by Cheng Li (Washington: Brookings Institution).

استباقيا للمخاطر التي تهدد الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي على المستوى الإقليمي. ومن شأن الترتيبات متعددة الأطراف لدعم البلدان التي تواجه أزمة في السيولة، مثل ترتيب "التحول إلى العمل متعدد الأطراف بعد مبادرة شيانغ ماي"، وترتيبات التمويل والتسويات التجارية أن تعزز من قدرة المنطقة على تجاوز هذه الظروف المليئة بالتحديات. والمنطقة لديها أيضا الأطر اللازمة لتبادل المعلومات والتحرك الجماعي على مستوى السياسات لمواجهة أي أزمة وشيكة.

### إطلاق مزيد من إمكانات النمو

رغم أن آسيا حاليا أكثر استعدادا لمواجهة التحديات الآنية التي تكتنف البيئة العالمية في الوقت الراهن، فإن تركيزها ينصب أيضا على زيادة إمكاناتها الاقتصادية على المدى الطويل.

## الميزة الديمغرافية في آسيا هي من أهم أصولها الاقتصادية.

وقد أصبحت المنطقة من أهم المناطق المساهمة في النمو العالمي. فمنذ عام ٢٠٠٠ وحتى الآن، باستثناء سنة الأزمة ٢٠٠٩، سجلت آسيا معدل نمو سنوي قدره ٧,٥٪، يمثل ٤٤٪ من النمو العالمي. ونظرا لأن هذه المنطقة تضم ٦٠٪ من سكان العالم، فإنها تمثل مصدرا مهما للإيرادات بالنسبة لكثير من الشركات العالمية. ووفقا لتقديرات البنك المركزي الماليزي (بنك نيغارا ماليزيا) بلغ حجم الطلب النهائي في المنطقة قرابة ٢٠٪ من حجم الإنتاج العالمي في عام ٢٠١٢، بزيادة أكثر من الضعف منذ عام ٢٠٠٠.

وقد تحقق هذا الأمر، في جانب منه، بزيادة توازن مصادر النمو وتنوعها. وتحقيق التنوع أساسا على صعيدين. أولا، انتقلت الاقتصادات من كونها اقتصادات مدفوعة بالصادرات إلى اقتصادات مدفوعة أكثر بالطلب المحلي. وثانيا، ضمن إطار الطلب المحلي، تحولت محركات النمو من القطاع العام إلى القطاع الخاص. ونتيجة لزيادة قوة الطلب المحلي في المنطقة، قامت الدول المختلفة أيضا بتنوع قطاعاتها الخارجية، فتحولت من أسواق التصدير التقليدية في كبرى الاقتصادات المتقدمة إلى الأسواق داخل المنطقة. وبينما زاد حجم تجارة آسيا مع الاقتصادات من خارج المنطقة إلى الضعف منذ عام ٢٠٠٠، فقد زاد حجم التجارة فيما بين بلدان آسيا إلى ثلاثة أضعافه. فهناك أكثر من ٥٥٪ من صادرات آسيا تذهب حاليا إلى بلدان داخل المنطقة. وبالمثل، سجل نشاط الاستثمار بين بلدان المنطقة أيضا زيادة ملحوظة.

وفي المستقبل، ستستمر إمكانات النمو في المنطقة بفضل عدة عوامل أساسية. وعلى وجه التحديد، فإن الميزة الديمغرافية في آسيا هي من أهم أصولها الاقتصادية. ففي العقد الحالي، ظهرت فئة سكانية من الطبقة المتوسطة الشابة وتتزايد أعدادها بغزارة. ومن المتوقع أن يزداد عدد أفراد الطبقة المتوسطة الحالية الذي يزيد على ٥٠٠ مليون نسمة بحيث يتجاوز الثلاثة مليارات بحلول عام ٢٠٣٠ (دراسة 2010, Kharas and Gertz). ويعمل التوسع العمراني وتطوير البنية التحتية أيضا على تعزيز إمكانات النمو في المنطقة. وسوف تمثل زيادة الطلب الاستهلاكي وازدياد النشاط الاستثماري بمثابة الركيزة لتزايد أهمية الطلب المحلي في آسيا.

وإضافة إلى ذلك، فإن التنوع في آسيا سيستمر في دعم التكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي. فالمنطقة تتألف من اقتصادات في مراحل مختلفة من التنمية وتحظى بمجموعة من الموارد الطبيعية الوفيرة. وقد أدى هذا التنوع إلى إتاحة الفرصة لدوائر الأعمال



نساء تصطف للإدلاء بأصواتهن في مدينة جيبور في الهند.

# عناصر الحوكمة

شيخه جا وجوجون جوان

## النمو الآسيوية

إن التقدم الاقتصادي في آسيا معروف للجميع. ففي أعقاب تعافي اليابان السريع من آثار الحرب العالمية الثانية واتساع تأثيرها الاقتصادي على المستوى الإقليمي، أصبحت اقتصادات منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وكوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية تُعرف بالاقتصادات "الصناعية الجديدة" — حيث انتقلت من حالة الفقر إلى حالة الدخل المرتفع في غضون جيل من الزمن. ثم جاءت إصلاحات السوق في الصين لتمهد الطريق أمام نموها الاقتصادي السريع والمستمر. وفي غضون العقد الماضي، برزت الهند وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيت نام كأحدث نمور آسيا.

وقد أدت هذه التغيرات إلى حدوث تحول في المشهد الاقتصادي العالمي. وعلى مدار العقود الثلاثة الماضية، شهدت آسيا النامية زيادة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية بواقع ١٤ ضعفاً—من ٤٩٧ دولاراً في عام ١٩٨٠ إلى ٦٨٤٤ دولاراً في ٢٠١٢، بمتوسط زيادة قدره ٨,٥٪ سنوياً. وباستثناء الهبوط الاقتصادي أثناء الأزمة المالية الآسيوية في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، ظل النمو الاقتصادي في آسيا متسقاً بوجه عام، وحتى بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة. وتسهم آسيا النامية الآن بحوالي ثلث إجمالي الناتج المحلي العالمي محسوباً على أساس تعادل القوى الشرائية.

## الحوكمة

الرشيدة—التي تتطلب الشفافية والمساءلة وسيادة القانون والمؤسسات الفعالة

والمشروعة—هي حسب الاعتقاد السائد جزء مهم من عملية التنمية الاقتصادية، بينما قد تتسبب الحوكمة الضعيفة في إعاقة النمو في نظام كان ليتسم بالنشاط.

لكن النمو الاقتصادي السريع الذي ساعد آسيا الصاعدة على تضييق فجوة الدخل بينها وبين الاقتصادات المتقدمة وانتشال الملايين من براثن الفقر كان قد تحقق على الرغم من سجل أداء الحوكمة الذي اتسم—وفق المعايير المعتادة—بالضعف وعدم التوازن.

فما الذي يفسر هذا التناقض الواضح؟ لكي نتفهم دور الحوكمة في رخاء آسيا، استندنا إلى مجموعة كبيرة من البحوث ووجدنا أن الأمر أكبر من مجرد الحوكمة الرشيدة مقابل سوء الحوكمة. فهناك عناصر مختلفة قد تؤثر على المشهد العام للتنمية في البلد المعني في مراحل مختلفة. وليست كل جوانب الحوكمة لها نفس الوزن في أي نقطة زمنية معينة. وينبغي مراعاة الواقع الثقافي والمؤسسي لدى تحديد أولويات إصلاح نظام الحوكمة، وذلك بالتركيز على المجالات التي تعالج أكبر العقبات أمام النمو والتنمية في البلد المعني.

بالتركيز على أكبر العقبات أمام النمو والتنمية، يرجح أن تشهد بلدان آسيا نجاح جهودها في إصلاح نظم الحوكمة





لم تتجاوز آسيا النامية درجات إفريقيا جنوب الصحراء إلا بقدر محدود بينما كانت قريبة من الدرجات المسجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا—وهما المنطقتان اللتان تباطأت فيهما وتيرة النمو والحد من الفقر بدرجة كبيرة. وكانت درجات آسيا النامية المسجلة في هذه المؤشرات أقل عموماً من درجات منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وبلدان أوروبا من خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبلدان الأعضاء في المنظمة ذاتها. وعلى مستوى الأبعاد الستة في "مؤشرات الحوكمة العالمية"، سجلت المنطقة في عام ٢٠١١ درجات منخفضة على وجه التحديد في مؤشري إبداء الرأي والمساءلة، والسيطرة على الفساد. وظل هذا النمط مستمراً ولم يتغير كثيراً بين عامي ١٩٩٦ و٢٠١١.

ويتحسن الترتيب الكلي لآسيا النامية إلى حد ما على مستوى مناطق العالم بعد تحييد أثر فروق الدخل. ويتضح هذا الأمر من متوسط انحراف الدرجات الفعلية للبلدان الآسيوية عن المعيار العالمي، الذي يشير إلى المتوسط العالمي للدرجات في كل مستوى من مستويات نصيب الفرد من الدخل بالنسبة للمؤشر المقابل في "مؤشرات الحوكمة العالمية" (دراسة 2013، ADB). وقد سجلت آسيا النامية درجة أعلى من المعيار العالمي لمؤشر الاستقرار السياسي وعدم اللجوء للعنف. لكنها لم تحقق الحد الأدنى المطلوب بالنسبة للمؤشرات الخمسة الأخرى. وعلى وجه التحديد، بعد تحييد أثر فروق الدخل، تسجل آسيا النامية أدنى مرتبة—باستثناء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا—في مؤشرات إبداء الرأي والمساءلة، والسيطرة على الفساد، والجودة التنظيمية. وليس من المستغرب أن تمثل هذه العناصر الثلاثة من عناصر الحوكمة إشارة أيضاً لأوسع فجوة بين متوسط آسيا النامية ومتوسط الاقتصادات المتقدمة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وبالتالي تمثل منطقة آسيا النامية تناقضاً واضحاً، فالعقود الأخيرة تبين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي فيها بصفة مستمرة رغم تصنيفاتها المنخفضة نسبياً في مجال الحوكمة. ويبدو أن نجاحها الاقتصادي النسبي يتعارض مع المبدأ البديهي بأن الحوكمة الرشيدة تقترب بالتنمية. فبموجب هذه الرؤية، تسهم الحوكمة الرشيدة في زيادة فعالية توزيع العمل، ورفع إنتاجية الاستثمار، وضمان كفاءة تنفيذ السياسات الاجتماعية والاقتصادية، وهي جميعاً محركات ضرورية للنمو الاقتصادي المستمر.

## هل آسيا مختلفة؟

يتضح من الأدلة التجريبية أن هناك ارتباطاً تبادلياً، في المجمل، بين تحسين الحوكمة وارتفاع معدلات النمو وتحسين النتائج الإنمائية. ولحل المعضلة المتعلقة بحالة آسيا، بحثنا في أربعة طرق مختلفة لاستعراض هذه العلاقة.

أولاً، هناك ارتباط موجب، إلى حد كبير، بين الحوكمة والتنمية الاقتصادية، وآسيا ليست استثناء من هذه القاعدة. ولتوضيح هذه الجزئية، يعرض الرسم البياني ٣ بيانات عالمية لاثنتين من "مؤشرات الحوكمة العالمية"—وهما فعالية الحكومة، وإبداء الرأي والمساءلة—مقابل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للمليد المعنى. وفي كلتا الحالتين نجد أن هناك ارتباطاً موجباً بين درجة أداء الحوكمة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وتشير النقاط الحمراء في الرسم البياني ٣ إلى الاقتصادات الآسيوية النامية وتبين وجود ارتباط موجب مماثل. وتحليل مؤشرات الحوكمة الأخرى—أي الجودة التنظيمية، والسيطرة على الفساد، والاستقرار السياسي وسيادة القانون وارتباطها التبادلي مع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وهذه لا يتم تناولها هنا—فإنها تؤكد أيضاً هذه العلاقة الموجبة.

ثانياً، تتباين العلاقة بين الحوكمة والتنمية الاقتصادية في مختلف أبعاد الحوكمة. ويوضح الرسم البياني ٣ أن فعالية الحكومة ترتبط ارتباطاً تبادلياً وثيقاً بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أكثر من إبداء الرأي والمساءلة. وفي الواقع، ترتبط فعالية الحكومة بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بأعلى درجات الارتباط التبادلي الوثيق بين

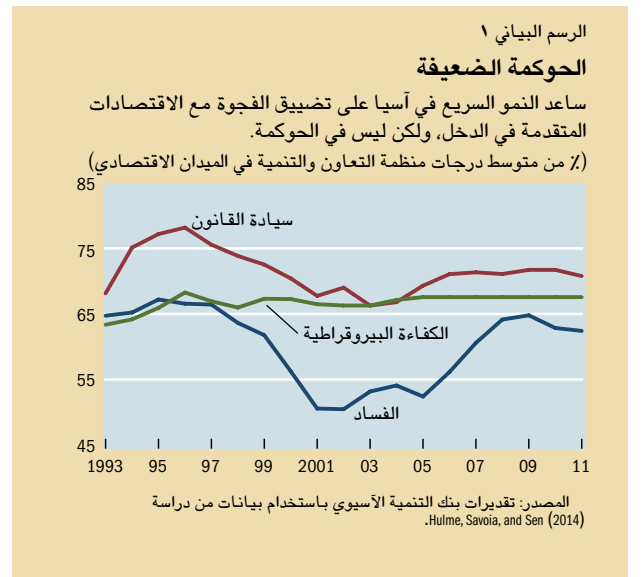
وبفضل ارتفاع معدلات النمو، أحرزت المنطقة تقدماً كبيراً في مجال الحد من الفقر (دراسة 2013، ADB). ففي الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠ أمكن انتشال حوالي ٧٠٠ مليون شخص من براثن الفقر المدقع. فمن مؤشرات قياس الفقر بخلاف الدخل، نجد أن التعليم الأولي للبنات (٨٩٪) والبنين (٩١٪) يكاد يكون معماً في الوقت الحالي؛ وأن معدلات الوفيات بين الأطفال انخفضت بواقع النصف بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١١؛ كما أن نسبة الأسر التي تحصل على مياه الشرب النظيفة زادت من حوالي ٧٥٪ في ١٩٩٠ إلى أكثر من ٨٥٪ في الوقت الحالي. لكن هذه الإنجازات الملحوظة لا يقابلها تقدم مماثل على مستوى الحوكمة.

## قياس مستوى الحوكمة

يتسم مفهوم الحوكمة باتساع نطاقه، لكنه ينطوي بصفة دائمة تقريباً على مؤشرات إبداء الرأي والمساءلة، والاستقرار السياسي وعدم اللجوء للعنف، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد.

وبينما توجد مجموعات مختلفة من المؤشرات التي تستخدم مناهج شديدة التباين في تحديد مختلف جوانب الحوكمة، فإنها جميعاً تخرج بنتيجة واحدة متسقة وهي ضعف الحوكمة المزمع في آسيا.

وتشير إحدى مجموعات المؤشرات—ضمن "المرشد الدولي للمخاطر القطرية" منذ عام ١٩٨٠—إلى ضعف جودة الحوكمة بوجه عام في آسيا مقارنة بالبلدان الأعضاء في "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" بدرجة محدودة من التقارب (راجع الرسم البياني ١). ومنذ عام ١٩٩٣، سجلت المؤشرات التي تغطي سيادة القانون والكفاءة البيروقراطية ارتفاعاً طفيفاً مقارنة بمتوسط الدرجات التي سجلتها بلدان "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي". وفي أعقاب الأزمة المالية الآسيوية في عام ١٩٩٧، وبينما انصب تركيز البلدان المتضررة على تدابير التعامل مع الأزمة، سجلت المؤسسات والأنظمة المعنية باحتواء الفساد تدهوراً شديداً في أدائها، واستغرقت وقتاً طويلاً لاستعادة فعاليتها. وجاءت نتائج "مؤشرات الحوكمة العالمية"—وهي مجموعة بيانات يعدها البنك الدولي—مماثلة لمؤشرات "المرشد الدولي للمخاطر القطرية" (الرسم البياني ٢). وسجلت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أعلى الدرجات بين مناطق العالم في جميع المؤشرات في عامي ١٩٩٦ و٢٠١١. وعلى النقيض من ذلك، كانت درجات منطقة إفريقيا جنوب الصحراء هي الأدنى في عام ٢٠١١، باستثناء ما يتعلق بالاستقرار السياسي وعدم اللجوء للعنف، وإبداء الرأي والمساءلة. وفي كل المؤشرات،

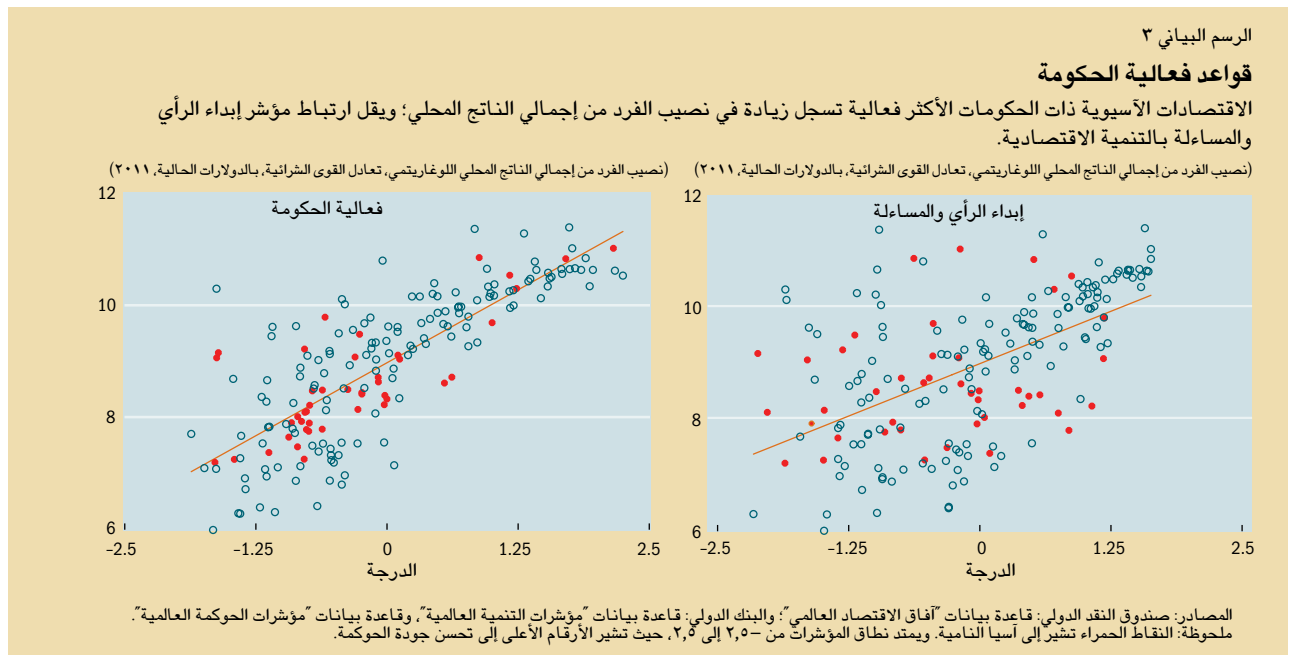
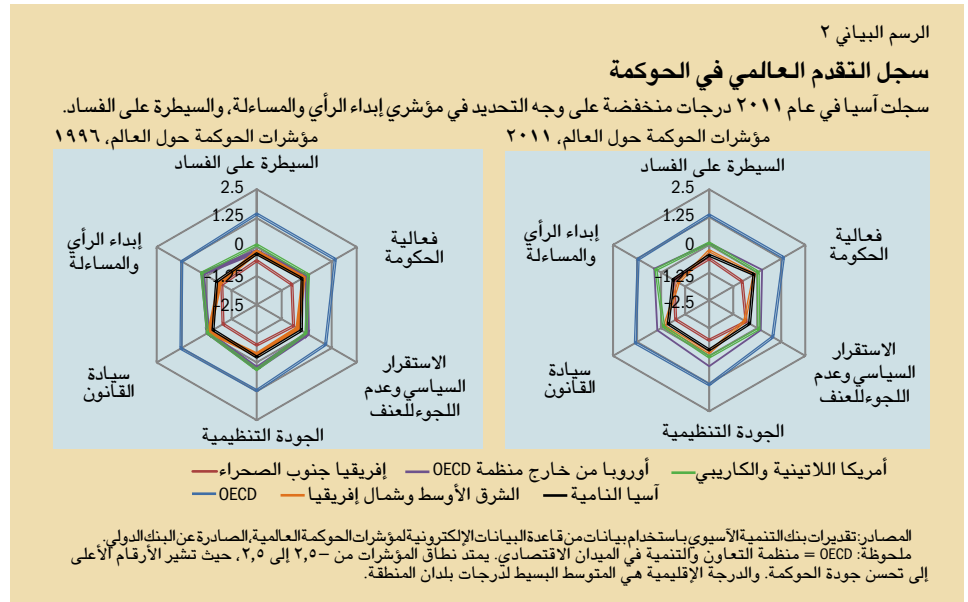


وترصد نفس الدراسة نتائج من تحليل فُطري مقارنة بين نمو إجمالي الناتج المحلي وجودة الحوكمة. وتبين هذه النتائج أن مؤشرات الحوكمة ترتبط بعلاقة موجبة ومميزة مع أداء النمو في عينة البلدان على المستوى العالمي، وأن هذه العلاقة تسري أيضا على البلدان الآسيوية. غير أن فعالية الحكومة والجودة التنظيمية يرتبطان ارتباطا تبادليا أكثر قوة بالنمو في آسيا مقارنة بالنمو في العينة العالمية، مما يشير إلى أن الاقتصادات الآسيوية سوف تستفيد أكثر بإدخال التحسينات على هذين الجانبين من جوانب الحوكمة.

ثالثا، تعتمد العلاقة بين الحوكمة والتنمية الاقتصادية أيضا على مرحلة التنمية التي بلغها البلد المعني. ويتضح من دراسة العلاقة مع جميع مؤشرات الحوكمة العالمية الستة أن العلاقة بين الحوكمة والتنمية، إلى حد كبير، أضعف بين الاقتصادات منخفضة الدخل عنها بين الاقتصادات مرتفعة الدخل. ويصدق هذا الأمر بصفة خاصة بالنسبة لمؤشر إبداء الرأي والمساءلة. فعلى سبيل المثال،

يلاحظ أن نقاط البيانات في الرسم البياني ٣ منتشرة على نطاق واسع حول المعايير الحدية في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ولكن يضيق نطاقها في البلدان ذات الدخل الأعلى. ويسري هذا الأمر أيضا على البلدان ومنها المحتمل أن تواجه البلدان قيودا ملزمة مختلفة في مختلف مراحل التنمية، ومن الأرجح أن يسهم إصلاح الحوكمة في دعم النمو والتنمية في هذه البلدان عند إلغاء هذه القيود (دراسة Rodrik، 2008). وبالتالي، نجد أنه إلى جانب تحسين فعالية الحكومة والجودة التنظيمية في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، يجب إعطاء أولوية لتحسين تطبيق سيادة

مؤشرات الحوكمة العالمية الستة، بينما يتبين أن أقلها ارتباطا هو مؤشر إبداء الرأي والمساءلة. وفي دراسة لبنك التنمية الآسيوي (ADB، 2013) تستخدم مجموعة بيانات عالمية لوضع تقديرات تجريبية للعلاقة بين نمو إجمالي الناتج المحلي وجودة الحوكمة. وتبين النتائج أن البلدان الآسيوية التي سجلت درجات عالية (مقابل المعيار العالمي، كما أوضحنا أعلاه) بالنسبة لمؤشرات فعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، والسيطرة على الفساد في عام ١٩٩٨ حققت نموا أسرع—حوالي ١,٥ نقطة مئوية سنويا—خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١١ مقارنة بالبلدان الآسيوية التي سجلت درجات منخفضة. ومع ذلك، لا يختلف النمو كثيرا بين البلدان التي سجلت درجات عالية ومنخفضة بالنسبة للاستقرار السياسي وسيادة القانون، بينما في حالة إبداء الرأي، كانت وتيرة النمو أبطأ فعليا في البلدان الآسيوية التي سجلت درجات أعلى.





## ضعف الحوكمة يعيق تطوير البنية التحتية أكثر بكثير في آسيا عنه في أي منطقة أخرى.

القانون والسيطرة على الفساد. وقد تؤدي إصلاحات الحوكمة المصاحبة إلى إعطاء دفعة أكبر للنمو والتنمية مقارنة بأبعاد الحوكمة الأخرى. ورغم القيمة الذاتية للتحسينات كتلك المتعلقة بإبداء الرأي والمساءلة، فإن دورها يبدو محدودا في دعم نتائج التنمية عندما يكون البلد في مرحلة الدخل المنخفض.

رابعا، تتباين العلاقة بين الحوكمة والتنمية الاقتصادية أيضا حسب كل مؤشر من مؤشرات التنمية. وتتناول دراسة "بنك التنمية الآسيوي" في عام ٢٠١٣ بحث ما إذا كانت مراتب جودة الحوكمة المرتفعة ترتبط ارتباطا تبادليا مع تحسن نتائج التنمية، وإن كانت هذه العلاقة تقوم على نفس الدرجة في آسيا النامية. ونظرت الدراسة في ثلاث آليات تنقل مزايا الحوكمة الرشيدة إلى النتائج الإنمائية، وهي: ارتفاع نصيب الفرد من الدخل، وخاصة بين الفقراء؛ وتحسين التحصيل الضريبي لزيادة القدرة على الإنفاق العام على التنمية الاجتماعية؛ وزيادة فعالية نفقات التنمية الاجتماعية وتقديم الخدمات العامة. وقد خرج التحليل بنتيجتين رئيسيتين. أولا، على المستوى العالمي، يرتبط عموما تحسن الحوكمة في معظم مؤشرات الحوكمة العالمية ارتباطا تبادليا بتحسين النتائج الإنمائية: أي انخفاض معدلات الفقر المدقع، وارتفاع مؤشرات التنمية البشرية، وتراجع عدم المساواة بين الجنسين، وانخفاض معدلات الوفيات بين الأمهات والأطفال دون الخامسة، وتحسن فرص الحصول على خدمات النظافة العامة، ورفع مستويات التعليم وتحسين البنية التحتية، وتحسين إمدادات الكهرباء لكي يتسنى التعويل عليها بدرجة أكبر.

ثانيا، أن الصلة بين الحوكمة وجودة البنية التحتية والموثوقية تتسم بقوة أكبر في آسيا عنها في أنحاء العالم. وبعبارة أخرى، فإن ضعف الحوكمة يعيق تطوير البنية التحتية في آسيا عنه في أي منطقة أخرى—مما يمثل قيدا بالغ الأهمية على التنمية المستقبلية. وهناك أوجه تشابه بين علاقة آسيا بالحوكمة، من جهة، وبعض مقاييس التنمية البشرية، كالفقر المدقع ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة وعدد سنوات الدراسة، من جهة أخرى، وما يقابلها في بقية أنحاء العالم. غير أن الصلة أضعف في آسيا بين الحوكمة (وخاصة إبداء الرأي والمساءلة، وفعالية الحكومة) ومقاييس التنمية البشرية الأخرى—مثل عدم المساواة بين الجنسين، ومعدل وفيات الأمهات، وإمكانية الحصول على خدمات النظافة العامة. ويمكن تفسير هذا الأمر بالقيم الحضارية والأعراف الاجتماعية المتأصلة. ومن ثم، يمكن الرجوع إلى كل مؤشر من مؤشرات التنمية للتوصل إلى تفسير آخر بشأن التضارب في الإنجازات الملحوظة في التنمية على المستوى الكلي وعدم تماشيها مع تحسينات الحوكمة.

### ثلاثة أمور على صناع السياسات مراعاتها

أولا، الحوكمة ضرورية للنمو والتنمية، يتضح من البيانات العالمية ارتباط النمو الأسرع والأداء الإنمائي الأفضل بتحسين الحوكمة، لا سيما في مجالات فعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد. ويتضح أن الصلة بين النمو واثنين

من المؤشرات—فعالية الحكومة والجودة التنظيمية—أكثر قوة في آسيا عن مناطق العالم الأخرى. غير أن هناك صعوبة أكبر في تحديد العلاقة السببية بين الاثنين. والتفسير المعقول هو أن هناك علاقة سببية مزدوجة بين تحسين جودة الحوكمة وارتفاع أداء التنمية، حيث تعزز كل منهما الأخرى. ومن ثم فإن تحسينهما معا يعود بالفائدة.

ثانيا، تتباين الأهمية النسبية لعناصر الحوكمة المختلفة حسب مرحلة التنمية التي بلغها البلد المعني. يجب على البلدان منخفضة الدخل أن تسعى جاهدا لزيادة فعالية حكوماتها، وتحسين الجودة التنظيمية وسيادة القانون، وتشديد السيطرة على الفساد (على سبيل المثال، بمنع الصراعات، ودعم حقوق الإنسان، وتوفير الخدمات العامة الضرورية). ويقتضي الانتقال إلى مرحلة الدخل الأعلى في التنمية تحسين جودة الحوكمة فيما يتعلق بمشاركة المواطنين ومساءلة الحكومة. ومن المرجح أن تحقق البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل مكاسب كبيرة من زيادة قدرة مواطنيها على إبداء آرائهم، وتحقيق الاستقرار السياسي، وتطوير والوصول إلى المستوى العالمي بمؤسساتها (على سبيل المثال، من خلال النظم القانونية الفعالة، وخدمات الصحة والتعليم ذات الجودة العالية، والنظم المالية المتطورة).

ثالثا، تتباين عائدات إصلاحات الحوكمة باختلاففرادى مؤشرات التنمية. فالفساد يحول دون وصول برامج الخدمات العامة إلى الفقراء، بينما يؤدي ضعف القواعد التنظيمية إلى عرقلة نمو الأعمال والاستثمار في البنية التحتية بدرجة أكبر بكثير في آسيا عنها في المناطق الأخرى حول العالم. وإضافة إلى ذلك، فإن الأعراف الاجتماعية في آسيا تؤثر على نتائج العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين وممارسات النظافة العامة. وفي البلدان التي تعاني من فشل الأسواق على نطاق واسع، ينبغي أن تركز الحكومات على إلغاء أكثر القيود الملزمة في مجال التنمية أو إصلاحها. ونظرا لأن البلدان ذات الظروف المبدئية المختلفة تعاني من قيود ملزمة مختلفة، فإنها ستحتاج إلى سياسات لإصلاح الحوكمة تلائم ظروفها الخاصة. وينبغي السعي لتنفيذ مختلف أبعاد الحوكمة لأنها تمثل في حد ذاتها أهدافا إنمائية. ولا ينبغي أن يقتصر تركيز صناع السياسات على ما يسهل نسبيا تنفيذه بسرعة بل على الخطوات ذات التأثير الأوضح على التنمية. وسوف تساعد المؤسسات ذات الجودة العالية على خلق الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي في الاقتصادات سريعة النمو. ■

شيخا جا هي خبير اقتصاد أول وجوجون جوان نائب كبير الاقتصاديين في إدارة الاقتصاد والبحوث في بنك التنمية الآسيوي. ويستند هذا المقال إلى حد كبير إلى "الجزء الثاني من دراسة بنك التنمية الآسيوي ADB (٢٠١٣)".

المراجع:

Asian Development Bank (ADB), 2013, Asian Development Outlook 2013 Update: Governance and Public Service Delivery (Manila).

Hulme, David, Antonio Savoia, and Kunal Sen, 2014, Governance as a Global Development Goal? Setting, Measuring and Monitoring the Post-2015 Development Agenda, Effective States and Inclusive Development Research Centre Working Paper No. 32 (Manchester, United Kingdom: University of Manchester).

Rodrik, Dani, 2008, "Thinking about Governance," in Governance, Growth, and Development Decision-Making (Washington: World Bank).





سياح آسيويون يزورون سيدني، أستراليا.

التبادل التجاري—أي الأسعار النسبية للصادرات مقارنة بالواردات (راجع الرسم البياني ١). ونظرا لارتفاع أسعار صادرات الفحم وخام الحديد، التي بدأت في الارتفاع في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد وصلت معدلات التبادل التجاري في أستراليا إلى أعلى مستوياتها التاريخية على الإطلاق في عام ٢٠١١. ومنذ ذلك الحين، انخفضت الأسعار وتدهورت معدلات التبادل التجاري نتيجة زيادة المعروض من السلع الأولية، مما أدى إلى تراجع الدخل وانخفاض الإيرادات الضريبية.

### تلبية الطلب

عندما بدأت أسعار السلع الأولية في الارتفاع منذ عقد مضى، قامت أستراليا، مثل البلدان الأخرى المنتجة للموارد، بزيادة الاستثمارات في مجال التعدين وزيادة الناتج. وقد ارتفعت استثمارات أستراليا في مجال التعدين من حوالي ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٢

إلى حوالي ٨٪ في عام ٢٠١٣ (دراسة، Arsov, Shanahan, and Williams, 2013). وقد تركزت الاستثمارات في البداية في الفحم وخام الحديد، لكن في الآونة الأخيرة، زادت مشاريع الغاز الطبيعي المسال لتلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة.

وقد ساعدت طفرة الاستثمار في مجال التعدين على نمو اقتصاد أستراليا لمدة ٢٣ سنة متتالية—حتى خلال الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة. فبين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٢، ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (بعد التضخم) بمعدل ٢,٥٪ سنويا.

وسوف يظل التعدين جزءا مهما من الاقتصاد الأسترالي. فمصادر أستراليا متنوعة ووفيرة وهي من البلدان المنتجة منخفضة التكلفة التي تتمتع بقدرة تنافسية عالية. وفي ٢٠١١، كان لدى أستراليا أكبر احتياطات العالم من الذهب وخام الحديد والنيكل والروتايل والزركون. ولديها أيضا احتياطات وفيرة من عدد من المعادن الأخرى، بما في ذلك الفحم الأسود (Australian Government, 2013)، وهي ثالث أكبر بلد مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم (دراسة EIA, 2013).

غير أن المستقبل يسوده عدم اليقين. فخلال السنوات الخمسة المقبلة، سوف يرتفع حجم صادرات خام الحديد والفحم مع بدء تنفيذ المشاريع الاستثمارية (قد يرتفع حجم صادرات التعدين بما يزيد على ٣٠٪ في السنوات الخمسة المقبلة). غير أن المرجح أن تنخفض أسعار الصادرات كلما ارتفع المعروض العالمي من السلع الأولية السائبة. وفي الوقت نفسه، سوف ينحسر الدعم التي يتلقاها الاقتصاد من الاستثمارات في مجال التعدين (راجع الرسم البياني ٢). ومن المتوقع أن تنخفض الاستثمارات المرتبطة بالتعدين، التي ساهمت بحوالي نصف نمو إجمالي الناتج المحلي في السنوات الأخيرة، انخفاضاً حاداً في المدى القريب (انظر الرسم البياني ٣). وللحفاظ على النمو القوي على المدى الأطول، سوف يكون الاقتصاد بحاجة إلى تحسين الإنتاجية وزيادة الاستثمارات غير المرتبطة بالتعدين وزيادة صادرات الصناعة التحويلية والخدمات. والسؤال هو كيف يمكن لأستراليا التحول إلى النمو الأوسع نطاقاً. وقد تكمن الإجابة جزئياً فيما لدى أستراليا من روابط صادرات مع آسيا ومدى قدرة قطاع الخدمات ذو التوجه المحلي—الذي يسهم بنسبة ٧١٪ في إجمالي الناتج المحلي ويعمل به نسبة كبيرة من العمالة—على العثور على أسواق في الخارج وتوسيع نطاقها.

### التحول إلى آسيا

من المتوقع أن تصبح آسيا خلال العقد المقبل محرك أكثر أهمية للنمو العالمي مما هي عليه الآن. فأنماط الطلب تتغير كلما زاد حجم الطبقة

# التحول إلى آسيا

حتى تحافظ أستراليا على الارتفاع السريع في مستوى الرخاء الذي تشهده، عليها أن تغتنم فرص التصدير المتغيرة في أقرب جيرانها

آيسون ستيفارت

**أدت** الزيادة الكبيرة في أسعار الصادرات وطفرة الاستثمار في مجال التعدين إلى دعم النمو المرتفع في الدخل ومستويات المعيشة المتزايدة في أستراليا على مدار العقد الماضي. ونظرا لبدء تباطؤ الاستثمار في مجال التعدين الآن، يتعين على أستراليا تحقيق إنتاجية أعلى وتوسيع قاعدة صادراتها للحفاظ على هذا التحسن السريع في مستوى الرخاء.

فعلى مدار العقد الماضي، أدت طفرة الاستثمار في مجال التعدين إلى تحويل اقتصاد أستراليا إلى اقتصاد كثيف الموارد بقدر أكبر من ذي قبل وزيادة روابط صادراته مع آسيا. وقد استفادت أستراليا من سرعة التصنيع والتوسع الحضري في آسيا، وخاصة في الصين، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على المنتجات اللازمة للبناء والاستثمارات الأخرى، كما أدى إلى الارتفاع الحاد في الأسعار العالمية للسلع الأولية منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حتى عام ٢٠١١.

كذلك أدت زيادة صادرات السلع الأولية، التي يمكن أن تكون أسعارها متقلبة، إلى جعل الاقتصاد الأسترالي أكثر حساسية للتغيرات في معدلات



العالمي إلى أكثر من الضعف على مدى السنوات الخمسين الماضية لتتجاوز ثلث الناتج العالمي وقد ترتفع إلى حوالي نصف الناتج العالمي بحلول عام ٢٠٢٥ (Australian Government, 2012). ونظرا لقرب الأسواق، تقل تكاليف النقل والاتصالات، لذا يُتوقع أن تزداد فرص التصدير المربحة المتاحة لأستراليا.

## زاد حجم أسواق الصين والهند أمام صادرات أستراليا من الخدمات بمقدار خمسة أضعاف خلال العقد الماضي.

وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تنمو أسواقها المحتملة أيضا لأنها تتزاوّل أنشطة تجارية مع أسواق أخذة في النمو كالصين والهند وكوريا وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة والفلبين وفيت نام. وكلما نمت الأسواق الآسيوية، من المرجح أن تتغير أنماط الصناعة والتجارة. فالعديد من الاقتصادات الآسيوية تشكل جزءا من عملية إنتاج متعددة البلدان تسمى سلسلة القيمة، توضع فيها المنتجات النهائية جنبا إلى جنب مع المدخلات من مختلف البلدان. وكلما ارتقت البلدان في سلسلة القيمة—أي قامت بعرض مدخلات أكثر تقدما من الناحية التكنولوجية—احتاجت إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المتطورة والمتخصصة التي تستطيع أستراليا عرضها. وعلاوة على ذلك، فإن الطبقة المتوسطة التي يزداد حجمها بسرعة سيكون لها أنواق مختلفة وسوف يتحول الطلب إلى مجموعة أوسع من المنتجات والخدمات. فعلى سبيل المثال يزداد الطلب على منتجات الألبان بالفعل. وأيضا من الأرجح أن تكون الاتجاهات الديمغرافية مهمة. فأعداد المسنين تزداد بسرعة في بعض البلدان مثل الصين واليابان وكوريا، مما سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المرتبطة بالعمر مثل الرعاية الصحية. وهناك حاجات متزايدة في مجال البنية التحتية لدى بلدان أخرى تشهد زيادة سريعة في القوى العاملة، مثل ماليزيا وإندونيسيا، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة الطلب على صادرات أستراليا التقليدية من السلع الأولية. وتوجه أستراليا بالفعل صادراتها نحو الأسواق الآسيوية. فحصة الصين والهند واليابان ودول الجوار الآسيوية الأخرى من صادرات البضائع الأسترالية تتجاوز ٧٠٪. وتكمن إمكانات النمو في التجارة في الخدمات. وقد زاد حجم صادرات الخدمات الأسترالية لأسواق الصين والهند بمقدار خمسة أضعاف خلال العقد الماضي. وينبغي أن يؤدي التداول المباشر للدولار الأسترالي واليوان الصيني الذي بدأ في الأونة الأخيرة إلى تيسير التجارة بين البلدين.

### اغتنام الفرص

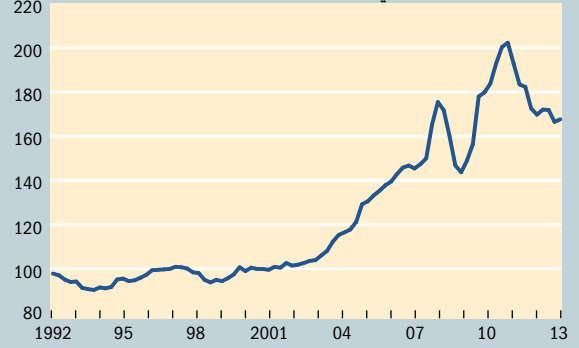
يُعد الاقتصاد الأسترالي، بما لديه من قوى عاملة متزايدة وعالية المهارة وقطاع خدمات كبير، في وضع جيد يمكنه من طرح التجارة في الخدمات على الطبقة المتوسطة في آسيا الصاعدة. وهناك عدد من قطاعات الخدمات يمكنها أن تكون مصادر رئيسية للدخل من النقد الأجنبي وأن تسهم في النمو الاقتصادي (Australian Government, 2013)، ومنها: **التعليم العالي**: أستراليا لديها أعلى نسبة من الطلاب الأجانب في العالم في جامعاتها، وهي ثالث أشهر مقاصد الطلاب الأجانب بعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (دراسة OECD, 2013)، وهي بالفعل أهم وأشهر مقصد على الإطلاق للطلاب الآسيويين. وكلما ارتفع مستوى الرخاء في آسيا، من المتوقع أن يزداد عدد الطلاب من آسيا.

الرسم البياني ١

### تراجع

وصلت معدلات التبادل التجاري في أستراليا إلى أعلى مستوياتها التاريخية على الإطلاق في عام ٢٠١١، ثم تراجعت بعد ذلك نتيجة لانخفاض أسعار السلع الأولية.

(معدلات التبادل التجاري، المؤشر، ١٠٠=٢٠٠٠)



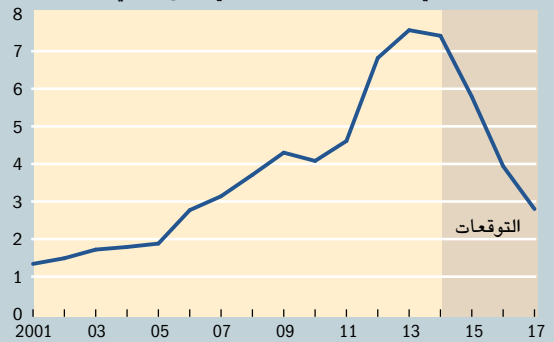
المصادر: مكتب الإحصاءات الأسترالي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تمثل معدلات التبادل التجاري الأسعار النسبية لصادرات بلد ما من السلع والخدمات مقارنة بالواردات.

الرسم البياني ٢

### انخفاض حاد

سوف تنخفض الاستثمارات في مجال التعدين، الذي ساهمت بنحو ٨٪ من إجمالي الناتج المحلي لأستراليا في السنوات الأخيرة، انخفاضا حادا في المستقبل القريب.

(الاستثمارات في مجال التعدين، ٪ من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: مكتب الإحصاءات الأسترالي، المجموعة المصرفية الأسترالية والنيوزيلندية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

المتوسطة بسرعة وزاد الاستهلاك في المنطقة. ووفقا لمجلس الاستخبارات القومي الأمريكي (٢٠١٢)، سوف يعيش ثلثا الطبقة المتوسطة على مستوى العالم في آسيا بحلول عام ٢٠٣٠. ومن المتوقع أن تزداد مساهمة الأسواق الصاعدة الآسيوية من إجمالي الناتج المحلي العالمي (مقيسة بتعداد القوى الشرائية) من ٣٠٪ اليوم إلى ٤١٪ في عام ٢٠٢٣. وكلما زاد حجم أسواقها المالية وقدمت مزيدا من الخدمات، من المتوقع أن تقوم بنوك آسيا الصاعدة بزيادة حصتها في الأصول المصرفية العالمية من ١٨٪ اليوم إلى ٣١٪ في عام ٢٠٢٣.

وسوف يؤدي التحول في النشاط العالمي نحو آسيا إلى الحد من "طغيان المسافة"—أي التكاليف المرتفعة التي واجهتها أستراليا عادة كبلد مصدر بعيد عن الاقتصادات الرئيسية في أوروبا وشمال أمريكا. فعلى بُعد ٦٠٠٠ ميل تقريبا من أستراليا زادت المساهمة في الناتج

ونظرا لأن أستراليا تركز كثيرا جدا على صادرات الموارد، فسوف تشهد معدلات التبادل التجاري لديها مزيدا من التدهور كلما انخفضت أسعار السلع الأولية. غير أن سعر الصرف المعوم لعملتها يمكن أن يساعد على التخفيف من تأثير انخفاض أسعار

## أقامت الجامعات الأسترالية شركات في مجال البحوث الطبية مع عدد من نظيراتها الآسيوية.

السلع الأولية لأنه من المتوقع أن ينخفض سعر الدولار الأسترالي عندما تتدهور معدلات التبادل التجاري. وسوف يؤدي ذلك بالفعل إلى تخفيض السلع والخدمات التجارية الأخرى أسعار وزيادة قدرتها التنافسية. فإذا تغير سعر الصرف بما يتماشى مع معدلات التبادل التجاري بوجه عام، كما حدث في الماضي، سوف يساعد ذلك أستراليا على إعادة التوازن لاقتصادها.

غير أن الإبقاء على ارتفاع مستويات المعيشة بمعدلات العقد الماضي قد يتطلب ما هو أكثر من زيادة الصادرات بخلاف السلع الأولية. وتحتاج أستراليا إلى تحقيق مكاسب في الإنتاجية الكلية—وهي مهمة صعبة. ونظرا لقيام أستراليا بإصلاحات واسعة النطاق في أسواق المنتجات والعمل ورأس المال خلال ثمانينات وتسعينات القرن العشرين، لا تستطيع الحكومة القيام بشئ يُذكر الآن لتحقيق مكاسب سريعة. لكن الحكومة تبني على الإصلاحات السابقة عن طريق تشجيع الاستثمار في القطاعات غير المرتبطة بالتعددين وعن طريق تطوير مشاريع الطرق السريعة وقطارات الشحن في المناطق الحضرية والإقليمية للقضاء على اختناقات البنية التحتية. وتحت الحكومة القطاع الخاص على إيجاد سبل جديدة لتمويل تطوير البنية التحتية، كما تهدف إلى المساهمة في خفض تكاليف الأنشطة التجارية من خلال رفع القيود والمراجعة الشاملة لقوانين المنافسة لتحديد مجالات الإصلاح. وتجري الآن بالفعل إعادة نظر في قطاع الخدمات المالية، كما التزمت الحكومة بفحص النظام الضريبي. ■

أليسون ستيوارت تشغل منصب نائب رئيس قسم في إدارة آسيا والمحيط الهادئ بصندوق النقد الدولي.

المراجع:

Arsov, Ivailo, Ben Shanahan, and Thomas Williams, 2013, "Funding the Australian Resources Investment Boom," Reserve Bank of Australia Bulletin (March), pp. 51-61.

Australian Government, 2012, "Australia in the Asian Century," White Paper (Canberra).

—, 2013, "Australia's Identified Mineral Resources 2012," Geoscience Australia Report (Canberra).

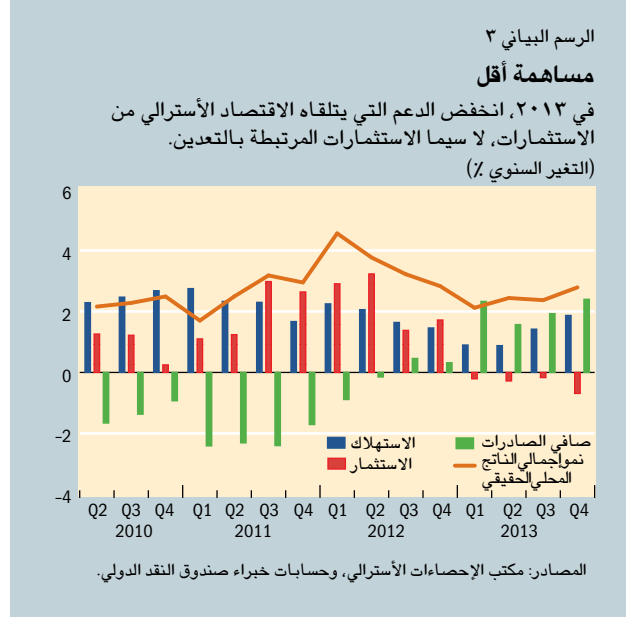
The Boao Forum for Asia (BFA) Progress of Asian Economic Integration, 2012, Annual Report (Beijing).

KPMG, 2012 "Australia in the Asian Century: Opportunities and Challenges" (Australia, various locations).

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2013, "Education at a Glance," Australia Country Note (Paris).

U.S. Energy Information Administration (EIA), 2013, "Australia" (Washington).

U.S. National Intelligence Council (NIC), 2012, Global Trends 2030: Alternative Worlds (Washington).



السياحة: تعد آسيا الآن المصدر الأكبر الوحيد للسياح في أستراليا، ويمثل الزوار القادمين من تلك المنطقة حوالي ٤٠٪ من الزوار الأجانب. غير أن نسبة السياح الآسيويين من الزوار الأجانب القادمين إلى أستراليا أقل بكثير مقارنة بمعظم البلدان الآسيوية (دراسة 2012، BFA). فأكثر من ٧٠٪ من الوافدين إلى الصين ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة واليابان وماليزيا وكوريا ومقاطعة تايوان الصينية يأتون من آسيا.

الخدمات التجارية: يُعد مقدمو الخدمات المتخصصة، وخدمات الهندسة والتصميم وخاصة الخدمات المتعلقة بالتعددين في وضع جيد يمكنهم من بيع خبراتهم إلى الأسواق الآسيوية.

الرعاية الصحية: تحتل أستراليا منزلة جيدة عندما يتعلق الأمر بصادرات الأدوية وهي مؤهلة جيدا لتقديم التدريب المهني في مجالات مثل علاج أمراض السرطان والقلب والكبد (دراسة KPMG, 2012). وقد أقامت الجامعات الأسترالية شركات في مجال البحوث الطبية مع عدد من نظيراتها الآسيوية.

الخدمات المالية: شهدت العلاقات المباشرة للأسواق المالية في أستراليا مع آسيا تطورا أبطأ مقارنة بالعلاقات الأخرى. فالبنوك الأسترالية تقوم بأنشطة تجارية قليلة نسبيا مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)—حوالي ٢٠٪ من مجمل أنشطتها التجارية الخارجية—رغم أن اقتصادات "آسيان" تعد الآن أكبر الشركاء التجاريين لأستراليا. ونظرا للروابط التجارية، هناك إمكانية لحدوث مزيد من التكامل المالي. وسوف تظل براعة أستراليا في المجالات التقليدية التي تشمل التعددين والصناعات الداعمة للتعددين والزراعة والأعمال التجارية الزراعية في غاية الأهمية. فالصناعات الداعمة للتعددين غالبا ما تحفز الصادرات من قطاعات أخرى، مثل البناء والصناعة التحويلية وخدمات التعددين والتكنولوجيا، وهي القطاعات اللازمة لبناء القدرات الإنتاجية. وفي مجال الزراعة، لا تزال صادرات المنتجات المتخصصة تشهد نموا—فعلى سبيل المثال، تبلغ مبيعات النبيذ إلى الصين خمسة أضعاف ما كانت عليه قبل نصف عقد من الزمان. وتشكل الابتكارات الزراعية والتكنولوجيا والأمن الغذائي، وهي مجالات مهمة بالفعل في أستراليا، أهمية متزايدة للاقتصادات الآسيوية كذلك.



# F&D on the go

New F&D app available on



- Download free via Apple, Google Play, or Amazon
- Watch videos, listen to podcasts
- Subscribe now!



COLUMBIA | SIPA

School of International and Public Affairs

## PROGRAM IN ECONOMIC POLICY MANAGEMENT (PEPM)

Confront global economic challenges with the world's leading economists, policymakers, and expert practitioners, including Jagdish Bhagwati, Guillermo Calvo, Robert Mundell, Arvind Panagariya, and many others.

A 14-month mid-career Master of Public Administration focusing on:

- rigorous graduate training in micro- and macroeconomics
- emphasis on the policy issues faced by developing economies
- option to focus on Economic Policy Management or International Energy Management
- tailored seminar series on inflation targeting, international finance, and financial crises
- three-month capstone internship at the World Bank, IMF, or other public or private sector institution

The 2015–2016 program begins in July of 2015. Applications are due by January 5, 2015.

pepm@columbia.edu | 212-854-6982; 212-854-5935 (fax) | [www.sipa.columbia.edu/academics/degree\\_programs/pepm](http://www.sipa.columbia.edu/academics/degree_programs/pepm)  
To learn more about SIPA, please visit: [www.sipa.columbia.edu](http://www.sipa.columbia.edu)

# كيمتشي

## لم يعد كوريا وحسب

مكانة كيمتشي كطبق تنفرد به كوريا مهددة بمحاولات الصين لاستكشاف إمكانات تصدير هذا الطبق الحار

سيد الوجبات، فحوالي ٩٥٪ من الكوريين يستهلكون كيمتشي كل يوم — وهو ما يصل إلى مليوني طن سنويا. لكن مع توسع الصين في تصدير هذا الطبق، يتحول كيمتشي إلى منتج دولي.

إنه



كمية استهلاك  
كيمتشي  
سنويا في كوريا  
١٣

٢  
مليون طن

رأس ملفوف للشخص  
في السنة



الصورة: نساء يقمن بإعداد كيمتشي خلال حدث خيري في مدينة سيول الكورية.

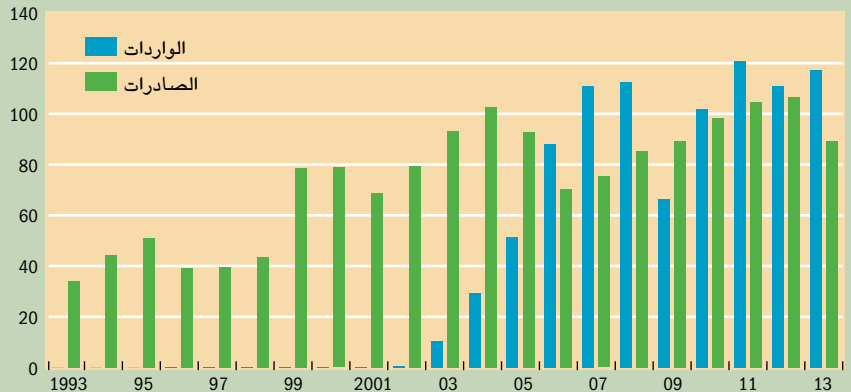
### المنافسة الصينية

تزيد وارداتها من كيمتشي من الصين. ولأن تكلفة كيمتشي الذي تنتجه الصين أرخص، فقد اكتسب شعبية، وخاصة في مجال توريد المواد الغذائية، والذي غالبا ما يجهل المستهلكون مصدره. وتسجل كوريا منذ عام ٢٠٠٦ عجزا تجاريا من الطبق الوطني كل عام — ما عدا ٢٠٠٩، عندما انخفضت قيمة الواردات نتيجة لقوة عملة اليوان الصينية.

اعتادت كوريا، وهي موطن كيمتشي، أن تكون هي المهيمنة على الصادرات العالمية — وبصفة رئيسية إلى اليابان والولايات المتحدة ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة ومقاطعة تايوان الصينية. ولكن في عام ٢٠٠٣، بدأت كوريا

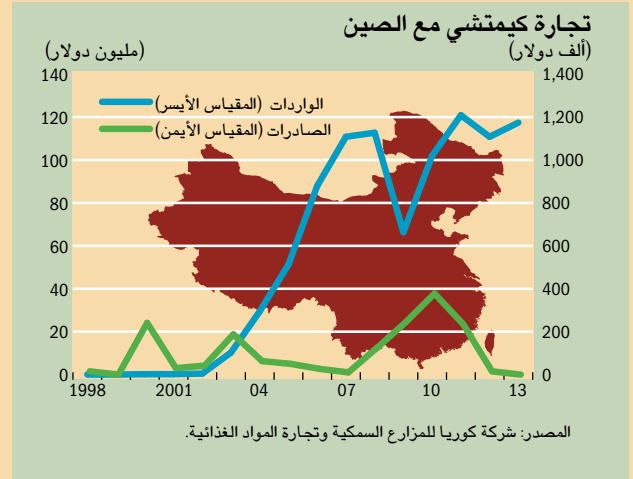
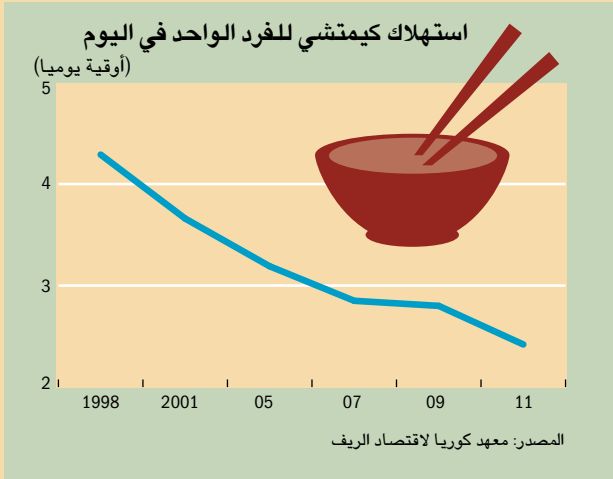
### تجارة كيمتشي في كوريا

(مليون دولار)



المصدر: شركة كوريا للمزارع السمكية وتجارة المواد الغذائية.





إلى ١٥ ألف دولار في ٢٠١٢ وإلى صفر تقريبا العام الماضي نتيجة للتدابير التي اتخذتها الحكومة الصينية لحماية المنتجين المحليين. وعلى الصعيد المحلي، فإن نصيب الفرد من الاستهلاك اليومي من كيمتشي أخذ في التراجع في كوريا، ولا سيما بين الشباب، الذي يتجهون إلى الأطعمة الغربية على نحو متزايد. ولكن مجموع الاستهلاك في كوريا ارتفع في السنوات الأخيرة بسبب الزيادة السكانية؛ وبلغت قيمة سوق كيمتشي في كوريا حوالي ٢,٤٦ مليار دولار في ٢٠١٣.

معظم واردات كوريا من كيمتشي تأتي من الصين، بقيمة إجمالية تجاوزت ١٠٠ مليون دولار في السنة منذ عام ٢٠٠٧ (باستثناء عام ٢٠٠٩). ومع تراجع عدد الأسر التي تعده في المنزل وتزايد الطلب على كيمتشي بأسعار أرخص في المطاعم، يتوقع ارتفاع الطلب في كوريا على المنتج الصيني. ومن ناحية أخرى، فإن صادرات كيمتشي الكوري إلى الصين، التي بلغت ذروتها في عام ٢٠١٠ بقيمة ٣٧٨ ألف دولار، انخفضت

**“لولم يكن هناك كيمتشي، لما استطعت أن أعيش.”**  
إذا كانت كوريا لديها طبق وطني، فهو كيمتشي. وليس من الوارد تقديم أي وجبة بدون هذا الطبق الجانبي الحار — المعد من الخضروات متخمرة، وهي عادة الملفوف. ويحتفى به في المطبخ الكوري إلى حد جعل أحدهم يؤلف أغنية في ستينات القرن العشرين، تكرر لازمة “لولم يكن هناك كيمتشي، لما استطعت أن أعيش.”  
والمذاق الحار لهذا الطبق يأتي من الفلفل الأحمر الحار، الذي يعطيه لونا أحمر داكنا كذلك. وتتخمر الخضروات بمساعدة مرق هو في الأساس من المأكولات البحرية، وهو ما يستغرق حوالي شهر. وترجع أصول كيمتشي إلى القرن السابع، عندما كان يجري تخليل الخضروات للحصول على المواد الغذائية والمعادن في فصل الشتاء البارد الذي يخلو من الفواكه والخضروات الطازجة. وعندما كان معظم المجتمع في كوريا يعيش في الريف، كانت نساء القرية يجتمعن في يوم متفق عليه خلال موسم إعداد كيمتشي، عادة في شهر نوفمبر، لغسل كميات كبيرة من الملفوف وتتبيله ثم يتبادلن المنتج النهائي.

وجرت العادة على تخزين كيمتشي في قدور ضخمة من الفخار، ودفنها في باطن الأرض، وتركها ليتخمر.

وربما مرت كوريا بمرحلة تصنيع سريعة على امتداد القرن الماضي، حيث تنتج نصف كمية كيمتشي الآن بصورة تجارية، لكن كيمتشي لا يزال محتفظا بمكانته الرمزية وبحضوره في كل مكان.

## صادرات كيمتشي إلى اليابان من

كوريا

الصين



٢٢,١٪  
١,٤٪  
بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣

## انحسار دورها في اليابان

أصبح كيمتشي الصين كذلك يزاحم كيمتشي الكوري في اليابان. وبالنظر إلى مركز اليابان كثاني أكبر أسواق استيراد كيمتشي على مستوى العالم بعد كوريا، فالإيابان هي أكبر جهات تصدير كيمتشي من كوريا، وتبلغ حصتها ٨٠٪ من صادرات كيمتشي من كوريا. لكن ضعف الين الياباني وزيادة توتر العلاقة بين البلدين أسفرا عن هبوط صادرات كوريا إلى اليابان بدرجة كبيرة عام ٢٠١٣، بينما صادرات الصين لم تتراجع إلا بدرجة طفيفة.

إعداد يوصن لي، ويكتب عن القضايا الاقتصادية الكورية.



# الاقتصاد والأخلاق

خبراء الاقتصاد قد يفضلون اتخاذ موقف محايد تجاه القيم الأخلاقية، ولكن نقاد عديدين يجدون خطأ في العلاقة بين الاقتصاد والفضيلة

تيموثي تايلور

## يفضل

خبراء الاقتصاد التغاضي عن القضايا الأخلاقية. إن يستهويهم القول بأنهم يدرسون المفاضلات والحوافز والتفاعلات، تاركين الحكم على القيم الأخلاقية للعملية السياسية والمجتمع.

ولكن الأحكام الأخلاقية لا تغض الطرف عن الاعتبارات الاقتصادية. ويمكن تقسيم النقاد المعنيين بالعلاقة بين الاقتصاد والفضيلة الأخلاقية وفق ثلاثة مفاهيم رئيسية: إلى أي مدى يمكن تحقيق الفضيلة في الحياة الاقتصادية المعتادة؟ وهل يتجاوز التحليل الاقتصادي حدوده ويقترّب من سلوكيات ينبغي حمايتها من الاقتصاد؟ وهل دراسة الاقتصاد في حد ذاتها تحيد عن السلوك الأخلاقي؟

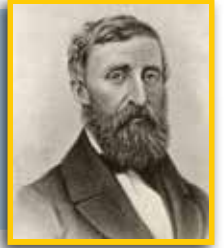
## القدرة على تحقيق الفضيلة

بعد يوم شاق في العمل، أو حينما يحين موعد سداد الفواتير، يشعر العديد منا بما كان يعنيه هنري ديفيد ثورو حينما كتب في عام ١٨٥٤ "غالب الناس يعيشون حياة يأس هادئ".

وقد وضع الفلاسفة منذ عصر أرسطو بالفعل خطأ فاصلا بين الحياة الاقتصادية وحياة الفضيلة أو الحياة الهنيئة. فقد كتب أرسطو على سبيل المثال في كتابه علم الأخلاق إلى نيقوماخوس (Nicomachean Ethics)

"إن حياة كسب الأموال حياة نعيشها مرغمين، والثروة بالطبع ليست هي القيمة التي نسعي إلى تحقيقها، فالأموال مفيدة فحسب والغرض منها تحقيق شيء آخر."

ويشير هؤلاء الفلاسفة إلى أن الناس عادة ما يعملون فقط لكسب الأموال لقضاء ضروريات مثل الغذاء والسكن والملبس. ويذكرون في المقابل مجموعة من الأنشطة الإنسانية الأخرى التي يختار الإنسان ممارستها بحض إرادته وتكون أكثر اتساقا مع السلوكيات الفاضلة: مثل الحب والصداقة، والفن والموسيقى، والشجاعة في الحروب، والمشاركة المجتمعية، ومداواة المرضى، ومساعدة الفقراء، وغير ذلك. غير أن الإكراه والضروريات في الحياة العملية لهما جوانب أخرى أيضا. ففي عام ١٨٤٤، قال الفيلسوف رالف والدو إمرسون، وهو صديق ثورو وينتمي إلى نفس مدرسة الفلسفة المتعالية: "سواء كان عمك مرموقا أو متدنيا، كزراعة الذرة أو تأليف القصص الملحمية،



## ”غالب الناس يعيشون حياة يأس هادئ”

هنري ديفيد ثور

وبالتالي فإن العمل، الذي هو أساس الحياة الاقتصادية، بعيد تماما عن استعباد من يقومون به، فهو التعبير الأساسي عن الإبداع الإنساني، ويخلق بالفعل واقعا جديدا محكوما بالفكر والخيال الإنسانيين نستطيع فيه التعرف على أنفسنا وتشكيلها على النحو الذي نريده. ”وكتب أستاذ القانون والفلسفة يقول في حين أن الفن والأدب والموسيقى نظرا ”لطبيعتهم المعقدة للغاية ... يمكن اعتبارهم صيغة أكثر وضوحا للنواتج الأساسية للثقافة الإنسانية ... فإن قيمتهم في الحياة الإنسانية ليست مختلفة في الأساس عن قيمة المنتجات الأخرى التي ننتجها للاستهلاك وتحديد الأوضاع الأساسية التي نعيش فيها.”

**اتقن عملك، سواء كنت تقدم الأطعمة  
السريعة لزبائن جائعين، أو كنت تقود  
سيارة أجرة، أو تنظف حجرة في فندق،  
أو تصب الخرسانة لبناء الطرق،  
أو تنظم اجتماعا خارجيا مصغرا  
كلفك به مكتبك، أو أي عمل آخر.**

وفي السياق نفسه، قام فلاسفة الاقتصاد الحديث بإعداد قائمة بالفضائل المتأصلة في سلوك السوق. فقد تحدثت دراسة Deirdre (2006) McCloskey عن سبع فضائل في الحياة الاقتصادية للطبقة المتوسطة: الحب (الطيبة والكرم والصدقة)، والإخلاص (النزاهة)، والأمل (العمل الحر)، والشجاعة (التحمل والمثابرة)، وضبط النفس (التحكم الذاتي والتواضع)، والتحوط (المعرفة والبصيرة)، والعدالة (التوازن الاجتماعي والصدق). وبالمثل، أشارت دراسة (2013) Luigino Bruni and Robert Sugden إلى أن المشاركة في العمل والتجارة تتسقان مع فضائل مثل مساعدة الذات،

فإن العمل الشريف الذي ينال استحسانك يعود بالنفع على حواسك وفكرك: ولا يهم كم من المرات منيت بالهزيمة، فأنت ولدت لتتنصر. والمكافأة التي تجنيها من العمل المتقن هي قيامك بهذا العمل. ”اتقن عملك، سواء كنت تقدم الأطعمة السريعة لزبائن جائعين، أو كنت تقود سيارة أجرة، أو تنظف حجرة في فندق، أو تصب الخرسانة لبناء الطرق، أو تنظم اجتماعا خارجيا مصغرا كلفك به مكتبك، أو أي عمل آخر. وقد يكون هذا العمل نظير أجر مدفوع، ولكن من هذا المنظور، فإن أي عمل شريف متقن يعوض صاحبه تعويضا يفوق المال.

وتوجد بالفعل فلسفة بديلة تقليدية حول العلاقة بين الحياة الاقتصادية والفضيلة الأخلاقية، ويعود أصلها إلى أعمال جون لوك وهي تخالف صراحة فلسفة أرسطو التقليدية، وتعتبر أن العمل والنشاط الاقتصادي ليسا كدحا بائسا مخالفا للمعايير الأخلاقية ناشئ عن عبودية الأجر وجني الأموال، بل طريقة تربط الأفراد بالعالم المحيط بهم وتشكل طبيعتهم.

وتصف دراسة (2013) Andrzej Rapaczynski هذا المنظور: ”العمل لا ينتج سلعا أو سلعا أساسية فحسب، بل ينتج أيضا الأفراد المستقلين الذين يعيشون الحياة التي صمموها وحددوا معالمها بأنفسهم.

### من البائس؟

”العلم البائس” هو أشهر تعبير لفظي سلبي أطلق على علم الاقتصاد. ولكن خبراء الاقتصاد الذين يعرفون أصل هذا التعبير يعتبرونه وسام شرف. ففي مقال كتبه المؤرخ والكاتب توماس كارليل عام ١٨٤٩، قال إن مفهوم الاقتصاد السياسي ”كثيب ومشؤوم، بل مفهوم مخز وفاجع بالفعل، ويمكن تسميته نظرا لأهميته باسم العلم البائس؟. ولكن المقالة التي كتبها كارليل بعنوان ”Occasional Discourse in the Negro Question” يسوق فيها الحجة على أن العمال الفقراء من أصحاب البشرة السوداء في جزر الهند الغربية يعانون من رذائل ”الكسل والصفاقة”. وأشار إلى أن وصولهم إلى الفضيلة يستلزم ”إرغام الرجل الأسود الكسول في جزر الهند الغربية على العمل لأنه يتمتع باللياقة البدنية اللازمة”. وكارليل لم يكن عنصريا فحسب. فقد كان يؤمن أن الفقراء حول العالم من جميع الأعراق ”الأكثر بياضا والأكثر سوادا على السواء” ينبغي أن يمتلكون

”للحق الإلهي الذي يقضي بإرغامهم (وليس ”السماح لهم”، فهم لن يمتثلوا في هذه الحالة) على القيام بالعمل الذي كلفوا به.”. وخلاصة القول إن كارليل لقب الاقتصاد بالعلم البائس نظرا لأنه يقوم على أفكار مثل ”ترك الناس وشأنها” و”صناديق الاقتراع”، أو ما قد نسميه بالحرية الشخصية والديمقراطية. وفي عام ١٨٥٠، نشر الخبير الاقتصادي والفيلسوف السياسي جون ستيوارت ميل نقدا لاذعا لمقال كارليل. فقد أشار ميل إلى أن الأغنياء غالبا ما كانوا يجمعون الفقراء، وأن الفقراء عندما يبدون في تصرفاتهم وسلوكياتهم غير متعاونين أو يعانون من خلل اجتماعي، فإن ذلك يكون بسبب الحوافز السلبية الناتجة عن القمع وليس لعب في شخصياتهم. وقد أنهى ميل مقاله بهذه الفكرة: ”إذا لم نستطع القضاء على الألم، نستطيع القضاء على كافة أشكال الطغيان إذا ما كان لدينا الإصرار الكافي”. والاقتصادي المستنير هو الفائز المطلق في النقاش التاريخي الواقعي حول العلم البائس.



وكان مايكل ساندل، أستاذ الفلسفة بجامعة هارفارد، في مقدمة حركة تهدف إلى إثارة المسائل العسيرة المتصلة بالتوسع الاقتصادي في المجالات الأخرى (راجع دراسة Michael Sandel, 2013). كتب يقول: "إن تحديد سعر لكل نشاط من الأنشطة الإنسانية يؤدي إلى اضمحلال سلع أخلاقية ومدنية ينبغي الحرص عليها... فهل ينبغي ممارسة الجنس نظير مقابل مادي وماذا عن الأمهات البدليات أو الحمل نظير مقابل مادي؟ وهل ثمة ما يعيب جيوش المرتزقة، وإذا كانت الإجابة نعم، كيف ينبغي أن يتم التكليف بالخدمة العسكرية؟ وهل ينبغي أن تتبع الجامعات بعض الأماكن في دفعة السنة الأولى لجمع أموال لأغراض مهمة، كإنشاء مكتبة جديدة أو تقديم منح دراسية للطلاب المؤهلين من أبناء الأسر الفقيرة؟ وهل ينبغي أن تباع الولايات المتحدة حقوق الهجرة؟ وماذا عن السماح للمواطنين الأمريكيين ببيع جنسيتهم إلى الأجانب ومبادلة الأماكن فيما بينهم؟ وهل ينبغي السماح بوجود سوق حرة لعرض الأطفال الرضع للتبني؟ وهل ينبغي السماح للناس ببيع أصواتهم في الانتخابات؟"

ويمثل ساندل نموذجاً للحذر الفلسفي. فهو يسأل أسئلة دون أن يدعي أنه يعرف إجابات لها، وي طرح إمكانية قبول التوسع في استخدام الأسعار النقدية في بعض الحالات حتى وإن أدى ذلك إلى اضمحلال بعض السلع الأخلاقية والمدنية التي ينبغي الحرص عليها. وفي سياق مماثل للاستفسارات السابقة، جدير بنا أن نتذكر أن إحساسنا بقبح بعض المعاملات السوقية قد تغير بمرور الوقت. وفيما يلي بعض الأمثلة من الولايات المتحدة، وإن كانت البلدان الأخرى قد شهدت بالطبع تغيرات مماثلة.

ففي القرن التاسع عشر، كان شراء التأمين على الحياة في أمريكا يعتبر أمراً منافياً للأخلاق بوصفه تحدياً لإرادة الله، وتحول الأمر — بفضل حملة دعائية استهدفت الكنائس — إلى اعتباره أسلوباً تحوطياً في التعبير عن الحب للأسرة. وفي أوائل القرن العشرين في أمريكا، ظل بيع الكحوليات أمراً غير مقبول أخلاقياً لمدة ١٤ عاماً حتى تم إلغاء الحظر في ١٩٣٣. وحتى ستينات القرن الماضي، كان يعتبر شراء اليانصيب عملاً غير أخلاقياً، وكان يحظر قانوناً بيع منتجات منع الحمل عبر الولايات أو حتى استخدامها بالمنزل في ولايات عديدة. وكان دفع أجور معيشية للجنود العاديين أمراً منافياً للأخلاق حتى انتهاء عصر التجنيد الإلزامي وبداية عصر التجنيد التطوعي في سبعينات القرن الماضي. وكان السماح بتقديم خدمة التلقيح الصناعي في قطاع الرعاية الصحية مثار خلاف حاد. وحتى ثمانينات القرن الماضي، لم يكن من المقبول أخلاقياً السماح للرياضيين المحترفين المشاركة في بطولات "الهوة" كالألعاب الأولمبية.

ولا يزال من غير المقبول لعدد من الأمريكيين أن يكون التبرع بالدم بمقابل مادي. ولكن التبرع بمادة البلازما أو الحيوانات المنوية عادة ما يكون بمقابل. ولا يمكن لامرأة تلقي أموال مقابل التبرع بكليتها، ولكن يمكنها الحصول على مبلغ نقدي مقابل بويضاتها أو لحمل طفل كأم بديلة. وتتفاوت البلدان بدرجة كبيرة فيما بينها من حيث اختلاف المجالات التي يسمح فيها بتطبيق آلية سعرية: فعلى سبيل المثال، بعض البلدان يجيز فيها القانون نشاط الدعارة وبعض أنواع المخدرات التي تساعد على الاستجمام، في حين تمنع بلدان أخرى دفع فوائد على القروض.

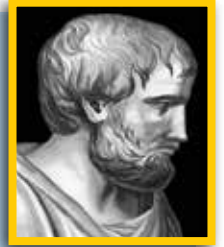
وإذا كانت الحوافز السعرية قد أدت إلى "اضمحلال بعض السلع الأخلاقية والمدنية التي ينبغي الحرص عليها" وفقاً لساندل، لننظر إلى مقترحات أخرى أكثر راديكالية. فربما ينبغي خفض أو إلغاء رواتب العاملين في الرعاية الصحية أو التعليم أو العمل الاجتماعي أو الحكومة لأننا لن نرغب في اضمحلال الفضائل الأخلاقية التي تقوم عليها هذه الوظائف.

والمغامرة واليقظة، والثقة والموثوقية، واحترام رغبات الآخرين، واعتبار الآخرين شركاء محتملين في معاملات ذات منفعة متبادلة. وبدلاً من التركيز على الأفكار المجردة الفلسفية حول المحتوى الأخلاقي للعمل، لننظر إلى عائلة تقليدية: الوالدان يعملان، ويقومان بتربية بعض الأطفال، وترتبطهما علاقات ودية بزملائهما وجيرانهما، ويتفاعلان مع أفراد العائلة الأكبر، ومعنيان بالمصالح الشخصية وبمجموعهما — ويبدو من قبيل التعالي والتكبر وربما التجرد الخادع المبالغ أن ندعي أن الأفراد العاملين محكوم عليهم بالعيش دون فضيلة — ما لم يقومون بأعمال صالحة في أوقات فراغهم. ومن الناحية الأخرى، فإن الإدعاء بأن العمل اليومي يتيح للناس فرصاً يومية للتحوّل إلى طريق الفضيلة هو مثالية مستهجنة ومنافية للواقع. ويمكن كحل وسط أن نتفق على أن لحظات الهناء وفرص الفضيلة قد تظهر في جميع مناحي الحياة، بما في ذلك الحياة الاقتصادية، ولكن حجم هذه الفرص وتنوعها قد يتوقف على خصائص الحياة الاقتصادية التي يعيشها الفرد.

## تحول الأهداف الاقتصادية

ورغم أن الحياة الاقتصادية قد لا تتعارض بالضرورة مع الأخلاق والفضيلة، هناك مخاوف من أن قيم الحياة الاقتصادية قد تخرج عن الحدود الملائمة فالقيم الاقتصادية قد تكون مفيدة على سبيل المثال

"إن حياة كسب الأموال حياة  
نعيشها مرغمين، والثروة  
بالطبع ليست هي القيمة التي  
نسعى إلى تحقيقها، فالأموال  
مفيدة فحسب والغرض منها  
تحقيق شيء آخر."



أرسطو

في مجال زراعة القمح أو صناعة الهواتف الذكية أو عند التسوق لشراء ثلاجة أو الادخار للمعاش. ولكن قد يكون من غير اللائق تطبيق هذه القيم في سياقات أخرى، على الأقل بالنسبة لغير المهتمين بالاقتصاد الذين يقرؤون عن نوع من "السياحة البيئية" يدفع فيه الصائدون مبالغ طائلة مقابل صيد الأفيال والأسود الكبيرة في السن بحجة زيادة الدخل المحلي والحد من أنشطة الصيد غير القانونية، أو عن شركات تقوم بشراء تراخيص تتيح لها إطلاق كميات محددة من الانبعاثات الملوثة، أو عن الأطباء والاقتصاديين الذين يؤيدون منح الكلى والدم بمقابل بدلاً من التبرع بهما.

ومن ناحية، ثمة ما يبرر المخاوف من خروج الاقتصاد عن حدوده المعتادة. فحتى خبراء الاقتصاد يوافقون على أن بيع الأطفال أو استعباد الإنسان عمل غير أخلاقي. فأنت لا تستطيع شراء صديق حقيقي. وكما غنى فريق البيتلز، "لا يمكن لي شراء الحب". وليست القيمة النقدية هي كل ما يهم الاقتصاديين، فحتى خبراء الاقتصاد يقدمون هدايا في المناسبات الخاصة وليس مبالغ نقدية فحسب.



## ”تكمّن مثالية الطبيعة الإنسانية في كبح أنانيتنا، وإطلاق العنان لمشاعرنا الطيبة“

آدم سميث



التي لا مفر من مواجهتها في عالم يعاني من ندرة الموارد. وتناقش هذه الدورات الدراسية الأولية بالطبع العرض والطلب والأسواق، ولكنها تناقش أيضا السلوكيات المخالفة لمبدأ التنافسية، والتلوث، والفقر، والبطالة، ومزايا العولمة والتجارة مساوئهما. ومن لديهم معرفة أكبر قليلا في مجال الاقتصاد يعلمون أن كبار الاقتصاديين — بدءا من آدم سميث الذي ألف كتابا مهما بعنوان ثروة الأمم في 1776 — كافحوا على مدى أكثر من قرنين لحل قضايا عدم المساواة والعدالة وسيادة القانون والرخاء الاجتماعي.

وتتمثل إحدى الشكاوى المعقدة من دراسة علم الاقتصاد في أن النموذج الاقتصادي الأساسي يقوم على فكرة سعي الناس إلى تحقيق رضاهم الذاتي (“أي تعظيم المنفعة” وفق التعبير الأدبي) وسعي الشركات إلى الربح، ومن ثم فإن من يدرسون الاقتصاد سيتحولون على الأرجح إلى أشخاص يؤمنون أيضا أن الأنانية من الفضائل. ولكن كي نكون واضحين، فإن الاقتصاديين أنفسهم لا يقولون بأن الأنانية الزائدة أمر مرغوب. فكما كتب سميث عام 1759 في أول أعماله البارزة “نظرية الوجدان الأخلاقي” *The Theory of Moral Sentiments* يبدو إنسانا بغیضا للغاية من يشعر قلبه القاسي العنيد بنفسه فقط، ولكنه لا يكثرث على الإطلاق بسعادة الآخرين أو بؤسهم! ... لذلك فإن مثالية الطبيعة الإنسانية تكمن في الشعور بالآخرين أكثر من الشعور بالذات، وكبح أنانيتنا، وإطلاق العنان لمشاعرنا الطيبة، وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق التوافق بين البشر على مستوى الأحاسيس والمشاعر، ذلك التوافق الذي هو موطن جمال البشر وصلاحتهم.

وقد يشعر الاقتصاديون بالظلم لأن هذه الشكاوى تخصهم دون غيرهم. فالعديد من المجالات الأكاديمية تدرس الجوانب القبيحة في السلوك الإنساني. فغالبا ما يتناول العلم السياسي والتاريخ وعلم النفس وعلم الاجتماع والأدب الإجحاف والإسراف والأنانية والشر، فضلا عن الشهوة والكسل والجشع والحسد والكبر والغضب والشره. ولكن يبدو أن أحدا لا يخشى من أن الطلاب في هذه المجالات الدراسية الأخرى قد يكونون على وشك التحول إلى أفراد معتلين اجتماعيا. ولكن لماذا يعتبر الاقتصاد علما مفسدا دون غيره؟ فخبراء الاقتصاد المختصين متدرجون على سلم الأيديولوجيات من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، مما يعني أن التدريب في علوم الاقتصاد ليس محصورا في أيديولوجية بعينها.

وتشير بعض الشواهد إلى وجود علاقة بين دراسة الاقتصاد والسلوكيات التي تفتقر إلى حس التعاون والعاطفة. ولكن الأبحاث التي تحاول الربط بين أحد مجالات الدراسات الأكاديمية وتغير الصفات الشخصية لم تكن نتائجها دقيقة للغاية عموما. فعلى سبيل المثال، توصل مسح أمريكي أجري في أوائل تسعينات القرن الماضي إلى تزايد احتمالات عدم تبرع الاقتصاديين الأكاديميين

وربما ينبغي علينا ألا ندفع مقابل مادي نظير إعادة التدوير أو تركيب عوازل الطاقة نظرا لأن هذه الأعمال ينبغي القيام بها لمنفعتها البيئية وليس للحصول على منفعة نقدية. وينبغي أن يكون العمل الخيري في حد ذاته هو المكافأة التي تعود على صاحبه، نظرا لأن إعلان أسماء المانحين أو خفض التزاماتهم الضريبية يؤدي إلى اضمحلال الفضائل المدنية المتأصلة في العمل الخيري.

وهذه ليست مقترحات جادة، بل إن الغرض منها إثارة النقاش. ولكنها تثبت بالفعل أن الحوافز الاقتصادية لا تعتبر دائما بالضرورة غير متسقة مع الفضائل المدنية والأخلاقية. ولذلك حينما نرى تغير الآراء المجتمعية في بعض المعاملات الاقتصادية من حيث اتساقها مع الأخلاق من عدمه، تقتضي الحكمة ألا نفترض بعد الآن أن الحدود الأخلاقية الحالية ستظل قائمة في المستقبل.

والواقع أن الفكر الاقتصادي عندما خرج عن نطاقه التقليدي إلى مجالات أخرى غالبا ما أدى إلى نتائج مثمرة. فعلى سبيل المثال، استند خبراء الاقتصاد إلى أعمال غاري بيكر المتوفى الحائز على جائزة نوبل وغيره في إثبات إمكانية إعمال الفكر الاقتصادي في تفسير ديناميكيات بعض الأمور التي لم تكن تعتبر في السابق من الموضوعات الاقتصادية، كالزواج وتربية الأطفال والجريمة والتمييز ضد مجموعات محددة من الناس. فقد أصبح الفكر السائد الآن على سبيل المثال أن القوات المسلحة ينبغي عليها جذب الموظفين عن طريق الأجور والمزايا والخيارات الوظيفية، بدلا من الخدمة الإلزامية.

## الإدعاء بأن العمل اليومي يتيح للناس فرصا يومية للتحول إلى طريق الفضيلة هو مثالية مستهجنة ومنافية للواقع.

والأمر ذاته ينطبق على مفهوم تسعير التلوث للنجاح في مواجهة المشكلات البيئية — مثلا عن طريق فرض تأمينات نقدية على اللعب والزجاجات، وضرائب على السلع التي تساهم في زيادة التلوث مثل البنزين، وشراء وبيع الشركات لتراخيص بعض الملوثات والتي تمثل حافزا على الحد من التلوث بتكلفة اجتماعية أقل.

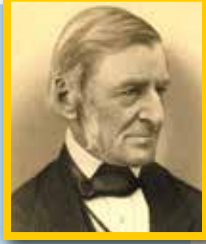
وقد يرغب البعض في بناء سور حول الفضائل الأخلاقية والمدنية لحمايتها من زحف القيم الاقتصادية. ولكن كما تعلمت الولايات المتحدة في إطار محاولتها منع الكحوليات في أوائل القرن العشرين، فإن القوى الاقتصادية لا يسهل عرقلتها، وغالبا ما يثبت أن الأسواق محكمة التنظيم أداة أكثر عملية في موازنة القيم الأخلاقية والمدنية عن القوانين التي تحظر سلوكيات معينة على أساس الجدليات الأخلاقية.

### تأثير مفسد

من الشكاوى الشائعة من دراسة علم الاقتصاد أنه “يعنى كليا بجني الأموال والثراء”. ولكن هذه حجة لا وزن لها تعكس صورة خاطئة عن علم الاقتصاد. فحتى الدورات الدراسية المعنية بمبادئ الاقتصاد الأساسية تركز على التفكير في كيفية التعامل مع المفاضلات

## ”المكافأة التي تجنيها من العمل المتقن هي قيامك بهذا العمل.”

رالف والدو إمرسون



وبالسياق الأكبر المحيط بمواقف صنع القرارات. ولقد أصبحت متحفظا بمرور السنوات حيال الأسئلة التي تصاغ بطريقة الغرض منها وضع الاقتصاد في موقف معارض للفضائل الأخلاقية في المناقشات الجدلية التي يكون فيها الفائز الوحيد من يستطيع حسم الجدل لصالحه.

ولن يوصي أي عالم اقتصادي بالرجوع إلى كتاب في علم الاقتصاد كمصدر عملي للحكمة الأخلاقية الرفيعة. فكما ذكرنا الأزمة الاقتصادية الأخيرة لمن كان يحتاج إلى تذكرة، لا توجد في علم الاقتصاد حلول لجميع مشكلات العالم الاقتصادية. ولكن لتكون عادلين، فإن فلاسفة الأخلاق لا توجد لديهم حلول لجميع مشكلات العالم الروحية والأخلاقية.

وقد كتب العالم الاقتصادي الكبير ألفريد مارشال في كتابه الشهير مبادئ الاقتصاد الذي ألفه عام ١٨٩٠ ”علم الاقتصاد هو دراسة الناس في الحياة العملية اليومية“. ولا يمكن لعلماء الاقتصاد إقصاء القضايا الأخلاقية المهمة عن مجال دراستهم وينبغي عليهم عدم السعي إلى ذلك. ولكن فلاسفة الأخلاق عندما يناقشون موضوعات تمس الحياة العملية اليومية، لا يمكنهم أيضا إغفال أهمية الاقتصاد. ■

تيموثي تايلور هو مدير تحرير مجلة المنظورات الاقتصادية الصادرة عن الجمعية الاقتصادية الأمريكية، ومقرها كلية ماكالمستر بمدينة سانت بول بمينيسوتا. وينشر مدوناته على الرابط التالي <http://conversableeconomist.blogspot.com>

المراجع:

Bruni, Luigino, and Robert Sugden, 2013, “Reclaiming Virtue Ethics for Economics,” *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 27, No. 4, pp. 141–64.

Frank, Robert H., Thomas Gilovich, and Dennis T. Regan, 1993, “Does Studying Economics Inhibit Cooperation?” *Journal of Economic Perspectives* Vol. 7, No. 2, pp. 159–71.

McCloskey, Deirdre, 2006, *The Bourgeois Virtues: Ethics for an Age of Commerce* (Chicago: University of Chicago Press).

Molinsky, Andrew L., Adam M. Grant, and Joshua D. Margolis, 2012, “The Bedside Manner of Homo Economicus: How and Why Priming an Economic Schema Reduces Compassion,” *Organizational Behavior and Human Decision Processes*, Vol. 119, No. 1, pp. 27–37.

Persky, Joseph, 1990, “Retrospectives: A Dismal Romantic,” *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 4, No. 4, pp. 165–72.

Rapaczynski, Andrzej, 2013, “The Moral Significance of Economic Life,” *Capitalism and Society*, Vol. 8, No. 2, Article 1.

Sandel, Michael J., 2013, “Market Reasoning as Moral Reasoning: Why Economists Should Re-engage with Political Philosophy,” *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 27, No. 4, pp. 121–40.

Yezer, Anthony M., Robert S. Goldfarb, and Paul J. Poppen, 1996, “Does Studying Economics Discourage Cooperation? Watch What We Do, Not What We Say or How We Play,” *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 10, No. 1, pp. 171–86.

للمجموعات الخيرية مقارنة بالأكاديميين في المجالات الأخرى، رغم أن الدراسة نفسها وجدت أن متوسط قيمة الهدايا التي يقدمها الاقتصاديون أعلى قليلا (راجع دراسة Frank, Gilovich, and Regan, 1993).

ويقارن عدد من الدراسات بين الطلاب الذين درسوا الاقتصاد وغيرهم ممن لم يدرسوه. ففي دراسة، سئل الطلاب في جامعة كورنيل عن رد فعلهم ورد الفعل المتوقع من الآخرين إذا حدث خطأ في فاتورة انتهى بحصولهم على ١٠ حواسب آلية ودفع ثمن ٩ حواسب فقط. وبعد حضور محاضرة حول نظرية المباريات في الاقتصاد، أغلب الطلاب أجابوا بأنهم لن يبلغوا عن الخطأ وأنهم يعتقدون أن الآخرين لن يبلغوه أيضا (راجع دراسة Frank, Gilovich, and Regan, 1993). ولكن دراسة أخرى استخدمت تجربة ”إسقاط الخطاب“ وفيها تركت أظرف غير مغلقة تحمل أحتاما وعناوين وبدخلها ١٠ دولارات وخطاب مختصر ملقاة على الأرض قبل بداية محاضرات الاقتصاد ومحاضرات أخرى في جامعة جورج واشنطن. وأكثر من نصف الأظرف المتروكة في قاعات محاضرات الاقتصاد تم إغلاقها ووضعها في صندوق البريد والنقود بداخلها، في حين أن أقل من ثلث الأظرف الملقاة على الأرض في القاعات الأخرى تمت إعادته إلى المرسل (راجع دراسة Yezer, Goldfarb, and Poppen, 1996).

وهذه المقارنات بالطبع تعني فقط أن دراسة الاقتصاد تجذب أشخاصا أقرب في سلوكهم إلى تصرفات معينة، لا أن دراسة

## وما يتضح لي من هذا النوع من الدراسات ليس ضرورة ”الحذر من دراسة الاقتصاد“ ولكن ”الحذر من التأثير كثيرا بطريقة صياغة الأسئلة وبالسياق الأكبر المحيط بمواقف صنع القرارات.“

الاقتصاد تدفع الناس إلى القيام بهذه التصرفات. وقد أكدت بالفعل مجموعة من أبحاث علوم الاجتماع في العقود القليلة الماضية على أهمية ”الصياغة“ أو ”الإعداد“ فالطريقة التي يصيغ الباحث سؤاله بها أو يعد لموقف ما تؤثر بقوة على رد فعل الأفراد موضوع البحث. وفي دراسة أخرى، طُلب من مجموعة من مديري الأعمال التجارية إعادة ترتيب ٣٠ جملة، تضمن بعضها كلمات اقتصادية — مثل يواصل، الاقتصاد، متنام، الخاص بنا — وتضمن البعض الآخر كلمات لا علاقة بها بالاقتصاد مثل أخضر، شجرة، كان، إحدى. ثم انتقل المديرين إلى لعبة تقمص الأدوار، حيث قاموا بكتابة خطابات إلى موظف سيتم نقله إلى مدينة أخرى أو ستتخذ معه إجراءات تأديبية لتأخره عن العمل. ووجد الباحثون أن المديرين الذين قاموا بإعادة ترتيب الكلمات الاقتصادية كانوا أقل رافة بالموظف في هذه الخطابات، نظرا لأنهم كانوا أقل تعاطفا معه ولأنهم شعروا أنه من ”غير اللائق من الناحية المهنية“ إظهار هذا التعاطف (راجع دراسة Molinsky, Grant, and Margolis, 2012).

وما يتضح لي من هذا النوع من الدراسات ليس ضرورة ”الحذر من دراسة الاقتصاد“ ولكن ”الحذر من التأثير كثيرا بطريقة صياغة الأسئلة

# لا توجد حدود سحرية

لا توجد على ما يبدو نقطة واضحة يكون للدين العام إذا ما تجاوزها تأثير سلبي حاد على النمو في الأجل المتوسط

آندريا بسكاتوري وداميانو ساندرى وجون سيمون

**أثير** جدل بين علماء الاقتصاد حول ما إذا كان يوجد حد أقصى لمستوى الدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي يؤدي تجاوزه إلى تأثير سلبي حاد على آفاق نمو البلدان في الأجل المتوسط. ووجود هذا الحد الفاصل من عدمه أمر في غاية الأهمية ليس فقط بسبب الارتفاع غير المسبوق في مستوى الدين العام في العديد من الاقتصادات المتقدمة، ولكن أيضا بسبب انعكاسات هذا الأمر على تراكم الدين في جميع الاقتصادات. فإذا كان هناك مستوى للدين يؤدي تجاوزه إلى تراجع كبير في النمو، ينبغي إذن إيلاء أولوية كبيرة لخفض الدين دون هذا الحد. ومن ناحية أخرى، إذا لم تكن هناك نقطة تبدأ عندها آفاق النمو في التراجع بشدة، قد يكون من الملائم لصناع السياسات إيلاء الأولوية لزيادة النمو بدلا من خفض نسب الدين. ولا يوجد اتفاق بين الباحثين حول هذه القضية. فهناك دراسات مهمة مثل دراسة Reinhart and Rogoff (2010) ودراسة (2012) Reinhart, Reinhart, and Rogoff تشير إلى وجود حد أقصى: فعندما يتجاوز مستوى الدين في الاقتصادات المتقدمة 90٪ من إجمالي الناتج المحلي، يترتب على ذلك تدهور حاد في نتائج النمو. ويعارض باحثون آخرون وجود هذا الحد الأقصى الواضح مشيرين إلى أن ضعف النمو هو الذي يؤدي إلى ارتفاع الدين وليس ارتفاع الدين هو الذي يؤدي إلى ضعف النمو (دراسة Panizza and Presbitero, 2012، ودراسة Herndon, Ash, and Pollin, 2013). وباستخدام منهج جديد، توصلنا إلى أن الشواهد محدودة على وجود نسبة دين معينة يؤدي تجاؤها إلى انخفاض حاد في النمو.

## منهج جديد

اتبعنا منهجا جديدا يقوم على استخدام قاعدة بيانات جديدة وشاملة لدى صندوق النقد الدولي معنية بإجمالي نسب الدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي، ومدفوعات الفائدة، والعجز الأولي وتغطي جميع أعضاء الصندوق تقريبا البالغ عددهم 188 بلدا — خلال الفترة من 1875 إلى 2011 لعدد كبير منهم (راجع دراسة Abbas and others, 2010, 2011). وقد أضفنا إلى بيانات الصندوق بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من دراسة Maddison (2003) وبيانات أخرى من دراسة Reinhart and Rogoff (2010). وقد ركزنا على 34 اقتصادا متقدما بسبب توافر البيانات التكميلية. وبلغ متوسط نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في العينة المكونة من 34 بلدا 55٪، بينما وصل متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي إلى 2.25٪ سنويا. ونظرا لأن العينة تتضمن حربين عالميتين وفترة الكساد العظيم، فإنها تعكس تجربة تاريخية ثرية، ولكنها تحوي أيضا العديد من الظروف الفريدة التي يتعين أخذها في الاعتبار عند تحليل النتائج.

وقد درسنا جميع الفترات التي تجاوز فيها الدين العام الكلي حدا أقصى معيننا (استخدمنا عددا من الحدود القصوى) ورصدنا نصيب الفرد في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال سنة و خمس سنوات وعشر سنوات وخمس عشرة سنة لاحقة. ويتمثل أحد الاختلافات المهمة بين منهجيتنا والمنهية المستخدمة في دراسة Reinhart and Rogoff (2010) في تركيزنا على العلاقة في الأجل المتوسط إلى الطويل بين رصيد الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في الوقت الحالي والنمو اللاحق في إجمالي الناتج المحلي بدلا من التركيز على العلاقة في الأجل القصير فقط. وينبغي أن يساعد المنظور الطويل الأجل في التخفيف من حدة الآثار غير المتوقعة لفترات الركود وطفرة النمو المؤقتة على العلاقة بين الدين والنمو في الأجل القصير.

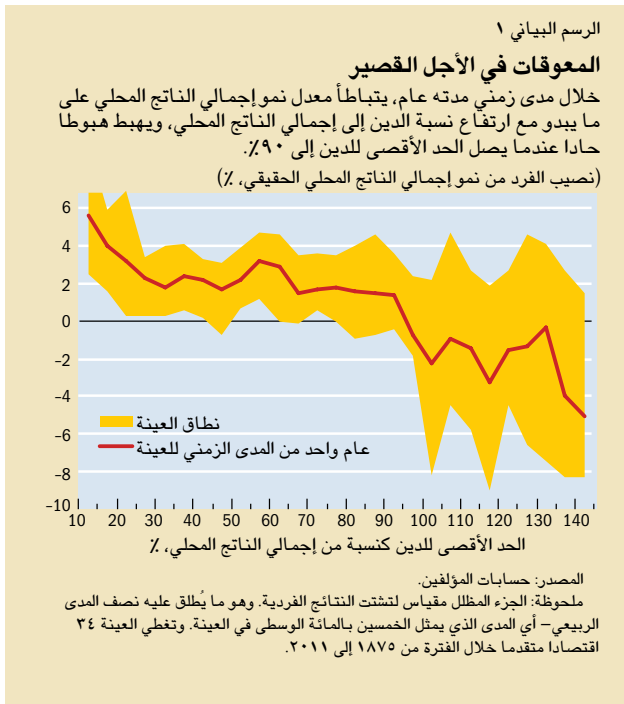


ففي حين أنه من الممكن تجاوز نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي مستوى ٩٠٪ يدخل البلدان في حالة من العسر تؤدي إلى تراجع حاد في النمو، من الممكن أيضاً أن تكون زيادة الدين العام عن مستوى ٩٠٪ ناتجة عن عامل آخر يؤدي إلى تراجع إجمالي الناتج المحلي والإيرادات الضريبية — مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع الدين.

## الدراسات التي لا تتناول سوى الفترات التي يرتفع الدين فيها عن حد معين تركز ضمناً على حالات الفشل فقط.

كذلك وكما يتضح من درجة عدم اليقين التي يعكسها الجزء المظلل، فإن هذه النتائج هشة نسبياً وتؤثر عليها القيم الشاذة تأثيراً كبيراً. فعلى سبيل المثال، ارتفعت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في اليابان من ١٣٣٪ في ١٩٤٣ إلى ٢٠٤٪ في ١٩٤٤، وبلغ معدل النمو — ٥٠٪ في عام ١٩٤٥. وهذه الملاحظة وحدها تؤدي إلى تراجع حاد في متوسط نمو الاقتصادات التي يتجاوز الحد الأقصى للدين فيها ١٣٥٪ من إجمالي الناتج المحلي.

ويتيح لنا امتداد الإطار الزمني للتحليل الحد من التحيز الناتج عن علاقة السببية العكسية وتأثير القيم الشاذة مثل الانخفاض الحاد في النمو في اليابان عام ١٩٤٥، وعن تأثير المتغيرات التي ربما لم تؤخذ في الحسبان. وقد تتضمن هذه المتغيرات أدوات الضبط التلقائي



واستخدمت دراسة Reinhart, Reinhart, and Rogoff (2012) منهجية طويلة الأجل، ولكن منهجنا يختلف عنها أيضاً في جانبين مهمين:

- استخدمنا في دراستنا مجموعة من الحدود القصوى للدين، وليس حد ٩٠٪ فقط.
- بدلا من قصر الدراسة على الفترة التي يرتفع فيها الدين عن مستوى محدد، نقوم بتحليل أداء النمو خلال فترات على مدى زمني معين بغض النظر عن مستوى الدين.

وميزة هذا المنهج أنه يتجنب تحيز النتائج تجاه البلدان التي فشلت في خفض ديونها، وهي مشكلة تحدث عندما يركز التحليل فقط على المواقف التي يظل فيها الدين أعلى من حد معين. لذلك أدرجنا في منهجنا البلدان التي استطاعت تخفيض الديون بعد ارتفاعها عن حد معين (حالات النجاح) والبلدان التي لم تتمكن من ذلك (حالات الفشل). وهكذا فإن الدراسات التي لا تتناول سوى الفترات التي يرتفع فيها الدين عن حد معين تركز ضمناً على حالات الفشل فقط.

كذلك اخترنا ألا تبدأ فترة التحليل الجديدة إلا بعد ١٥ سنة من الفترة السابقة لتجنب الحساب المزدوج للفترات المتداخلة. واختيار هذه الفترة الطويلة يعكس حقيقة أن عملية خفض الديون تستغرق فترة مطولة. غير أننا توصلنا لنتائج مماثلة عندما استخدمنا فترات تبلغ كل منها ١٠ سنوات. واشترطنا أيضاً أن يكون الدين في بداية كل فترة متجاوزاً حداً معيناً من أسفل. ويعني ذلك أن الفترات التي سيكون لها نفس الوزن النسبي عند حساب المتوسطات عددها قليل نسبياً في كل بلد. وفي المقابل، استخدم المنهج الوارد في دراسة Reinhart and Rogoff (2010) أوزاناً مساوية لكل بلد بغض النظر عن عدد السنوات التي شهدت ارتفاعاً أو انخفاضاً في الدين. وتؤكد دراسة Herndon, Ash, and Pollin (2013) أن استخدام أوزان مختلفة قد يؤدي إلى اختلافات جوهرية في النتائج حول وجود تأثير واضح لحدود الدين.

## الأجل القصير

ركزنا في البداية على اقتران الدين بالنمو في الأجل القصير، وهو منهج مشابه للمنهج المستخدم في دراسة Reinhart and Rogoff. ويبين الرسم البياني ١ متوسط نصيب الفرد من معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بعد التضخم) في السنة التي تلت تجاوز نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي حداً أقصى معيناً. وكما ورد في دراسة Reinhart and Rogoff، لاحظنا أن نمو إجمالي الناتج المحلي منخفض للغاية في العام التالي لتجاوز نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي مستوى ٩٠٪. ويوضح الرسم البياني ١ بالفعل أن متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي يبلغ ٢٪ تقريباً في البلدان التي تقل ديونها عن ٩٠٪، بينما يتراجع إلى -٢٪ تقريباً في البلدان التي تعلق نسبة الدين فيها عن هذا المستوى. وفي الوقت نفسه، يتضح من الجزء المظلل في الرسم البياني ١ — الذي يعكس درجة عدم اليقين التي تنطوي عليها تقديراتنا — وجود تفاوت كبير في أداء النمو بين البلدان التي يزيد مستوى ديونها على ٩٠٪.

وليس من الحكمة البحث عن علاقة سببية بين الدين والنمو في الرسم البياني ١ لأنه من الممكن أن يكون ضعف النمو هو الذي أدى إلى زيادة الديون — علاقة السببية العكسية التي ناقشناها آنفاً.

## مسار الدين مهم

اقتصرت مناقشتنا حتى الآن على الفترات التي شهدت ارتفاعا في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي عن حد معين. ولكن ماذا عن البلدان التي تشهد نسب دين مرتفعة ولكن متناقصة؟ ولبحث هذه المسألة، قمنا بتحديد جميع الفترات التي انخفضت فيها نسبة الدين عن مستوى معين. ويقارن الرسم البياني ٣ أداء النمو خلال هذه الفترات بالفترات السابقة. وقد لاحظنا انخفاضا حادا في النمو خلال العام التالي في البلدان التي تجاوز مستوى الدين فيها ٩٠٪، ولكن يتضح من اللوحة في الجانب الأيسر أن هذا الانخفاض لم يعد موجودا في البلدان التي تشهد مستويات دين مرتفعة لكن متناقصة. فقد كانت معدلات النمو قوية بالفعل حتى في البلدان التي تتراوح نسب الدين فيها من ١٣٠٪ إلى ١٤٠٪ ولكنها تشهد مسارا هبوطيا في ديونها. ويشير ذلك إلى أن ارتفاع الدين في حد ذاته لا يؤدي إلى نمو منخفض خلال هذه الفترات. كذلك تبين اللوحة في الجانب الأيمن من الرسم البياني ٣ أن المسار المبدئي للدين ظلت له دلالات مهمة حتى بعد مرور ١٥ سنة، مع اقتران تراجع الدين بارتفاع في النمو. ويعني ذلك أن مسار الدين يبدو أنه مؤشر مهم على النمو اللاحق، مما يعزز الفكرة القائلة بأن مستوى الدين وحده ليس مؤشرا كافيا للتنبؤ بالنمو المستقبلي.

وتقع الفترات التي قمنا بدراستها ما بين عام ١٨٧٥ ونهاية القرن العشرين. وقد تفاوتت متوسط النمو خلال هذا الوقت تفاوتا كبيرا ما بين انخفاض خلال الكساد العظيم في ثلاثينات القرن الماضي وارتفاع خلال خمسينات القرن الماضي. لذلك فقد تنطوي نتائجنا على بعض التشوهات نتيجة الارتفاع العام في معدلات النمو في جميع البلدان عقب الحرب العالمية الثانية على سبيل المثال. ولاستبعاد تأثير هذه الاحتمالية، قمنا بمقارنة متوسط معدل النمو لأحد الاقتصادات خلال فترة ما بالمتوسط البسيط لمعدلات نمو جميع الاقتصادات خلال الفترة نفسها. ويمثل الرسم البياني ٤ صورة مطابقة من اللوحة في الجانب الأيمن من الرسم البياني ٣، مع إحلال مقياس النمو النسبي محل النمو المطلق لكل فترة. والنتيجة العامة التي توصلنا إليها أن أداء النمو في الاقتصادات التي يرتفع فيها مستوى الدين يساوي تقريبا أداء النمو في البلدان النظيرة الأقل استنادا. فالفروق دون ٥٪ سنويا. ولكنها قد تتجاوز ذلك في حالة المقارنة بأقل الاقتصادات استنادا. كذلك وجدنا أن مسار الدين لا يزال مهما. ففي الاقتصادات المتمثلة من حيث مستوى الدين، يكون أداء النمو أفضل خلال الخمس عشرة سنة التالية في البلدان التي بدأت بمستوى دين متناقص مقارنة بالبلدان التي بدأت بمستوى دين متزايد. وهذا الفارق دال إحصائيا في جميع بلدان العينة، ولكنه أعلى ما يكون في حالة بلوغ مستويات الدين ٩٠٪ إلى ١١٥٪ من إجمالي الناتج المحلي (حيث يكون متوسط النمو أعلى بمقدار نصف نقطة مئوية في هذه الحالة). كذلك لا يوجد حد أقصى معين يعقبه دائما تراجع في أداء النمو. إذ يتضح بالفعل من الرسم البياني ٤ أن الاقتصادات التي يتراوح فيها مستوى الدين من ٩٠٪ إلى ١١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي تكون أفضل أداء من نظرائها عندما يكون مسار الدين متناقص. ويتضح من ذلك على الأقل أن مستوى الدين وحده ليس مؤشرا كافيا لمستوى النمو الممكن لاقتصاد ما، وأن البلدان التي قامت بتصحيح عجز موازناتها (الذي ينعكس في صورة مستويات استنادا متناقصة) قد تتوافر لها القدرات اللازمة للنمو في المستقبل رغم ارتفاع مستويات الدين.

مثل تأمين البطالة أو الضرائب التصاعدية على الدخل. فخلال فترات انخفاض النمو، غالبا ما تؤدي أدوات الضبط تلك إلى تراجع الرصيد الأولي (أي الفائض أو العجز الحكومي قبل مدفوعات الفائدة)، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى الدين في الأجل القصير. وبالمثل، توجد عوامل أكثر تلقائية كالركود الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بسبب انخفاض مقام النسبة (إجمالي الناتج المحلي). ولكن إذا كان ارتفاع الدين (أي تجاوزه لحد أقصى معين) يؤدي إلى تراجع النمو فيما عدا الأجل القصير، من المتوقع أن نشهد نموا ضعيفا ليس فقط في العام التالي لتجاوز نسبة الدين الحد الأقصى، ولكن في الأعوام اللاحقة أيضا.

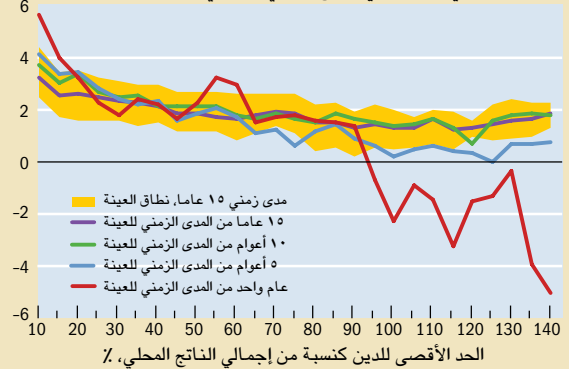
## منظور الأجل الأطول

ويبين الرسم البياني ٢ أداء النمو في نفس الفترات على مدى زمني أطول مدته خمس سنوات وعشر سنوات وخمس عشرة سنة. ومقارنة بمدى زمني مدته سنة واحدة، يكون الأداء أقل تأثرا بارتفاع الدين في مدى زمني مدته خمس سنوات، ويقل التأثير كثيرا في الأجل الأطول على مدى عشر سنوات وخمس عشرة سنة. وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع الدين لا يزال مقترنا بتراجع النمو، ولكن أصبح لا يوجد حد أقصى واضح لنسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي يؤدي تجاوزه إلى تراجع حاد في النمو. ويتضح من ذلك أن التأثير الملاحظ خلال مدى زمني مدته عام هو تأثير مؤقت يعكس على الأرجح انخفاضا في النمو أدى إلى ارتفاع الدين وليس ارتفاعا في الدين أدى إلى انخفاض النمو. ويعزز هذا الرأي ما لوحظ من أن ضعف العلاقة بين النمو والدين خلال الفترات الزمنية الأطول أجلا ليس انعكاسا للتراجع الحاد في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي الذي يعقب تجاوز حدود الدين المرتفعة. فرغم أن نسبة الدين عادة ما تنكمش بالفعل عند وصولها إلى مستويات مرتفعة للغاية، فإن هذه العملية تتم ببطء شديد.

الرسم البياني ٢

### الأجل الأطول يبدو أفضل

بعد مرور خمسة أعوام أو عشر أعوام أو خمسة عشر عاما من تجاوز الحد الأقصى للدين، يسجل النمو معدلات أعلى كثيرا من معدلاته بعد سنة واحدة. (نصيب الفرد في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٪)



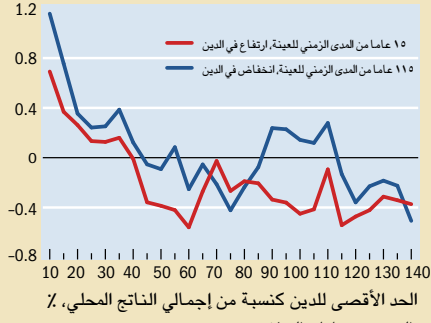
المصدر: حسابات المؤلفين.

ملحوظة: الجزء المظلل مقياس لتشتت النتائج الفردية على مدى ١٥ عاما. وهو ما يُطلق عليه نصف المدى الربيعي. أي المدى الذي يمثل الخمسين بالمائة الوسطى في العينة. وتغطي العينة ٣٤ اقتصادا متقدما خلال الفترة من ١٨٧٥ إلى ٢٠١١.

#### الرسم البياني ٤

##### نمو متساو

الاقتصادات عالية الاستدانة تسجل نموا مساويا تقريبا للنمو في البلدان النظرية منخفضة الاستدانة. (نصيب الفرد في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، الانحراف عن المتوسط)



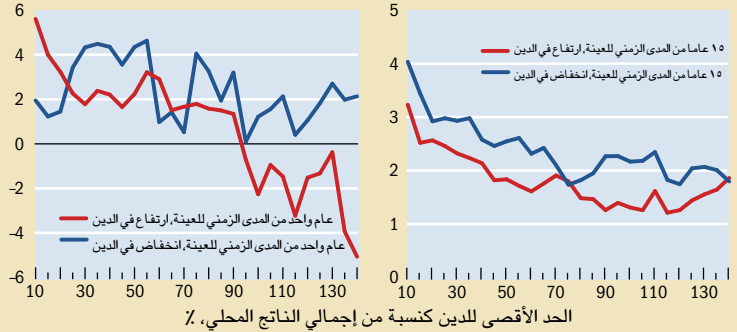
المصدر: حسابات المؤلفين. ملحوظة: تغطي العينة ٣٤ اقتصادا متقدما خلال الفترة من ١٨٧٥ إلى ٢٠١١.

#### الرسم البياني ٣

##### الاتجاه مهم

سواء بعد عام واحد أو ١٥ عاما من تجاوز الحد الأقصى للدين، يسجل إجمالي الناتج المحلي مستويات أفضل عندما يكون الدين على مسار متناقص لا متزايد.

(نصيب الفرد في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، %)



المصدر: حسابات المؤلفين. ملحوظة: تغطي العينة ٣٤ اقتصادا متقدما خلال الفترة من ١٨٧٥ إلى ٢٠١١.

مسار يمكن اتباعه نحو تحقيق هدف خفض نسب الدين في نهاية المطاف. ■

أندريا بسكاتوري وداميانو ساندرى خبيران اقتصاديان في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي. وجون سيمون خبير اقتصادي أول سابق في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي، ويشغل حاليا منصب نائب رئيس البحوث في بنك الاحتياطي الأسترالي.

يستند هذا المقال إلى ورقة عمل للمؤلفين بعنوان 2014 IMF Working Paper "Debt and Growth: Is There a Magic Threshold?" 14/34.

#### المراجع:

Abbas, S. M. Ali, Nazim Belhocine, Asmaa A. ElGanainy, and Mark A. Horton, 2010, "A Historical Public Debt Database," IMF Working Paper 10/245 (Washington: International Monetary Fund).

—, 2011, "Historical Patterns and Dynamics of Public Debt—Evidence from a New Database," IMF Economic Review, Vol. 59, No. 4, pp. 717–42.

Herdon, Thomas, Michael Ash, and Robert Pollin, 2013, "Does High Public Debt Consistently Stifle Economic Growth? A Critique of Reinhart and Rogoff," Political Economy Research Institute Working Paper No. 322 (Amherst, Massachusetts).

Maddison, Angus, 2003, The World Economy: Historical Statistics (Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development).

Panizza, Ugo, and Andrea F. Presbitero, 2012, "Public Debt and Economic Growth: Is There a Causal Effect?" MoFiR Working Paper No. 65 (Ancona, Italy: Money and Finance Research Group).

Reinhart, Carmen M., and Kenneth S. Rogoff, 2010, "Growth in a Time of Debt," American Economic Review, Vol. 100, No. 2, pp. 573–78.

Reinhart, Carmen M., Vincent R. Reinhart, and Kenneth S. Rogoff, 2012, "Public Debt Overhangs: Advanced-Economy Episodes since 1800," Journal of Economic Perspectives, Vol. 26, No. 3, pp. 69–86.

## لا يوجد حد أقصى ثابت

أظهر تحليلنا للبيانات التاريخية عدم وجود حد أقصى ثابت يؤدي تجاوز نسب الدين له إلى تراجع حاد في آفاق النمو متوسط الأجل. فعلى العكس، يقل الاقتران بين الدين والنمو عند ارتفاع مستويات الدين عندما لا يكون التركيز على العلاقة بينهما في الأجل القصير — لا سيما عندما تكون المقارنة بمتوسط أداء النمو في البلدان النظرية. كذلك وجدنا شواهد على أن مسار الدين له تأثير مهم على العلاقة بين مستوى الدين والنمو: فالبلدان التي شهدت مستويات دين مرتفعة ولكن متناقصة حققت معدلات نمو تاريخية مماثلة لنظرائها.

وعلى غرار الدراسات السابقة، ينطوي تحليلنا على أوجه قصور تحول دون أن يكون له انعكاسات قوية على السياسات. فعلى سبيل المثال، تسهم منهجيتنا في الحد من مشكلات العلاقة السببية العكسية في الأجل القصير (حيث ارتفاع الدين نتيجة شبه تلقائية لانخفاض النمو)، ولكنها غير قادرة على تحديد علاقة هيكلية واضحة بين الدين والنمو.

ولكن بالنظر إلى ظاهر النتائج التي توصلنا إليها، يمكن أن نرى فيها بعض الانعكاسات المهمة على السياسات. أولا، مستوى الدين مؤشر ضعيف على نتائج النمو، وبالتالي فإن الدراسات التي تهدف إلى تعزيز النمو ينبغي أن تضع في اعتبارها عوامل أخرى متنوعة. وثانيا، لا يؤثر الدين المرتفع المتناقص تأثيرا سلبيا على النمو، مما يضيف مزيدا من التفاؤل على تقييم آفاق البلدان عالية الاستدانة. وثالثا، لا يوجد حد أقصى معين للديون يؤدي تجاوزه إلى تقويض آفاق النمو، مما يعني أن الاقتصادات يمكنها التركيز على الآثار الصافية لسياسات الاستقرار في الأجل المتوسط بدلا من القلق من تجاوز الدين لحد أقصى معين في الأجل القصير وما قد ينتج عن ذلك من آثار حادة وسلبية. ومن المفترض على الأقل أن يتيح ذلك لصناع السياسات مزيدا من المرونة عند تحديد أفضل



# تكلفة اليد المغلولة

أتيش غوش وماهفاش قرشي

خارا الامبوس سانغاريدينز

ثمة مكاسب  
في ربط سعر  
الصرف — ولكن  
عدم وجود أسعار  
صرف مرنة يصعب  
معه تصحيح  
المركز الخارجي

## عقدت

مجموعة العشرين اجتماعا على مستوى وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في مكسيكو سيتي في نوفمبر عام ٢٠١٢، ذكرت فيه "إن معدل النمو العالمي الضعيف يعكس أيضا ما أحرز من تقدم محدود نحو تعزيز الطلب العالمي وإعادة توازنه... وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا التزامنا بالتحرك بخطى أسرع نحو نظم سعر صرف أكثر ارتباطا بالسوق وأسعار صرف أكثر مرونة بما يعكس الأساسيات الاقتصادية الرئيسية..."

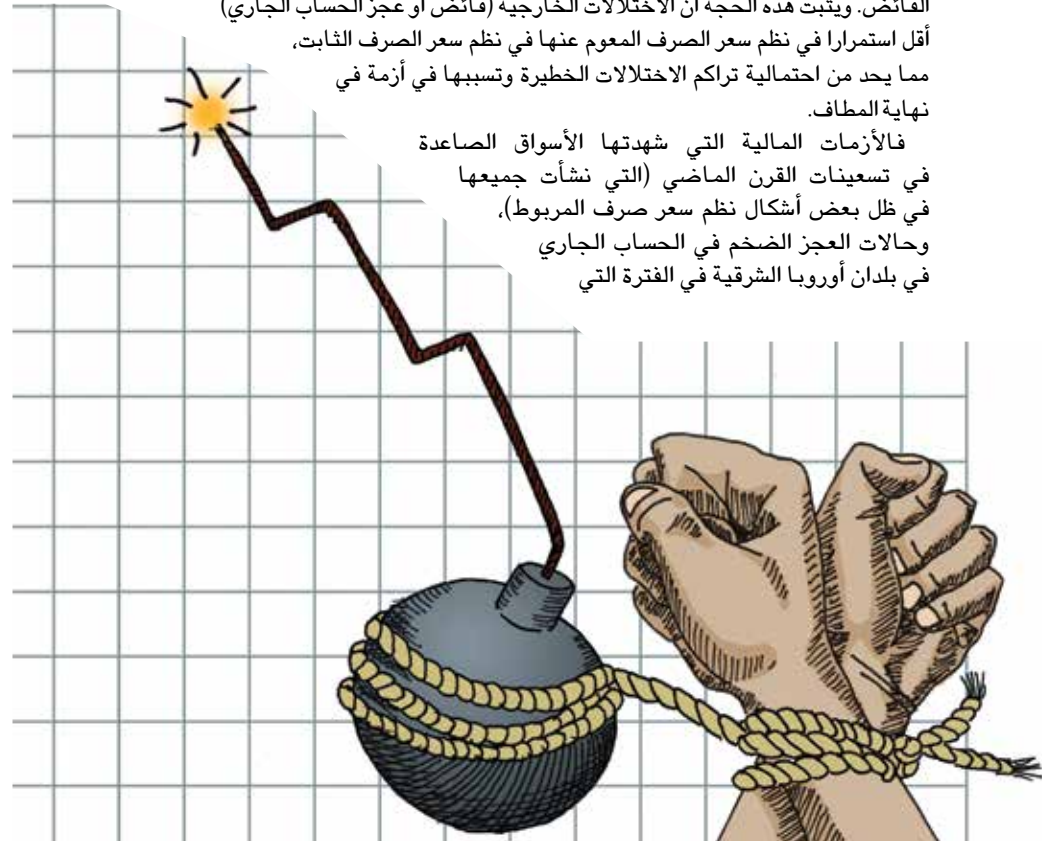
وقد ركزت المناقشات الدولية حول السياسات طويلا على أهمية مرونة أسعار الصرف في تيسير تصحيح الاختلالات الحساب الجاري. وقبل الأزمة المالية العالمية، كان محور النقاش الاختلالات العالمية وكيفية استمرارها بفعل سياسات سعر الصرف في عدد من بلدان الفائض الخارجي الكبرى الآسيوية والمصدرة للنفط. ومنذ وقوع الأزمة، وفي ظل التحديات التي تواجه العديد من اقتصادات السوق الصاعدة والاقتصادات المتقدمة في أوروبا، تجدد الاهتمام بالعلاقة بين مرونة سعر الصرف وتصحيح المركز الخارجي — على جانبي العجز والفائض.

هل ثمة علاقة بين مرونة سعر الصرف وتصحيح المركز الخارجي؟ في أوج شهرة نظام الإدارة النقدية الذي انبثق عن اتفاقية بريتون وودز، كتب العالم الاقتصادي الكبير ميلتون فريدمان (١٩٥٣) أنه في ظل تطبيق أسعار الصرف المرنة "تحدث التغييرات (في سعر الصرف) على نحو سريع وتلقائي ومستمر يؤدي عادة إلى تحركات تصحيحية قبل تراكم الاضطرابات وحوادث الأزمات".

وهكذا، ففي بلدان العجز، تنخفض قيمة العملة، فيستعيد البلد قدراته التنافسية وينخفض العجز. وفي بلدان الفائض، ترتفع قيمة العملة، ويقل الفائض. أما في حالة تطبيق أسعار صرف ثابتة، يقع عبء التصحيح بالكامل في بلدان العجز على أسعار السلع وعوامل الإنتاج التي يصعب انخفاضها، بينما لن تكون هناك آلية تصحيح ملزمة في بلدان الفائض. ويثبت هذه الحجة أن الاختلالات الخارجية (فائض أو عجز الحساب الجاري)

أقل استمرارا في نظم سعر الصرف المعوم عنها في نظم سعر الصرف الثابت، مما يحد من احتمالية تراكم الاختلالات الخطيرة وتسببها في أزمة في نهاية المطاف.

فالأزمات المالية التي شهدتها الأسواق الصاعدة في تسعينات القرن الماضي (التي نشأت جميعها في ظل بعض أشكال نظم سعر صرف المربوط)، وحالات العجز الضخم في الحساب الجاري في بلدان أوروبا الشرقية في الفترة التي



فعلى سبيل المثال، لم تتجاوز درجة تقلبات سعر الصرف بين الولايات المتحدة والصين، التي تمثل حوالي ١٥٪ من تجارة الولايات المتحدة، نصف نقطة مئوية خلال العقد الماضي، بينما بلغت حوالي ٢,٥ نقطة مئوية إلى ٣ نقاط مئوية مقابل بعض أكبر الشركاء

## الاختلافات التجارية يكون تصحيحها أكثر تباطؤاً للغاية في نظم الربط المباشر وغير المباشر منها في نظم سعر الصرف المعوم.

التجاربيين الآخرين، مثل كندا وألمانيا واليابان والمكسيك (راجع الرسم البياني ٢، اللوحة الأولى). وإذا كان لمرونة سعر الصرف أي أهمية، ينبغي أن يختلف سلوك ميزان التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة والصين عن موازين التجارة الثنائية الأخرى مع الولايات المتحدة. وهذا صحيح بالفعل على ما يبدو: فقد كان عجز الولايات المتحدة مقابل البلدان الأخرى عرضة للتقلبات، في حين أن العجز مقابل الصين كان في تزايد دائم، حيث تضاعف ثلاث مرات تقريبا خلال العقد السابق (انظر الرسم البياني ٢، اللوحة الثانية).

وهناك أمثلة أخرى أيضا. فتصنف بلدان منطقة اليورو على سبيل المثال في نظم التصنيف الحالية إما كنظم سعر صرف معوم (رغم أن ٦٠٪ من معاملاتها التجارية تتم بين بعضها البعض) أو نظم سعر صرف ثابت (رغم أن ٤٠٪ من معاملاتها التجارية تتم مع بلدان مقابل سعر صرف معوم). إذ يتم تصنيف البلدان التي تربط عملاتها بعملة ارتكاز كنظم سعر صرف ثابت، حتى وإن كانت أسعار صرفها متقلبة مقابل عملات أكبر الشركاء التجاريين. ونظرا لهذا التفاوت في العلاقات بين مختلف الشركاء التجاريين، ليس من المستغرب أن استخدام تصنيف موحد ومركب لنظم أسعار الصرف قد يؤدي إلى نتائج مضللة.

سبقت الأزمة المالية العالمية، والجهود المستمرة في بعض بلدان منطقة اليورو مثل اليونان والبرتغال وإسبانيا، جميعها مؤشرات على ما نشأ عن ربط سعر الصرف من تأخر وصعوبة أكبر في تصحيح المركز الخارجي. ومن المثير للانتباه في واقع الأمر أن معظم ترتيبات صندوق النقد الدولي الأخيرة مع بلدان كانت تطبق شكلا من أشكال نظم سعر الصرف الموجه قبيل وقوع الأزمة في عام ٢٠٠٧ (انظر الرسم البياني ١).

ويتفق هذا النمط مع نتائج عدة دراسات تجريبية وجدت اقترانا قويا بين أسعار الصرف المربوطة وإمكانية التعرض للأزمات، والتحول المفاجئة في مركز الحساب الجاري، وتدهور النمو (مثل دراسة Milesi-Ferretti and Razin, 1996 ودراسة Ghosh, Ostry, and Qureshi, 2014). وهكذا، فإن عدم مرونة سعر الصرف الاسمي يمنع تلقائيا تصحيح المركز الخارجي في الوقت المناسب حتى تتراكم الاختلالات الضخمة وتؤدي إلى أزمة.

ورغم ما يبدو من قوة هذه الحجة، من المستغرب أن نجد شواهد منهجية قليلة ومتضاربة على أن ربط أسعار الصرف يعوق — وتعويم سعر الصرف يبسر — تصحيح المركز الخارجي. ففي دراسة Chinn and Wei (2013) على سبيل المثال، وهي تقوم على تحليل قطري مقارنة واسع النطاق، لم يتم التوصل إلى أي نتائج تجريبية قوية أو ثابتة تدل على وجود علاقة بين نظام سعر الصرف ومعدل انعكاس مسار اختلافات الحساب الجاري. وتشير دراسة Berka, Devreux, and Engel (2012) التي تركز على بلدان منطقة اليورو إلى أن تحركات سعر الصرف الحقيقي داخل منطقة اليورو كانت على الأقل ملائمة لضمان كفاءة تصحيح المركز الخارجي، مثلها في ذلك مثل أسعار الصرف المعومة في البلدان خارج منطقة اليورو.

وفي المقابل، تشير بعض الدراسات الأخرى — عن منطقة اليورو وعن غيرها — إلى وجود شواهد على أن مرونة سعر الصرف تؤثر بالفعل على تصحيح المركز الخارجي. فعلى سبيل المثال، تتناول دراسة Herrmann (2009) مجموعة من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، وتشير إلى أن مرونة سعر الصرف تساعد بدرجة كبيرة في زيادة معدل تصحيح أوضاع الحساب الجاري. وبالنسبة لبلدان منطقة اليورو، توصلت دراسة Berger and Nitsch (2014) بالمثل إلى أن الاختلافات التجارية ازدادت وأصبحت أكثر استمرارية منذ بدء استخدام العملة الموحدة. وفي دراسة Ghosh, Qureshi, and Tsangarides (2013) التي تركز على مجموعة كبيرة من البلدان — تشمل الاقتصادات المتقدمة واقتصادات السوق الصاعدة والاقتصادات النامية، تشير النتائج إلى أن مرونة سعر الصرف ذات أهمية كبيرة لتصحيح المركز الخارجي.

وبالتالي، من العدل أن نقول بعدم وجود توافق بين أهل الاقتصاد حول دور أسعار الصرف المرنة في تيسير تصحيح المركز الخارجي.

## التصحيح ومرونة سعر الصرف

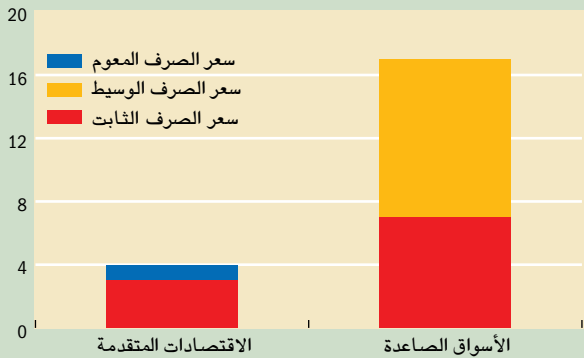
ماذا إذن؟ لماذا لا يمكن للدراسات الحالية إثبات وجود علاقة واضحة بين مرونة سعر الصرف وسهولة تصحيح المركز الخارجي؟ في اعتقادنا أن هذا يرجع إلى أن الدراسات تعتمد عموما على مقاييس مجملة أو مركبة لنظم سعر الصرف لا تميز بين درجات مرونة سعر الصرف بين مختلف الشركاء التجاريين.

وحالة الولايات المتحدة انعكاس واضح لهذه المشكلة. فالدولار الأمريكي معوم بالطبع، ومصنف على هذا النحو في التصنيفات الحالية لنظم سعر الصرف، ولكن سعر صرفه مقابل عملات العديد من الشركاء التجاريين الرئيسيين — الذين يمثلون جزءا كبيرا من الميزان التجاري الأمريكي — لا يتغير بحرية.

الرسم البياني ١

### تصحيح المشكلات

يكون تصحيح المركز الخارجي أصعب ما يكون في حالة ربط سعر الصرف. وقد أبرم صندوق النقد الدولي أغلب ترتيباته الأخيرة مع بلدان كانت تطبق شكلا من أشكال نظم سعر الصرف الموجه قبل وقوع الأزمة. (عدد الترتيبات، سبتمبر ٢٠٠٨ - سبتمبر ٢٠١٢)



المصادر: قاعدة بيانات مراقبة اتفاقات الصندوق ودراسة Ghosh, Ostry, and Qureshi (2014). ملحوظة: ما عدا الاتفاقات الوقائية التي لم يتم بموجبها سحب أي موارد من الصندوق. الاتفاقات المتعددة مع نفس البلد خلال الفترة تحسب مرة واحدة. نظام سعر الصرف في ٢٠٠٧. سعر الصرف المعوم = تعويم مستقل؛ سعر الصرف الوسيط = ربط سعر الصرف بسلة عملات، وسعر صرف زائف، وأسعار الصرف المربوطة ضمن نطاقات تقلب أفقية، وأسعار معومة موجهة؛ سعر الصرف الثابت = اتحاد العملة، ومجلس العملة، والدولة، والربط بعملة موحدة.

سعر صرفه ربطا مباشرا بعملة بلد آخر، وأكثر مرونة عندما تعوم البلدان عملاتها مقابل بعضها البعض. ويبدو الأمر كذلك بالفعل من الناحية التجريبية. فسعر الصرف الحقيقي (الثنائي) يكون أقل تقلبا على الإطلاق في ظل نظم سعر الصرف الثابت المباشر، وتليه نظم سعر الصرف الوسيط المباشر (راجع الرسم البياني ٣). ويكون سعر الصرف الحقيقي بين بلدين أكثر مرونة على الإطلاق عندما تكون عملتيهما معومتين إحداهما مقابل الأخرى.

وخلاصة القول إنه إذا صحت فرضية فريدمان، فإن تصحيح المركز الخارجي ينبغي أن يتم بمعدل أسرع في ظل نظام سعر الصرف المعوم منه في نظام سعر الصرف المربوط، وأسرع أيضا عندما يكون الربط مباشرا منه عندما يكون الربط غير مباشر (لأن نظم الربط غير المباشر تتيح درجة أكبر نسبيا من المرونة في أسعار الصرف).

### ماذا نستشف من البيانات؟

قمنا بدراسة علاقات الصرف الثنائية بجانب معلومات عن موازين التجارة الثنائية، وتوصلنا إلى نتائج تجريبية تتسق إلى حد كبير مع فرضية فريدمان. فالاختلالات التجارية يكون تصحيحها أكثر تباطؤا للغاية في نظم الربط المباشر وغير المباشر منها في نظم سعر الصرف المعوم. غير أن معدل التصحيح أسرع في نظم الربط غير المباشر منه في نظم الربط المباشر. وكشفت نتائجنا أيضا عن التالي:

- في نظم سعر الصرف المعوم على عكس نظم سعر الصرف المربوط، يكون تصحيح حالات الفائض والعجز الثنائية الضخمة أسرع كثيرا عن الاختلالات الأصغر حجما.
- في نظم سعر الصرف المعوم على عكس نظم سعر الصرف المربوط، يتسق اتجاه تحركات أسعار الصرف مع تصحيح الاختلالات، ففي البلدان التي تشهد عجزا في ميزان التجارة الثنائية، ينخفض سعر الصرف الحقيقي الثنائي، في حين تشهد بلدان الفائض ارتفاعا في سعر الصرف الحقيقي.
- زيادة حرية انتقال رأس المال تضعف العلاقة بين مرونة سعر الصرف وتصحيح المركز الخارجي نظرا لأن التدفقات الرأسمالية قد تؤدي إلى استمرار الاختلالات لفترة أطول، حتى مع تطبيق أسعار صرف مرنة. ولكن الفروق بين درجات استمرارية الاختلالات التجارية في مختلف نظم سعر الصرف تظل دالة إحصائيا حتى في الاقتصادات الأكثر انفتاحا من الناحية المالية.

وتؤكد هذه النتائج عدة "تجارب واقعية" حالات طرأت فيها عوامل

خارجية واضحة أدت إلى تغيرات في نظام الصرف بين البلدان أعقبها تغيرات في ديناميكيات موازين التجارة الثنائية فيما بينها.

فعندما أقرت فرنسا على سبيل المثال استخدام اليورو عام ١٩٩٩، أصبح أعضاء منطقة الفرنك الإفريقي مربوطين تلقائيا بجميع بلدان منطقة اليورو. وتشير النتائج إلى أن اختلالات ميزان التجارة الثنائية بين أعضاء منطقة الفرنك الإفريقي وأعضاء منطقة اليورو أصبحت أكثر استمرارا منذ ذلك الحين.

وبالمثل، حولت ليتوانيا عملة ارتكاز ترتيبات مجلس العملة في عام ٢٠٠٢ من الدولار الأمريكي إلى اليورو، ومنذ ذلك الحين أصبحت اختلالات ميزان التجارة مع الولايات المتحدة أقل استمرارية وأصبحت اختلالاتها مقابل بلدان منطقة

لذلك، وتحريا للدقة في تحديد أثر نظم سعر الصرف المربوط على تصحيح المركز الخارجي، يتعين دراسة هذه العلاقة باستخدام بيانات الشركاء التجاريين الذين يربط البلد عملته بعملاتهم. وقمنا لهذا الغرض بجمع بيانات إضافية عن أسعار الصرف بين ١٨١ بلدا وشركائها التجاريين خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١١، وقمنا بتحليل العلاقة بين نظام سعر الصرف والتصحيح الخارجي في ضوء العلاقات الثنائية بين أزواج البلدان.

وتتضمن مجموعة بياناتنا تصنيفا ثلاثيا لنظام سعر الصرف الثنائي — ثابت ووسيط بين الثابت والمعوم والمعوم. لكل بلد مقابل كل من شركائه التجاريين (لمزيد من التفاصيل، راجع دراسة Ghosh, Qureshi, and Tsangarides قيد الإصدار). وبالنسبة لنظم سعر الصرف الثابت وسعر الصرف الوسيط بين الثابت والمعوم (يشار إليها باسم "نظم سعر الصرف المربوط")، فرقنا بين العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين أزواج البلدان. ويُقصد بنظم الربط المباشر ربط عملة بلد ما بعملة بلد آخر (عملة ارتكاز). أما نظم الربط غير المباشر فتنشأ بين البلدان التي تربط عملاتها بعملة ارتكاز موحدة أو بعملات ارتكاز متعددة مربوطة بعملة ارتكاز موحدة. لذلك تصنف ليتوانيا مثلا بأنها في علاقة ربط مباشر ببلدان منطقة اليورو نظرا لأن اليورو هو عملة ارتكاز ترتيباتها مع مجلس العملة، في حين أنها في علاقة ربط غير مباشر مع البلدان التي تربط عملاتها باليورو (مثل بلغاريا). ومن بين مختلف علاقات الصرف الثنائية التي قمنا بدراستها، من المتوقع أن يكون سعر الصرف الاسمي — بافتراض جمود الأسعار — وسعر الصرف الحقيقي أقل مرونة في ظل نظم سعر الصرف الثابت عنها في نظم سعر الصرف الوسيط (وبالطبع، نظم سعر الصرف المعوم)، نظرا لأن الأخيرة تنطوي على درجة أكبر من الحركة في سعر الصرف الاسمي. وما بين نظم الربط المباشر وغير المباشر، يتوقع أن يكون سعر الصرف أكثر مرونة في نظم الربط غير المباشر (لأنه على سبيل المثال إذا كانت نظم الربط المباشر تعني تثبيت سعر التعادل في حدود ١٪ بالموجب أو السالب، فإن الربط غير المباشر بين بلدين يربطان عملتيهما مباشرة بعملة ارتكاز موحدة قد يتحرك بنسبة ٢٪ بالموجب أو السالب). ولذلك فإن سعر الصرف يكون أقل مرونة عموما عندما يربط بلد ما

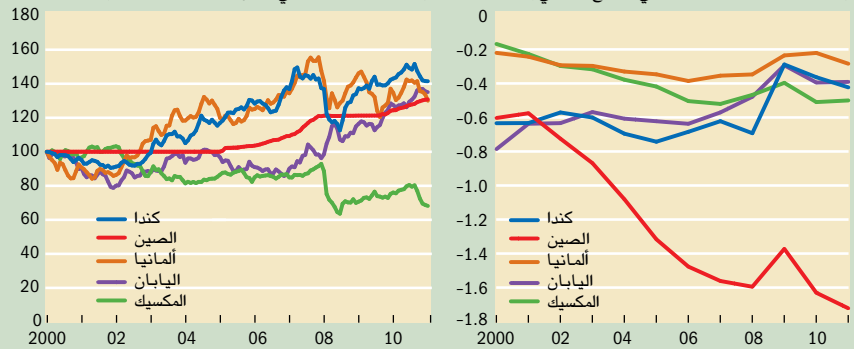
الرسم البياني ٢

### المرونة مهمة

مرونة أسعار الصرف مهمة للغاية، كما يتضح من التفاوت الكبير بين أنماط أسعار الصرف وموازن التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة وأكبر شركائها التجاريين.

(سعر الصرف الاسمي، المؤشر، ٢٠٠٠-١٠٠)

(ميزان التجارة، ٪ من إجمالي الناتج المحلي)

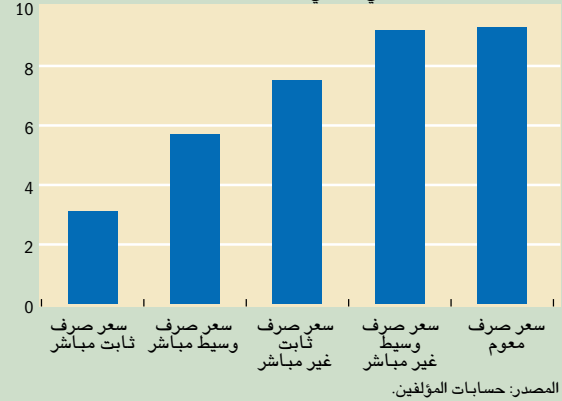


المصادر: تقديرات المؤلفين استنادا إلى قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وقاعدة بيانات نظام نشرات المعلومات لدى صندوق النقد الدولي.



## الحد من الخيارات المتاحة

يكون سعر الصرف أقل مرونة على الإطلاق في البلدان التي تربط سعر صرفها ربطا مباشرا بعملة بلدان أخرى، ويكون أكثر مرونة على الإطلاق في البلدان التي تعوم عملاتها مقابل بعضها البعض. (تقلبات سعر الصرف الحقيقي الثنائي، % سنويا)



الصرف. ويشير مصطلح التخفيض الخارجي إلى تغيير في سعر التعادل الاسمي (مثل تخفيض عملة منطقة الفرنك الإفريقي في عام ١٩٩٤) يهدف إلى تصحيح الأسعار النسبية للصادرات والواردات، بما يؤدي إلى انخفاض فوري في سعر الصرف الاسمي. أما التخفيض الداخلي، فهو مماثل في تأثيره لتأثير تخفيض سعر الصرف الاسمي على سعر الصرف الحقيقي، ولكن من خلال انخفاض مستوى الأسعار المحلية (مثل الاستراتيجية التي اتبعتها لاتفيا وبعض بلدان منطقة اليورو خلال الأزمة الأخيرة). ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعديل هيكل الضرائب (من خلال تحويل الضرائب من العمل إلى الاستهلاك على سبيل المثال) أو خفض تكلفة الإنتاج (من خلال تخفيض الأجور على سبيل المثال).

وقد يكون الأمر صعبا بالنسبة للتخفيض الخارجي، لا سيما في ظل آثار "الميزانية العمومية" — أي وجود ديون ضخمة مقومة بالعملة الأجنبية في القطاع العام أو الخاص — التي قد تؤثر على التعافي الاقتصادي وترغم البلد في نهاية المطاف على التخلي عن ربط عملتها. ومن المرجح أن يكون التصحيح بطيئا ومرهقا في ظل التخفيض الداخلي، لا سيما إذا كان القطاع الخاص يواجه ديونا ضخمة وقيودا مالية.

الخيار صعب في الحالتين، ويستلزم تقييما دقيقا للمنافع والمخاطر وخيارات السياسات قبل أن يغل البلد يديه بنظام سعر صرف مربوط. ■

أتيش غوش مدير مساعد، وماهفاش قرشي خبير اقتصادي، وتشارلامبوس سانغاريديز خبير اقتصادي أول، وجميعهم في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي.

## المراجع:

Berger, Helge, and Volker Nitsch, 2014, "Wearing Corset, Losing Shape: The Euro's Effect on Trade Imbalances," *Journal of Policy Modeling*, Vol. 36, No. 1, pp. 136–55.

Berka, Martin, Michael Devereux, and Charles Engel, 2012, "Real Exchange Rate Adjustment In and Out of the Eurozone," *American Economic Review*, Vol. 102, No. 3, pp. 179–85.

Chinn, Menzie, and Shang-Jin Wei, 2013, "A Faith-based Initiative Meets the Evidence: Does a Flexible Exchange Rate Regime Really Facilitate Current Account Adjustment?" *Review of Economics and Statistics*, Vol. 95, No. 1, pp. 168–84.

Friedman, Milton, 1953, "The Case for Flexible Exchange Rates," in his *Essays in Positive Economics* (Chicago: University of Chicago Press), pp. 159–203.

Ghosh, Atish R, Mahvash S. Qureshi, and Charalambos Tsangarides, 2013, "Is the Exchange Rate Regime Really Irrelevant for External Adjustment?" *Economics Letters*, Vol. 118, No. 1, pp. 104–09.

———, forthcoming, "Friedman Redux: External Adjustment and Exchange Rate Flexibility," *IMF Working Paper* (Washington: International Monetary Fund).

Ghosh, Atish R., Jonathan D. Ostry, and Mahvash S. Qureshi, 2014, "Exchange Rate Management and Crisis Susceptibility: A Reassessment," *IMF Working Paper 14/11* (Washington: International Monetary Fund).

Herrmann, Sabine, 2009, "Do We Really Know That Flexible Exchange Rates Facilitate Current Account Adjustment? Some New Empirical Evidence for CEE Countries," *Deutsche Bundesbank Research Centre Discussion Paper Series 1, Economic Studies No. 22/2009* (Frankfurt).

Milesi-Ferretti, Gian Maria, and Assaf Razin, 1996, "Sustainability of Persistent Current Account Deficits," *NBER Working Paper 5467* (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

اليورو أكثر استمرارية. وأخيرا، فرغم أن التحول من النظام النقدي الأوروبي/آلية سعر الصرف الأوروبية إلى استخدام عملة اليورو لم يؤد إلى تراجع كبير في تقلبات أسعار الصرف الثنائية في هذه البلدان، توجد بالفعل بعض الشواهد على أن اختلافاتها التجارية أصبحت أكثر استمرارية.

وعموما، تؤكد نتائجنا — استنادا إلى بيانات السلاسل الزمنية المقطعية والتجارب الواقعية — أن ربط أسعار الصرف يعوق تصحيح المركز الخارجي. كذلك تلقي نتائجنا الضوء على ثراء وتداخل علاقات الصرف بين البلدان، وهو أمر ينبغي وضعه في الاعتبار في دراسة مرونة أسعار الصرف وسرعة تصحيح المركز الخارجي. لذلك نجد على سبيل المثال أنه بالرغم من أن الدولار الأمريكي والدولار النيوزيلندي واليورو جميعهم عملات معومة، يشير تحليلنا إلى أن معدل تصحيح المركز الخارجي سيكون أسرع في نيوزيلندا منه في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي يمكنها بدورها تصحيح مركزها الخارجي على نحو أسرع مقارنة ببلدان منطقة اليورو. والسبب في ذلك أن عملات شركاء التجارة الرئيسيين لنيوزيلندا غير مربوطة بعملتها، في حين أن عددا من شركاء التجارة للولايات المتحدة يربطون عملاتهم بالدولار الأمريكي، وتستخدم بلدان منطقة اليورو بالطبع عملة موحدة — إلى جانب حجم التبادل التجاري الهائل فيما بينها.

## خيارات السياسات

ما هي خيارات السياسات المتاحة للتصحيح والحفاظ على القدرات التنافسية في البلدان التي ترغب في ربط سعر الصرف لأسباب اقتصادية أو سياسية؟

في حالة تطبيق أسعار صرف اسمية ثابتة، يستلزم تحرك سعر الصرف الاسمي مرونة في الأسعار. لذلك يكمن الحل في إزالة أوجه الجمود الهيكلي في سوق العمل وسوق المنتجات (من خلال زيادة المنافسة وتطبيق إصلاحات مالية تشجع العمل على سبيل المثال)، وتطبيق سياسات نقدية وسياسات مالية عامة تحوطية للمساعدة أساسا في منع تقويم سعر الصرف الحقيقي بأعلى من قيمته الواقعية. وبالنسبة للبلدان التي تعاني من اختلافات خارجية حادة وصعوبات في الحصول على تمويل خارجي وتسعى سعيا حثيثا لاستعادة قدراتها التنافسية، يكون الاختيار بين التخفيض "الخارجي" و"الداخلي" لسعر

# صلاحية أوسع

لويس جاكوميه وتوماسو مانثيني — غريفولي

هناك ضغوط على  
البنوك المركزية  
تدفعها لتوسيع  
نطاق بيانات  
التضخم المعلنة  
لتشمل الأهداف  
المنوطة بالسياسة  
مثل التوظيف والنمو

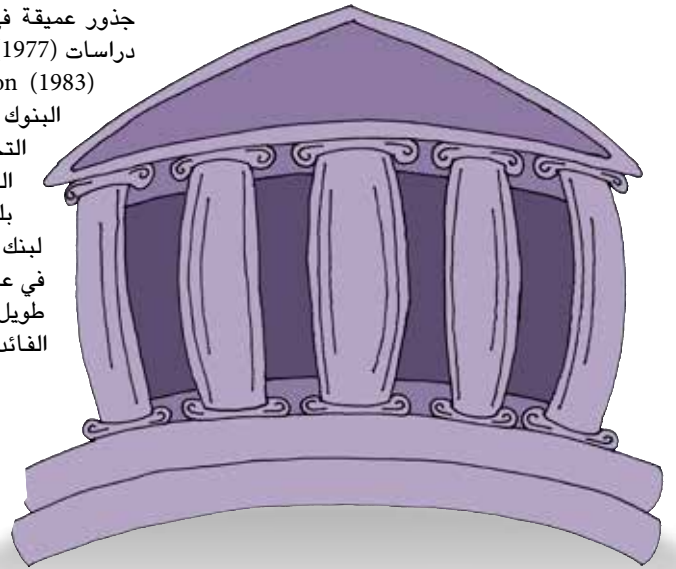
غير أن هذه الصلاحية الأوسع نطاقا سوف تتعارض لا محالة مع الاعتبارات السياسية، وقد يرى مسؤولو البنوك المركزية غير المنتخبين أن استقلاليتهم مقيدة. ويتناول هذا المقال القنوات التي يمكن أن تضعف من خلالها هذه الاستقلالية — وما يترتب على ذلك من تكاليف. ويبين أن منح البنوك المركزية درجة أقل من الاستقلالية قد تكون له مبررات جيدة حسب الصلاحية الممنوحة لها، لكن الترتيبات القانونية والمؤسسية ينبغي أن تحمي جوهر الاستقلالية السياسية النقدية — وهو الأمر الذي كان له تأثير جيد للغاية في احتواء التضخم.

وبينما قد ترى بعض البنوك المركزية أن صلاحياتها قد زادت، فقد ترى أخرى أنها قلت. وفي بيئة تواجه فيها الحكومات صعوبات مالية ربما تكون شديدة، قد تتعرض البنوك المركزية إلى ضغوط كبيرة لتخفيف توترات التمويل — عن طريق الحفاظ على انخفاض أسعار الفائدة على سبيل المثال. وينبغي على البنوك المركزية أن تستعد لمواجهة هذه الضغوط.

## جذور الاستقلالية

إن قيمة منح البنوك المركزية الاستقلالية عن السلطات الحكومية عند وضع السياسة النقدية لها جذور عميقة في النظرية الاقتصادية. فقد أظهرت دراسات Barro و Kydland and Prescott (1977) و Rogoff (1985) and Gordon (1983) أن البنوك المركزية المستقلة تميل إلى تجنب التحيز التضخمي الذي يحدث نتيجة التدخل السياسي النفعي. وقال توني بليز، عند اقتراحه منح الاستقلالية لبنك إنجلترا عندما أصبح رئيسا للوزراء في عام ١٩٧٧، إنه بات "مقتنعا منذ وقت طويل أن قيام السياسة بتحديد أسعار الفائدة يعد خلطا للاقتصاد بالسياسة."

في العقود التي سبقت الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، أصبحت قناعة البلد تلو الآخر بأنه من أجل تحقيق استقرار الأسعار، ينبغي على البنوك المركزية أن تركز على هذا الهدف فقط وأن تعمل بشكل مستقل عن السلطات السياسية التي غالبا ما تكون ذات آفاق زمنية قصيرة. لكن تراجع هذا التوافق في الآراء إلى حد ما في السنوات الأخيرة، حيث بدأت السلطات وغيرها في إعادة تقييم الدور الذي ينبغي أن تقوم به البنوك المركزية. وقد اقترح عدد من الأكاديميين والمحليين منح البنوك المركزية صلاحية أوسع لتعزيز أهداف التضخم. وربما يكون الاقتراح الأكثر واقعية هو قيام البنوك المركزية بدور فعال في الحفاظ على الاستقرار المالي، وتجنب الأزمات المالية النظامية من خلال الحد من النمو الائتماني المفرط ومن الاقتراض. وسوف يتطلب ذلك من البنك المركزي تجاوز الدور الذي يؤديه اليوم وهو تنظيم البنوك المنفردة. ويقترح البعض منح البنوك المركزية صلاحية مزدوجة ومتساوية للسيطرة على التضخم بجانب دعم التوظيف الكامل والنمو. فبموجب الصلاحيات الحالية، لا تهتم البنوك المركزية بالتوظيف والنمو إلا بقدر تأثيرهما على التضخم.



**المساءلة:** في العديد من البلدان، يتحدد هدف السياسة النقدية من جانب الحكومة ويُنظر إليه عادة على أنه يسهم في تحقيق الصالح الاجتماعي غالباً. ولذلك، تتخلى البنوك المركزية عن "الاستقلالية في تحديد الهدف" لكنها تحافظ على "الاستقلالية في تحديد الأداة" بالقدر الذي يمكنها من تحديد وإدارة أدوات السياسة التي تستخدمها لتحقيق الهدف. ومن المثير للاهتمام أنه سواء تمتعت البنوك المركزية بالاستقلالية في تحديد الأداة أو الاستقلالية في تحديد الهدف والأداة، فلا يبدو أن ذلك يؤثر بشكل كبير على تحقيق أهدافها (دراسة Bayoumi and others, 2014). وفي كثير من الأحيان، تقوم البنوك المركزية بإبلاغ الحكومة والكونغرس بقراراتها وبما تحرزها من تقدم نحو تحقيق أهدافها.

### توسيع نطاق الصلاحيات

قد ترى البنوك المركزية أن صلاحياتها تزداد. فقد يُطلب منها القيام بدور أنشط في دعم الاستقرار المالي وقد يتعين عليها الاستجابة بشكل أكثر فعالية عندما ينحرف الناتج والتوظيف عن المستوى الممكن.

وقد تتجاوز مسؤولية البنوك المركزية تجاه الحفاظ على الاستقرار المالي دور الجهة التنظيمية والرقابية، وهو المنهج الأكثر شيوعاً اليوم والذي يركز على ضمان سلامة المؤسسات المالية المنفردة، مثل البنوك. وقد تصبح البنوك المركزية أطرافاً رئيسية في تصميم وتنفيذ ما يسمى سياسة السلامة الاحترازية الكلية التي تهدف إلى معالجة المخاطر التي تهدد النظام ككل وليس فقط المؤسسات المنفردة (راجع "حماية الكل" في عدد مارس ٢٠١٢ من مجلة التمويل والتنمية). وحتى إذا تم وضع سياسات السلامة الاحترازية الكلية خارج حدود البنك المركزي، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من جانب السياسة النقدية وربما تستكمل مع ارتفاع أسعار الفائدة في أوقات اليسر للمساهمة في الحد من نمو الائتمان والاقتراض.

وهناك درجة أقل من الوضوح بشأن ما إذا كان ينبغي على البنوك المركزية أن تزيد من اهتمامها بالنمو الاقتصادي والتوظيف. فالبعض يرى أن التحول مبرر، في إشارة إلى أن المفاضلة بين التضخم والتوظيف أضعف مما كانت عليه في الماضي — نظرية منحنى فيليبس القديمة القائمة على أن ارتفاع مستوى التوظيف يكون مصحوباً بارتفاع التضخم والعكس صحيح. وبالفعل انخفض التضخم إلى حد كبير عن المستوى المتوقع خلال الأزمة الأخيرة رغم الركود الحاد للغاية، لكننا ما زلنا لا نعرف ما يكفي عن الأسباب. وقد تكون الأسباب الكامنة وراء ذلك مؤقتة أو تخص بلدان معينة. أو قد يقوم التضخم على ركيزة ثابتة بسبب سنوات استهداف مستوى الأسعار العام وإعطاء وزن أقل للنمو والتوظيف. وإذا صح ذلك، فإن التركيز المتزايد على النمو والتوظيف بسبب استقرار التضخم قد لا يحقق النتائج المرجوة؛ بل قد يحد من مبرر القيام بذلك. غير أنه من المرجح أن يواجه صناع السياسات النقدية ضغوطاً لتحويل اهتمامهم نحو النمو والتوظيف. وقد تأتي بعض هذه الضغوط من القادة السياسيين النفعيين الذين يرغبون في دعم قصير المدى من السياسة النقدية لتعزيز النمو في فترة الانتخابات.

### مخاطر تقويض الاستقلالية

قد يؤدي توسيع نطاق صلاحية البنوك المركزية إلى تدهور الخصائص الثلاثة التي تيسر استقلالية البنوك المركزية. ومن ثم، قد يُضعف ذلك من قدرة السياسة النقدية على الحفاظ على استقرار الأسعار.

وقد أثبتت استقلالية البنك المركزي إلى حد كبير فعاليتها في تحقيق معدل تضخم منخفض والمحافظة عليه. وكان هناك توثيق شامل للارتباط الوثيق بين ارتفاع درجة الاستقلالية وانخفاض التضخم (Cukierman, 2008). وتعد أمريكا اللاتينية مثالاً على ذلك. فالمنطقة تشهد اليوم واحداً من أدنى معدلات التضخم وأكثرها استقراراً في العالم، رغم وجود عدد قليل من الاستثناءات. ويتناقض ذلك بشكل حاد مع تاريخها الذي شهد معدلات تضخم مرتفعة للغاية — وصلت إلى أكثر من ٥٠٠٪ في عام ١٩٩٠ — قبل أن تمنح معظم بلدان أمريكا اللاتينية الاستقلالية لبنوكها المركزية.

إن مسألة جعل البنوك المركزية مستقلة ليست واضحة. فالجمهور يجب أن تكون لديه ثقة كبيرة في قدرة البنك على ممارسة صلاحياته وفي المنافع التي سوف تعود على المجتمع. ومن غير المعتاد، من الناحية الظاهرية، أن تتركز صلاحيات توجيه الاقتصاد في يد مؤسسة تحكمها سلطات تفتقر إلى دعم رسمي وشعبي واسع. ويبدو أن هناك ثلاث خصائص رئيسية سهلت استقلالية البنوك المركزية وساهمت في مصداقيتها:

**إطار واضح للسياسة النقدية:** تستخدم البنوك المركزية أدوات محددة (أسعار فائدة قصيرة الأجل) لتحقيق هدف قابل للقياس (التضخم). وقد أتاح ذلك للجمهور مراقبة تصرفات البنوك المركزية، والأهم من ذلك، تقييم نجاحها في تحقيق هدفها.

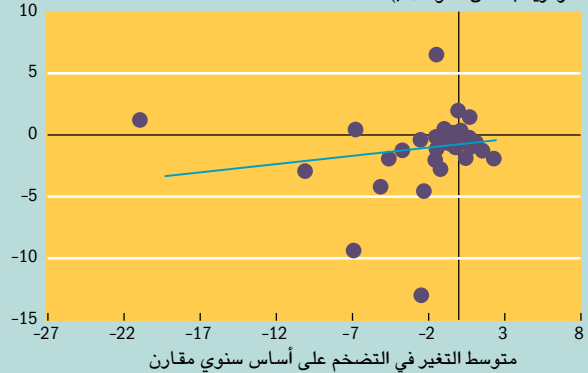
**الأداء:** غالباً ما يبدو سجل أداء البنوك المركزية الناجح في الحد من التضخم تمهيداً لاستقلاليتها القانونية (راجع الرسم البياني ١). ومن ثم، كما سبقت الإشارة، يبدو أيضاً أن استقلالية البنوك المركزية قد ساهمت في طول أمد التضخم المنخفض من خلال حماية البنوك المركزية من التدخل السياسي.

الرسم البياني ١

### جودة الأداء في البداية

نجحت عدة بنوك مركزية بالفعل في مكافحة التضخم قبل أن تصبح مستقلة من الناحية القانونية.

(متوسط التغيير في التضخم على أساس سنوي مقارن بعد استقلالية البنوك المركزية بخمس سنوات، ٪)



المصدر: دراسة Bayoumi and others, 2014.  
ملحوظة: يبين الربع الأيسر العلوي عدد البلدان التي انخفض فيها معدل التضخم قبل استقلالية البنوك المركزية لكنه ارتفع بعد ذلك. ويبين الربع الأيمن العلوي عدد البلدان التي ارتفع فيها معدل التضخم قبل وبعد استقلالية البنوك المركزية. ويبين الربع الأيمن السفلي عدد البلدان التي ارتفع فيها معدل التضخم قبل استقلالية البنوك المركزية. ويبين الربع الأيسر السفلي عدد البلدان التي انخفض فيها معدل التضخم قبل وبعد استقلالية البنوك المركزية. وهناك ٤٢ اقتصاداً متقدماً ونامياً ومن اقتصادات الأسواق الصاعدة في العينة.



وسوف تقل فعالية استخدام السياسة النقدية في تحفيز النمو والتوظيف في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حيث يتأثر الأداء الاقتصادي غالبا بالصدمات الخارجية (كالتغيرات في أسعار السلع الأولية أو أسعار الفائدة الأمريكية). وعلاوة على ذلك فإن توسيع نطاق صلاحية البنوك المركزية لتشمل النمو الاقتصادي

## عدم تحقيق نمو اقتصادي مستمر ومستوى مرتفع من التوظيف سيؤثر سلبا على مصداقية البنوك المركزية.

قد يزيل الضغوط عن الإصلاحات المطلوبة في قطاعات أخرى. وبالتالي فإن عدم تحقيق نمو اقتصادي مستمر ومستوى مرتفع من التوظيف سيؤثر سلبا على مصداقية البنوك المركزية. وقد يؤدي توسيع نطاق الصلاحية إلى تقويض المساءلة. فالقرارات المتعلقة بالاستقرار المالي قد لا يُنظر لها دائما على أنها تسهم في تحقيق الصالح الاجتماعي لأنها تؤثر بشكل مباشر وواضح على إعادة توزيع الثروة، وقرارات الإنفاق، والنتائج، وأرباح القطاع المالي، والتكاليف المصرفية. فعلى سبيل المثال، إذا قرر البنك المركزي تشديد نسب القرض إلى القيمة، فإن ما ينتج عن ذلك من زيادة مبلغ الدفعة المقدمة المطلوبة لشراء منزل سوف يزيد من صعوبة حصول الأسر منخفضة ومتوسطة الدخل على الائتمان في المدى القصير. وبطبيعة الحال، يؤثر التضخم أيضا على توزيع الدخل بين المدخرين والمقترضين، صغارا وكبارا. لكن هذه الآثار تقل القدرة على ملاحظتها بشكل مباشر عندما يكون التضخم منخفضا وتكون سلبية بشكل واضح على المجتمع بأسره عندما يكون التضخم مرتفعا. وبالتالي تكون الموافقة على هدف التضخم المنخفض المقبول اجتماعيا أسهل مقارنة بهدف الاستقرار المالي.

وقد يرغب المسؤولون الحكوميون في المشاركة بصورة مباشرة في الصلاحية الأوسع الممنوحة للبنوك المركزية. وقد يرغب أعضاء الحكومة بصورة مشروعة في أن يكون لهم رأي، بل ومقعد في لجان صنع القرار بالبنوك المركزية والتي تتناول في مناقشاتها النمو الاقتصادي وقد يكون لها انعكاسات على دافعي الضرائب أو انعكاسات واضحة على إعادة التوزيع — على سبيل المثال عند تكليف البنك المركزي بمسؤولية حل الأزمات.

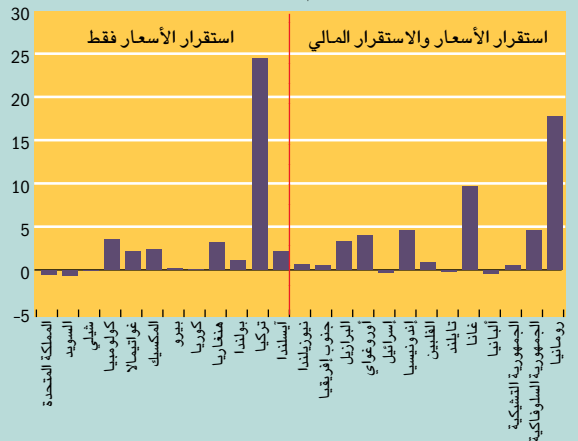
وفي حين أن تشديد الرقابة السياسية على البنك المركزي قد يكون لها ما يبررها بالنسبة لبعض القرارات، فمن المهم الحفاظ على استقلاله في تحديد أدوات السياسة النقدية على الأقل. وسوف يعني ذلك حماية هيكل صنع قرارات السياسة النقدية من التدخل السياسي — على سبيل المثال تشكيل لجان مستقلة لصنع القرارات لها أهداف واضحة ومنفصلة والفصل الواضح، بقدر الإمكان، بين الأدوات التي تكافح التضخم وتلك التي تدعم الاستقرار المالي. وسوف يكون الاتصال الواضح ضروريا أيضا، لا سيما عندما يؤثر قرار السياسة النقدية على شؤون الاستقرار المالي أو يتأثر بها. والمهمة تبدو سهلة، وإن كانت تثير روح التحدي. غير أنها سوف تبدو أصعب بكثير إذا ما أضيف الناتج والتوظيف صراحة إلى مزيج الصلاحية.

وقد يجد الجمهور أن مراقبة البنك المركزي أصعب في ظل اتساع صلاحيته. فرغم أنه من السهل قياس معدل التضخم ومقارنته بالهدف الذي حدده البنك المركزي، فإن الاستقرار المالي صعب القياس بطبيعته. أما ما يمكن قياسه فهو عدم الاستقرار — وهو تحديدا ما ترغب البنوك المركزية في اجتنابه. وإلى جانب ذلك، قد تكون هناك حالة التباس عامة لأن الأدوات المستخدمة في دعم استقرار النظام قد تتغير بمرور الوقت وقد تتداخل مع تلك المستخدمة في السياسة النقدية — على سبيل المثال في حالة استخدام أسعار الفائدة، التي تعد إحدى أدوات السياسة النقدية المستخدمة في التأثير على التضخم، في المساعدة على وقف نمو الائتمان ضمن الجهود المبذولة للحفاظ على الاستقرار المالي. وقد تأتي الاستقلالية تحت المجهر إذا تعثر أداء البنوك المركزية، وهو ما قد يحدث في ظل تعدد الصلاحيات. ولا يوجد دليل على أن الدور التنظيمي للبنوك المركزية كان له أي تأثير على نجاح السياسة النقدية، وتحديدًا في حالة وجود إطار راسخ للسياسة النقدية — كاستهداف التضخم (راجع الرسم البياني ٢). لكن إذا كانت الصلاحيات تشمل الاستقرار المالي، فقد تفقد البنوك المركزية مصداقيتها — نتيجة صدمات خارجية أو عدوى أو من خلال قنوات غير متوقعة — رغم ما تبذله من جهود لاحتواء أزمة مالية. وسوف تزداد المخاطر التي تهدد مصداقية البنوك المركزية نتيجة ضعف الأداء إذا تمت مساءلتها عن النمو والتوظيف. فمن الواضح أن السياسة النقدية يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي في المدى القصير، لكن هذا التأثير سوف يضعف بشكل ملحوظ بمرور الوقت بسبب بدء تأثير سياسات أخرى، لا سيما تلك التي تؤثر على أسواق العمل والإنتاجية. وسوف يكون من الصعب جدا فصل تأثير السياسة النقدية عن تأثير العوامل الأخرى عند تقييم أداء البنوك المركزية.

الرسم البياني ٢

### لا اختلاف

في كل البلدان التي تستهدف التضخم، سواء كانت صلاحية البنك المركزي تشمل التضخم فقط (اللوحة اليسرى) أو التضخم والتنظيم/الرقابة (اللوحة اليمنى)، لم يختلف أداء التضخم تقريبا. (متوسط الانحراف عن هدف التضخم، ٢٠٠٠-٢٠٠٦)



المصدر: Bayoumi and others, 2014. ملحوظة: في المملكة المتحدة، تغيرت صلاحية بنك إنجلترا في وقت لاحق لتشمل التنظيم/الرقابة على البنوك والتضخم. ويشمل الاستقرار المالي التنظيم و/أو الرقابة على البنوك. وبالنسبة للبنوك المركزية التي تستهدف استقرار الأسعار، بلغ متوسط الانحراف عن الهدف ٢,١٦٪ فقط، أما بالنسبة للبنوك المركزية التي تستهدف استقرار الأسعار والاستقرار المالي، فقد بلغ ٢,٤٩٪. وتمتد الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٦.

## استمرار هيمنة اعتبارات المالية العامة

ربما يكون أسوأ سيناريو لاستقلالية البنك المركزي هو ذلك الذي يؤدي فيه حدوث أزمة في المالية العامة إلى وضع أهداف وعمليات السياسة النقدية في مرتبة أدنى من الحاجة إلى دعم خزائن الحكومة — وهي حالة يُطلق عليها هيمنة اعتبارات المالية العامة. وفي هذه الحالة المتطرفة، تفقد السياسة النقدية استقلاليتها، ويتم حصر دورها في الحفاظ على انخفاض أسعار الفائدة من أجل خفض تكاليف الاقتراض الحكومي.

وعندما تسود اعتبارات المالية العامة، يتمثل أحد المخاطر في فقدان السيطرة على التضخم. فقد ترتفع التوقعات التضخمية بمجرد إدراك الأسواق أن هناك تغييرا في هدف البنك المركزي وأن مستويات المالية العامة غير قابلة للاستمرار. ولا يتناول هذا المقال ما إذا كانت مستويات المالية العامة على أعتاب الاستمرارية في الاقتصادات المتقدمة. لكن من الواضح أنها خاضعة لضغوط — فقد ارتفعت نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة من ٦٠٪ إلى أكثر من ١٠٠٪ بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٣ (IMF, 2013). غير أن معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية خفضت نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي وأبقت عجز المالية العامة تحت السيطرة، وهو ما أتاح لها المجال لموازنة بعض الآثار التي خلفتها الأزمة العالمية.

وربما يتمثل الخطر الأكثر وضوحا في اعتقاد الأسواق أن السياسة النقدية قد أدارت ظهرها لهدفها التقليدي وهو دعم المالية العامة. وهو خطر مرتفع بوجه خاص في البلدان التي تحتفظ بنوكها المركزية بميزانيات كبيرة للغاية — من خلال البرامج الكبيرة لشراء السندات مثلا. وسوف يتحقق هذا الخطر أيضا إذا قررت البنوك المركزية استهداف أسعار فائدة أطول أجلا في المستقبل. فقد لا تتمكن البنوك المركزية من إقناع الأسواق بأن مشترياتها من السندات الأطول أجلا كانت بدافع تحقيق أهداف السياسة النقدية أو الاستقرار المالي، وليس أهداف المالية العامة. ومن الواضح أن هذه المخاوف تزداد بزيادة حجم ديون البلدان وأجال السندات المشتراة.

وسوف يكون الفهم الخاطئ لتغيير أهداف السياسة النقدية مكلفا. وينبغي على السياسة النقدية زيادة أسعار الفائدة بقدر أكبر من ذي قبل لإحداث نفس الأثر المحقق للاستقرار الاقتصادي. ومن بين الكم الهائل من الأدلة التي تشير إلى تكلفة علاوة مخاطر التضخم،

## قد تصبح هيمنة اعتبارات المالية حقيقة واقعة في البلدان التي لا تبني احتياطات وقائية في أوقات اليسر.

يشير بعضها إلى أن البنوك المركزية التي تفرض قيودا أكثر صرامة على شراء السندات الحكومية تُظهر أداء أفضل للتضخم (راجع الرسم البياني ٣).

وقد تصبح هيمنة اعتبارات المالية حقيقة واقعة في البلدان التي لا تبني احتياطات وقائية في أوقات اليسر استعدادا لأوقات العسر. لذلك، ينبغي على البنوك المركزية الاستعداد لمواجهة الضغوط الكبيرة التي تمارس للإبقاء على ارتفاع معدلات التضخم وتخفيف الضغوط على المالية العامة. وكما لا يخفى، ينبغي تسوية المناقشات مع الحكومة بشكل تعاوني، ربما مع بعض الدعم من البنوك المركزية من أجل اتخاذ تدابير ملموسة وذات مصداقية لتحقيق أهداف استمرارية القدرة على تحمل الدين في الأجل المتوسط. غير أن مستوى التعاون المطلوب جديد ويتعين بناؤه خلال بعض الوقت. وأيا كان الإطار، فإن الشفافية والتواصل يشكلان عنصرا رئيسيا للحفاظ على مصداقية البنك المركزي والاستقرار الاقتصادي. ■

لويس جاكوميه نائب رئيس قسم، وتوماسو مانشيني - غريغولي خبير في القطاع المالي، وكلاهما من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Barro, Robert, and David Gordon, 1983, "A Positive Theory of Monetary Policy in a Natural Rate Model," The Journal of Political Economy, Vol. 91, No. 4, pp. 589–610.

Bayoumi, Tamim, Giovanni Dell'Ariccia, Karl Habermeier, Tommaso Mancini-Griffoli, and Fabián Valencia, 2014, "Monetary Policy in the New Normal, IMF Staff Discussion Note 14/3 (Washington: International Monetary Fund).

Cukierman, Alex, 2008, "Central Bank Independence and Monetary Policymaking Institutions: Past, Present, and Future," European Journal of Political Economy, Vol. 24, No. 4, pp. 722–36.

International Monetary Fund (IMF), 2013, Fiscal Monitor (Washington, October).

Jácome, Luis I., Marcela Matamoros-Indorf, Mrinalini Sharma, and Simon Townsend, 2012, Central Bank Credit to the Government: What Can We Learn from International Practices? IMF Working Paper 12/16 (Washington: International Monetary Fund).

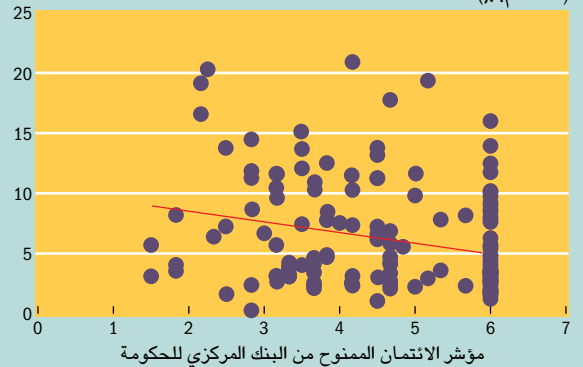
Kydland, Finn, and Edward Prescott, 1977, "Rules Rather Than Discretion: The Inconsistency of the Optimal Plans," The Journal of Political Economy, Vol. 85, No. 3, pp. 473–91.

Rogoff, Kenneth, 1985, "The Optimal Degree of Commitment to an Intermediate Monetary Target," The Quarterly Journal of Economics, Vol. 100, No. 4, pp. 1169–89.

الرسم البياني ٣

### لا تقرض للحكومة

عندما تؤخذ جميع العوامل في الاعتبار، يعد أداء التضخم أفضل في البلدان التي تقوم فيها البنوك المركزية بتشديد القيود على شراء السندات الحكومية.



المصادر: دراسة Jácome and others, 2012، وتقدير "الإحصاءات المالية الدولية" الصادر عن صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يتراوح مؤشر الائتمان الممنوح من البنك المركزي للحكومة بين ١، عدم وجود أي قيود على إقراض البنك المركزي للحكومة، و٦، حظر إقراض البنك المركزي للحكومة. وتحتوي العينة على ١٣٨ بنكا مركزيا. وتكون الحسابات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ١٪. وتمتد الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٨.



مركز اتصال تابع لأحد المواقع الإلكترونية التي تباع تذاكر في مدينة بيجين الصينية.

# قطاع الخدمات ليس من الجيل القديم

براكاش لونغانا وسوراب ميشرا

**أصبحت الخدمات الآن تكتسب احتراماً كأساس للتجارة العالمية الحديثة**

والراقصون في الأوبرا، إلخ." وإلى يومنا هذا، كما تتحدث كريستينا رومر، وهي من خبراء الاقتصاد، بنبرة يشوبها أسى في مقالة افتتاحية لجريدة "نيويورك تايمز" قائلّة إن "هناك شعور سائد بأن إنتاج أشياء حقيقية أفضل من تقديم خدمات" (دراسة 2012، Romer).

وتعامل آخرون مع الخدمات، ليس باعتبارها عديمة الفائدة من الناحية الاجتماعية وإنما كقطاع يتعرض لتحديات بصورة ما. وفي بحث شهير أجراه عام ١٩٦٧ خبير الاقتصاد الأمريكي ويليام بومول، ساند الرأي الذي يقول إن قطاع الخدمات هو قطاع مقاوم لتحسن الإنتاجية. وذكر أن تقديم خدمات — مثل الوجبات في المطاعم وقص الشعر والكشوف الطبية — يقتضى إجراء معاملات وجهاً لوجه. وهي لا تنماشى بسهولة مع مسائل توحيد المقاييس والتجارة، التي تمثل مصدر نمو الإنتاجية ومن ثم الدخل. ولم تعد هذه الصورة تمثل انعكاساً عادلاً لقطاع الخدمات. والعمل في مجال الخدمات اليوم

**في** عام ١٩٨٨، أطلقت شركة جنرال موتورز حملة إعلانية استخدمت فيها عبارة طنانة لا تُمضى من الذاكرة: "هذه أولدزموبيل ليست من الجيل القديم. إنه الجيل الجديد من سيارات أولدز". ولم تنماشى صورة السيارة مع تحولها من مركبة رصينة إلى سيارة ذات تقنية عالية وذوق رفيع. وكان بإمكان قطاع الخدمات أن يستخدم مثل هذه الحملة الإعلانية: فهو أيضاً في حاجة إلى تغيير صورته كي يتماشى مع التحول الذي شهده العقد الماضي. وسيارة أولدزموبيل لم تفلحها، لكن قطاع الخدمة موجود ليبقى — وبالفعل، فحصته من الوظائف على مستوى العالم تبلغ ٦٠٪.

إن التحيز ضد قطاع الخدمات عميق الجذور. فينظر إليه البعض باعتبارها الأخ عديم الفائدة لقطاعات الاقتصاد الأخرى مثل الزراعة والصناعة التحويلية. وتسأل آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" عن القيمة الاجتماعية التي يقدمها "رجال الكنيسة والمحامون والأطباء والأدباء بكل أنواعهم، واللاعبون والمهرجون والموسيقيون والمغنيون في الأوبرا



الصناعات التحويلية (دراسة Summers, 2013). ويمكن الآن فصل عدد متزايد من الخدمات: فنشاط الخدمة الواحدة يمكن أن ينقسم إلى عدة مهام تتم في مواقع جغرافية مختلفة. وأورد سميث وصفا مشهورا لطريقة زيادة إنتاجية مصنع دبابيس إذا تقرر عدم قيام عامل واحد بكل المهام التي تدخل في صناعة دبوس، وأن ينفذها عدد من العاملين بحيث يتخصص كل منهم في مهام معينة ثم يتبادلوا إنتاج عملهم. ويشهد كثير من قطاعات أنشطة الخدمات اليوم عملية مماثلة من التخصص والتبادل. وكما في حالة السلع، يمكن رفع إنتاجية قطاعات الخدمات نتيجة للتخصص (زيادة الدقة في تقسيم العمل) والحجم (انخفاض تكلفة وحدة الإنتاج).

وأدى فصل الخدمات إلى فتح وجهات يمكن استغلالها في الاقتصادات النامية (المصطلح المستخدم في هذا المقال للإشارة إلى الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل) وكذلك الاقتصادات المتقدمة (راجع الخريطة). وبرغم صعوبة قياس تجارة الخدمات، يبدو أن حصة الاقتصادات النامية من تصدير الخدمات في العالم ارتفعت من حوالي ١٤٪ في ١٩٩٠ إلى ٢٥٪ في ٢٠١١. وحتى برغم قياسها من قاعدة أدنى بكثير، فإن نمو تصدير الخدمات تجاوز تصديرها من الاقتصادات المتقدمة (راجع الرسم البياني ٢).

وأوضحت دراسات أجريت مؤخرا أن البلدان متوسطة الدخل بدأت تصدر خدمات كانت تصدرها عادة الاقتصادات المتقدمة. علاوة على ذلك، هناك علاقة ارتباط موجبة بين هذا التطور المتزايد في قطاع الخدمات ونمو الاقتصادات النامية، بعد تحييد أثر محددات النمو المعيارية الأخرى. ودائما ما تنشأ صعوبة في تحديد علاقة سببية، لكن النتائج تشير إلى وجود قناة جديدة لنمو الاقتصادات النامية، وخاصة الاقتصادات متوسطة الدخل مثل ماليزيا (دراسة Mishra, Anand, and Lundstrom, 2011، ودراسة Spatafora, 2012).

## في خدمتك

اعتبرت النظريات الاقتصادية التقليدية للتحويل الهيكلي — التي وضعها كتاب معروفون أمثال نيكولاس كالدور وراغانور نوركسي وأرثر لويس — أن التصنيع هو المحرك الرئيسي لتوفير فرص العمل

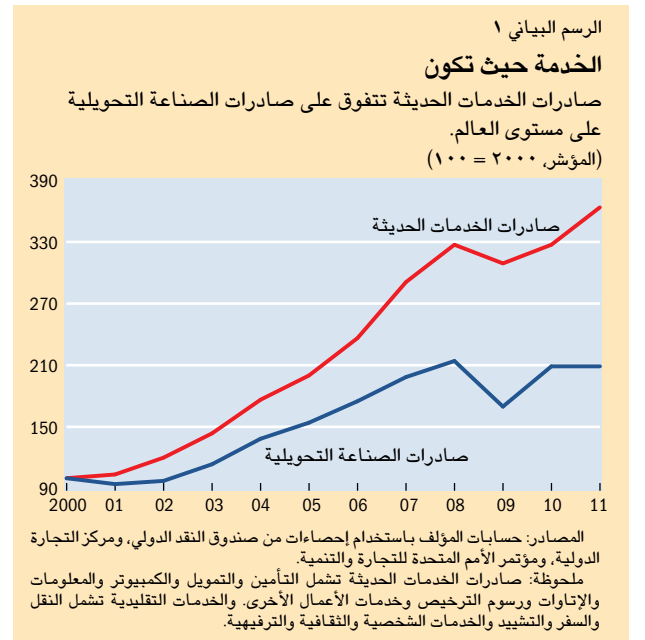
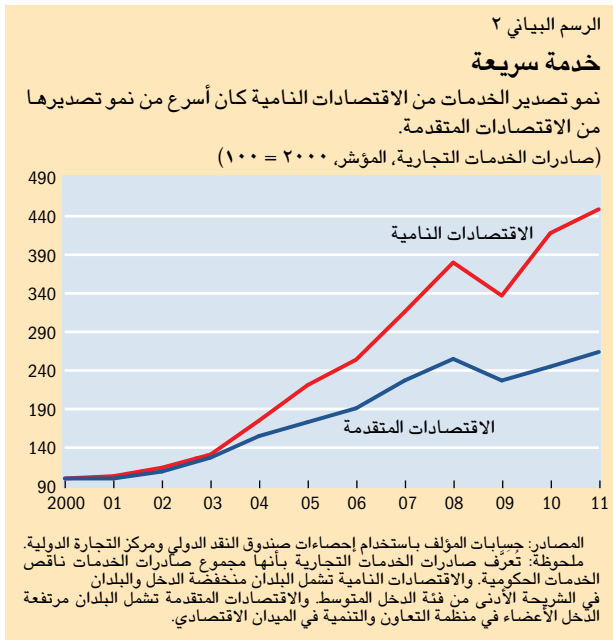
يشمل عددا قليلا من الوظائف التي ربما كان حتى سميث سيرى أن لها جدوى. وازدادت تجارة الخدمات ضمن الحدود الوطنية للبلدان المختلفة وعبرها. وأصبح كثير من قطاعات الخدمات اليوم عالي التقنية ويدفع أجورا عالية. وتوارت بصورة متزايدة طبيعة العلاقة بين قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات كأخوين متنافسين، وأصبحت جزءا من عائلة مترابطة تحقق قيمة. بل واكتسب دور قطاع الخدمات أهمية بالغة أكثر من أي وقت مضى في نجاح تشغيل الصناعة التحويلية، مفندا الحجج التي تذهب إلى أنه يتعين على البلدان أن تختار بين أحد القطاعين.

## إمكانية التداول والحماسة للتكنولوجيا

لا يزال قص الشعر يعني الحاجة إلى الذهاب إلى محل الحلاقة في المنطقة. ولكن كثير من الخدمات الأخرى لم يعد يتطلب قرب مقدم الخدمة من عميله. ولم يعد أحد يحتاج إلى الذهاب إلى بنك محلي لصرف أمواله: فالخدمات المالية أصبحت عالمية. ويمكن اليوم تقديم كثير من خدمات الاستشارات، مثل التصميم المعمارية، من أي مكان. وبينما معظم خدمات الرعاية الطبية لا تزال تقتضي زيارة الطبيب، فتقديم الخدمات الطبية — ومنها الجراحة في بعض الحالات — أصبح يجري الآن من أماكن بعيدة بشكل متزايد. وخير دليل على هذا التحول هو تنامي حصة قطاع الخدمات في الصادرات العالمية. وعلى مدى العقد الماضي، حقق تصدير الخدمات الحديثة نموا فاق صادرات الصناعة التحويلية في أنحاء العالم (راجع الرسم البياني ١).

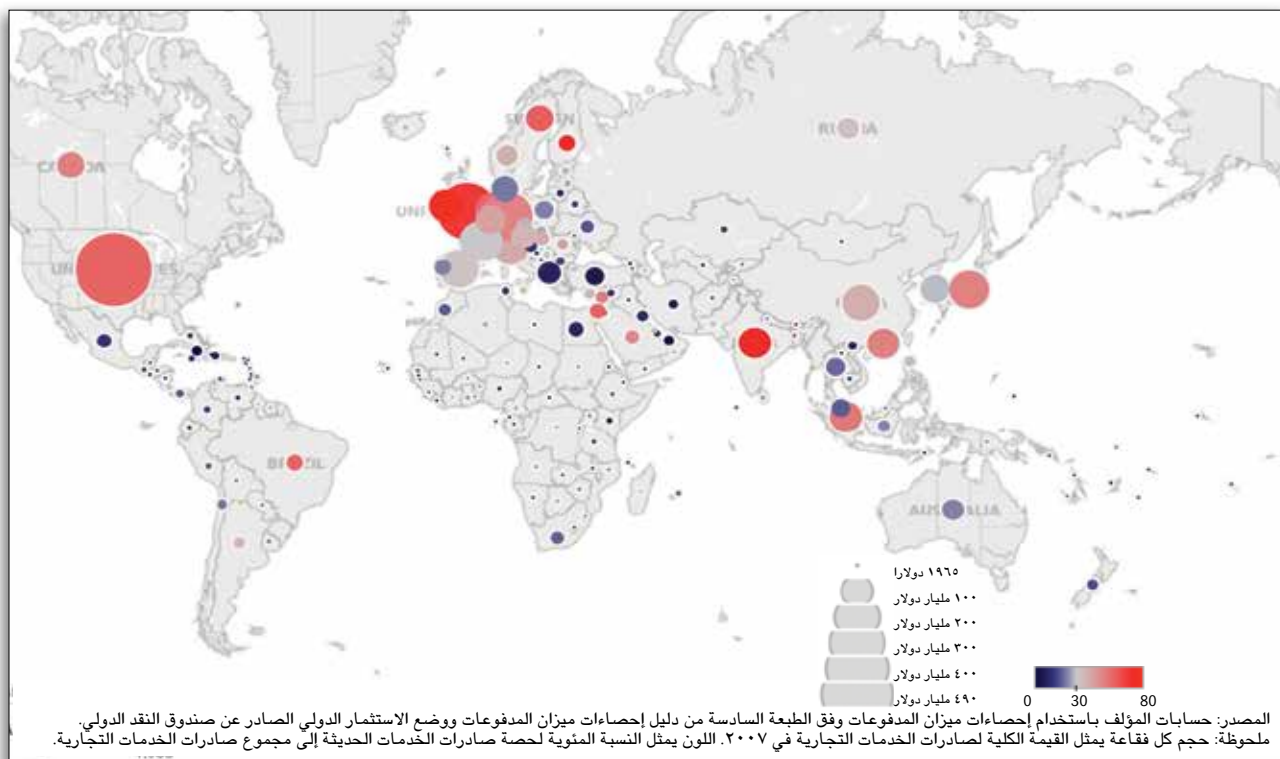
أما ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فهي السبب الرئيسي وراء تزايد إمكانات تداول الخدمات. وأصبح تقديم خدمات على أساس المنافسة الحرة ممكنا داخل حدود البلدان وعبرها بفضل انخفاض تكاليف الاتصال بسرعة، وزيادة استخدام الإنترنت في أنحاء العالم، وسرعة انتشار خدمات الإنترنت عريضة النطاق. وباستخدام شبكات الاتصال، يمكن نقل منتجات الخدمات بصورة تكاد تكون فورية عبر مسافات طويلة. ومجموعة أنشطة الخدمات التي يمكن تحويلها إلى خدمات رقمية وعولمتها أخذه في الاتساع، ما بين معالجة مطالبات التأمين وسداد الضرائب وحتى كتابة السجلات الطبية والتعليم من خلال تقديم الدورات التدريبية عبر شبكة الإنترنت.

وبدورها، اجتمعت التكنولوجيا والتجارة المتزايدة لتحسين الإنتاجية في قطاع الخدمات، وإن كان ليس بنفس درجة قطاع



## نشر الثروة

يتركز تصدير الخدمات بدرجة أكبر في الولايات المتحدة وأوروبا ولكن أهميته أخذت في الاتساع في الاقتصادات الصاعدة.



وما أكثر الأمثلة. فشركة فيديرال إكسبريس، وهي مثال واضح، تستطيع من خلال نظام إرسال وتتبع يُعتمد عليه أن تضمن وصول منتجات الشركات إلى عملائها. ومن الأسماء المشهورة والمعروفة في عالم الأعمال روكويل أوتوميشن، المتخصصة في صيانة وتصليح منتجات التشغيل الآلي في كل الصناعات الكبرى تقريبا. ومثال أبسط من ذلك هو "رابوس"، وهي "المدينة الخيالية للتسوق عبر الإنترنت" التي سمحت لمنتجات الأحذية بتحويل التسوق لشراء أحذية من التعامل مع "موظفي المبيعات (وهم عادة من الذكور — ولا نود أن نمعن التفكير في السبب) الذي يحملون أكواما من الصناديق" إلى معاملة تحقق "الراحة والخصوصية للعميل كما في غرفة معيشته" (دراسة 2009، Jacobs).

### خدمة وابتسام

وبينما تتمسك بعض الشركات بعنصر واحد من عناصر سلسلة العرض وتعهد بكل العناصر الأخرى إلى شركات أخرى، كثير منها يتبنى استراتيجية التكامل الرأسي التي يتحكم من خلالها في أجزاء متعددة في سلسلة القيمة. وتجمع الأنشطة عموما في سلسلة القيمة المضافة للشركة ضمن ثلاث فئات: مرحلة الإنتاج الأولى وتشمل التصميم والبحوث الأساسية والتطبيقية، وتسويق المحاولات الإبداعية، والأنشطة في المرحلة المتوسطة وتشمل الصناعة التحويلية وتقديم خدمات موحدة، والأنشطة في المرحلة النهائية وتتألف من التسويق وإدارة العلامة التجارية وخدمات ما بعد البيع.

ولفت رام مودامبي رائد علم الإدارة الانتباه إلى أن الكثير "من الشركات يجمع بين المزايا التنافسية للمواقع الجغرافية وموارده ومجالات اختصاصه للوصول إلى الحد الأقصى من المزايا التنافسية" (دراسة 2008، Mudambi). وأحد الأنماط المشتركة هي

وتحقيق النمو. ولا يزال الدفع نحو النمو بقيادة الصناعة التحويلية قائما حتى يومنا هذا (راجع على سبيل المثال دراسة Lin, 2011، ودراسة Rodrik, 2011). ولكن زيادة الاعتماد المتبادل بين قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات من شأنه أن يضع في وقت قريب نهاية للجدل الدائر حول تغليب أحدهما على الآخر.

ومن الحقائق البديهية المعروفة في قرية السيليكون في كاليفورنيا منذ وقت طويل هي أن "٧٠٪ من الأجهزة عبارة عن برمجيات" — وهو إقرار ميكروالارتباط بين مبيعات أجهزة الكمبيوتر وخدمات البرمجيات. وهي ظاهرة تمتد الآن إلى ما هو أبعد من صناعة الكمبيوتر. وأصبحت الخدمات هي الصمغ اللاصق الذي يربط بين كثير من سلاسل عرض الصناعات التحويلية. ويتوقف نجاح كثير من السلاسل على الخدمات التي تعتمد عليها، من البحوث والتطوير في بداية المنتج وحتى التوزيع والتصليح عند استكمالها.

وإدراكا لهذا الاعتماد المتبادل، تتحول الشركات في الوقت الحالي من "بيع المنتجات إلى بيع مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات التي تحقق قيمة"، وهو تطور تشير إليه الدراسات الأكاديمية بعبارة "تقديم الصناعة التحويلية للخدمات" (of servitization manufacturing) (دراسة Baines, Lightfoot, and Smart, 2011). وليس هذا المصطلح ولا ممارسة بيع شركات الصناعة التحويلية للخدمات بالأمر الجديد. إنما الجديد هو حجم الممارسة — وانتشارها بين شركات الاقتصادات المتقدمة وشركات الأسواق الصاعدة على حد سواء — وتغير موقف المديرين من النظر إلى الخدمات باعتبارها شرا لا بد منه إلى رؤيتها كسمة ضرورية تساعد على تلبية رغبات العملاء. وأصبحت الشركات اليوم أكثر استعدادا لتجميع المنتجات والخدمات من بائعين آخرين إذا كان ذلك سيساعدها على بناء علاقة مع عملائها والحفاظ عليها.

”شكل الابتسامة“ الذي يصور كيفية تحقيق القيمة المضافة وتستخدمه الشركات للفصل بين الأنشطة عالية القيمة المضافة والأنشطة

## أصبحت الشركات اليوم أكثر استعدادا لتجميع المنتجات والخدمات من بائعين آخرين.

منخفضة القيمة المضافة (راجع الرسم البياني ٣). ومن الأمثلة المبكرة والبارزة — وإن كان خلافية أيضا — الموقع الجغرافي لسلسلة القيمة المضافة لشركة نايك (Nike)؛ حيث تركز الشركة الأم في ولاية أوريغون في الولايات المتحدة على التصميم والتسويق، بينما تنسق الإنتاج من خلال شبكة خارجية من الموردين منخفضي التكلفة. ولم تتمكن حملة إعلانية من إنقاذ أولدزموبيل، ولكن جنرال موتورز حافظت على إنتاجها من سيارات بونتياك ليمانز من خلال اختيار مواقع التصميم والتسويق في اقتصادات متقدمة والتجميع في اقتصادات أسواق صاعدة.

والأنباء السارة هي بدء تغير التوجه نحو اختيار مواقع العمليات ذات القيمة المضافة العالية في الاقتصادات المتقدمة وربط الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة بالاقتصادات النامية (دراسة Mudambi, 2007, 2008). وبدأت الشركات — خاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة الناضجة — تلحق بالركب فيما يتعلق ببعض الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية. والآن أصبحت الشركات في الأسواق المتقدمة تقلل الأجزاء القياسية بدرجة أكبر من أنشطتها ذات القيمة المضافة العالية وتنقلها إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة. وخير دليل على ذلك انتشار مكاتب الاستشارات في مجال الأعمال ومكاتب معالجة المعرفة وانتعاش التجارة الإلكترونية وتجار التجزئة عبر شبكة الإنترنت في الأسواق الصاعدة في أنحاء الشرق الأوسط والبرازيل والصين والهند وسنغافورة.

### أسعداء معا؟

لجني ثمار هذه الاتجاهات العامة، فحتى الاقتصادات النامية التي لا تزال أمامها إمكانات كبيرة في مجال الصناعة التحويلية، يجب أن تنمي خدماتها وفق أحدث التطورات. وتحتاج شركات الصناعة التحويلية هذه الخدمات لكي تربطها بسلاسل القيمة العالمية وتطور قدراتها التنافسية في أنشطة أكثر اعتمادا على المهارات على امتداد سلسلة القيمة. وربما كان بعض البلدان قادرا على استخدام

ميزته التنافسية من حيث تكاليف العمالة ليصبح من مصدري بعض منتجات الخدمات الوسيطة أو النهائية. وفي بلدان أخرى، قد تفرض الخدمات حواجز أقل أمام الدخول مقارنة بالصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال أو توفر طريقا لتوظيف المرأة أسهل من الخيارات الأخرى المتاحة. وكان في استطاعة بلدان مثل ماليزيا الاستفادة من عولمة الخدمات والنجاح من فخ الدخل المتوسط المحتمل (دراسة Flaaen, Ghani, and Mishra, 2013).

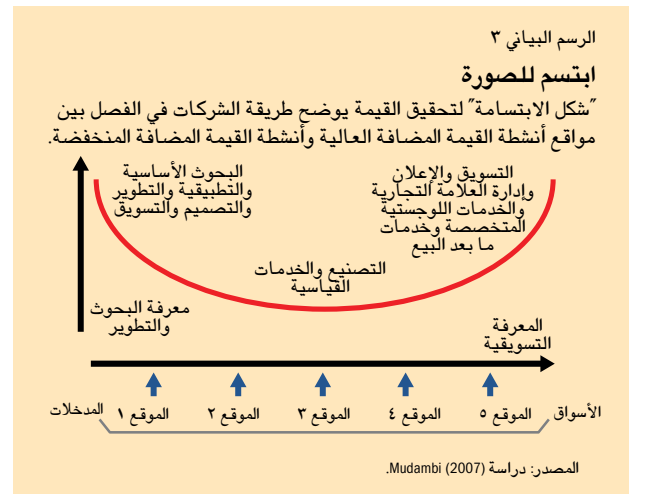
والأنباء السارة هي أن انتشار قطاع الخدمات — وتصدير الخدمات — في الاقتصادات النامية تفوق على نمو تكنولوجيا المعلومات في الهند الذي يُضرب به المثل كثيرا. فلننظر إلى ثورة الهواتف المحمولة التي أحدثت تحولا في الخدمات المالية في كثير من البلدان الإفريقية، وصناعة الأفلام النيجيرية، وتصميم الألعاب في كمبوديا، والخدمات المحاسبية في سريلانكا، وشركات الموارد البشرية في أوطيبي.

والحكايات عن التحول الهيكلي كثيرا ما تقارن بين الصناعة التحويلية والخدمات وبين الاقتصادات المتقدمة والنامية. وبينما من المؤكد أن قوى الصراع موجودة، وربما كانت الحكاية تمر بمرحلة تغير الآن: فتحول قطاع الخدمات يعطي أملا، في بعض الحالات على الأقل، في إمكانية التعايش السلمي. ■

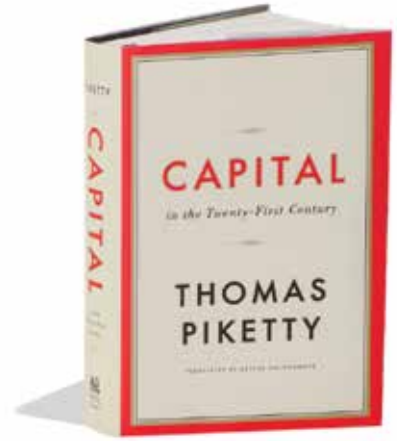
براكاش لونغانني مستشار، وسوراب ميشرا مسؤول بحوث، وكلاهما من إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.

### المراجع:

- Anand, Rahul, Saurabh Mishra, and Nikola Spatafora, 2012, “Structural Transformation and the Sophistication of Production, IMF Working Paper 12/159 (Washington: International Monetary Fund).
- Baines, Tim, Howard Lightfoot, and Palie Smart, 2011, “Servitization within Manufacturing: Exploring the Provision of Advanced Services and Their Impact on Vertical Integration,” Journal of Manufacturing Technology Management, Vol. 22, No. 7, pp. 947–54.
- Baumol, William, 1967, “Macroeconomics of Unbalanced Growth: The Anatomy of Urban Crisis,” The American Economic Review, Vol. 57, No. 3, pp. 415–26.
- Flaaen, Aaron, Ejaz Ghani, and Saurabh Mishra, 2013, “How to Avoid Middle-Income Traps? Evidence from Malaysia,” World Bank Policy Research Paper 6427 (Washington).
- Jacobs, Alexandra, 2009, “Happy Feet: Inside the Online Shoe Utopia,” The New Yorker, September 14.
- Lin, Justin, 2011, “New Structural Economics: A Framework for Rethinking Development,” World Bank Research Observer, Vol. 26, No. 2, pp. 193–221.
- Mishra, Saurabh, Susanna Lundstrom, and Rahul Anand, 2011, “Service Export Sophistication and Economic Growth,” World Bank Policy Research Working Paper 5606 (Washington).
- Mudambi, Ram, 2007, “Offshoring: Economic Geography and the Multinational Firm,” Journal of International Business Studies, Vol. 38, pp. 206–10.
- , 2008, “Location, Control and Innovation in Knowledge-Intensive Industries,” Journal of Economic Geography, Vol. 8, No. 5, pp. 699–725.
- Rodrik, Dani, 2011, “The Manufacturing Imperative,” Project Syndicate, August 10.
- Romer, Christina, 2012, “Do Manufacturers Need Special Treatment?” The New York Times, February 4.
- Summers, Lawrence, 2013, “Economic Possibilities for Our Children,” NBER Reporter, No. 4.







توماس بيكيتي  
Thomas Piketty

رأس المال في القرن الحادي والعشرين  
Capital in the Twenty-First Century

Belknap Press, Cambridge, Massachusetts, 2014,  
685 pp., \$39.95 (cloth).

من المؤكد أن هذا الكتاب المهم والمثير يندرج ضمن أكثر التحليلات الاقتصادية المؤثرة في العقود الأخيرة. وكثير من الجدل الذي كان يدور في السنوات الأخيرة حول عدم المساواة يرجع إلى العمل الذي قام به توماس بيكيتي وزملائه الباحثين.

وكانت البحوث بشأن عدم المساواة في وقت سابق تركز على البيانات المأخوذة من مسوح الأسر على أساس معامل "جيني" لقياس توزيع الدخل في البلد المعني. ولكن معامل جيني لا يبرصد قدرا كبيرا من السلوكيات في قمة توزيع الدخل، مما يرجع في جانب منه إلى عدم إفصاح أصحاب الثروات الطائلة في أغلب الأحوال عن دخلهم كله. وفي أفضل الحالات، تقيس هذه المسوح الدخل وليس الثروة.

وبذل بيكيتي جهدا شاقا معتمدا على مصادر بيانات جديدة ليبين اتساع هوة تفاوت الدخل بصورة حادة خلال العقود الأخيرة ووصولها إلى مستويات بالغة الارتفاع في الولايات المتحدة، ويقدر أقل، في عدد قليل آخر من البلدان المتحدثة بالإنجليزية. وكان هذا الارتفاع مدفوعا في معظم الحالات بتفاوت الأجور بين أكثر ١٪ ثراء في المجتمع وسائر أفرادها. (كنت أتمنى لو أتاح هذا الكتاب الكبير مساحة لتناول أعمال النقد التي تُرجع هذه النتائج إلى التشوهات في البيانات).

ويرجع أحد التفسيرات المعتادة السبب إلى إخفاق التعليم في مواكبة الطلبات المتزايدة على العمالة الماهرة.

ويستبعد بيكيتي هذا الاحتمال لأنه لا يفسر سبب اتساع هوة التفاوت بصورة حادة حتى بين الخريجين من كليات القمة. وهل في إمكان الرواتب باهظة الارتفاع أن تعكس قدرة كبار المسؤولين التنفيذيين على توليد ارتفاع هائل في القيمة؟ كلا، فمن المفترض أن قوى "الفائز يحصل على كل شيء" ستلعب دورها في اقتصادات متقدمة أخرى مثل اليابان وفرنسا وألمانيا، لكننا لا نرى فيها مثل هذه الارتفاعات النسبية في الأجور.

ربما كانت هذه البلدان الأخرى قد قاومت انعكاسات التغيير التكنولوجي على الأجور النسبية، مما عجل وتيرة تباطؤ النمو في العديد من هذا البلدان في وقت قريب من بداية اتساع هوة التفاوت في الولايات المتحدة في أواخر سبعينات القرن العشرين. لكن حصة الفرد من النمو الحقيقي كانت متماثلة تقريبا في مجموعتي البلدان منذ الثمانينات تقريبا.

ويقول بيكيتي إن أكثر التفسيرات المقبولة — وإن كانت أدلته أقل وضوحا هنا — هي في الأساس ثقافية وسياسية، لأن النخبة السياسية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة شاركت في إجراء الإصلاحات الجزرية الموجهة نحو السوق والتي خفضت أعلى المعدلات الضريبية، لكنها أبقت الحد الأدنى للأجور كما هو دون ارتفاع، فأضعفت دور النقابات، وساهمت في تغيير فرق الأجور الذي يُعد مقبولا.

وفي ظل هيكل حوكمة الشركات الذي تختار النخب في ظلّه أجور كل منها الآخر، تبقى القليل من القيود على أعلى الأجور. والحل وفقا لبيكيتي هو عكس مسار هذه التغيرات. ويذكر أن النمو لم يرتفع في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مع إقدامهما على خفض المعدلات الضريبية الحديثة، مقارنة بنظرائهما الأوروبيين.

ويقتصر تفاوت الدخل من الأجور على عدد قليل من البلدان، لكن توزيع الثروة غير متساوي بشكل كبير في جميع البلدان المتقدمة. ومع هذا، وحتى قبل الحرب العالمية الأولى، كانت الأوضاع أسوأ بكثير. أما الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية فقد حققا قدرا هائلا من التساوي. وفي نفس الوقت، وحتى نهاية سبعينات القرن العشرين، ظل توزيع الثروة مستقرا إلى حد ما في ظل السياسة العامة التي تمثلت في فرض أعلى المعدلات الضريبية ذات طابع المصادرة وارتفاع ضرائب الإرث.

غير أن هذا العلاج ربما كان مؤقتا. فالنظام متحيز ضد الصغار: الثروات الطائلة

تحقق عائدات أعلى من الثروات الأصغر، والأغنياء يدخرون أكثر (فرضا) — ولا يتحدث بيكيتي بقدر كاف عن معدلات الادخار). وفي نفس الوقت، فالنمو السكاني توقف ونمو الإنتاجية يتباطأ، مما ينطوي ببساطة على ميل المجتمع نحو نمط القرن التاسع عشر حيث كانت الثروة الموروثة هي السائدة.

ويذهب بيكيتي إلى أن هذا المجتمع يتناقض مع قيم البلدان الغربية الحديثة التي تقوم على أساس الجدارة والديمقراطية.

## النظام متحيز ضد الصغار.

ولم يتحقق تغير كبير في المرة السابقة إلا بعد حدوث الكساد الكبير ووقوع الحرب. لكن بيكيتي يظل متفائلا بشأن قدرة الأفكار (والبيانات) على التأثير على السياسة. وأهم توصياته هي فرض ضرائب على كل أشكال رأس المال، مما سيقتضي التنسيق على المستوى الدولي وربما فرض ضوابط رأسمالية عبر الحدود.

ويحتوي هذا الكتاب على دروس مهمة لخبراء الاقتصاد. وهي تذكرة (ربما غير مرغوب فيها) بأن ما يقسونه هو انعكاس للخيارات السياسية. وتنبههم إلى الاحتراس على المستوى الدولي وربما فرض ضوابط رأسمالية عبر الحدود.

ويحتوي هذا الكتاب على دروس مهمة لخبراء الاقتصاد. وهي تذكرة (ربما غير مرغوب فيها) بأن ما يقسونه هو انعكاس للخيارات السياسية. وتنبههم إلى الاحتراس على المستوى الدولي وربما فرض ضوابط رأسمالية عبر الحدود.

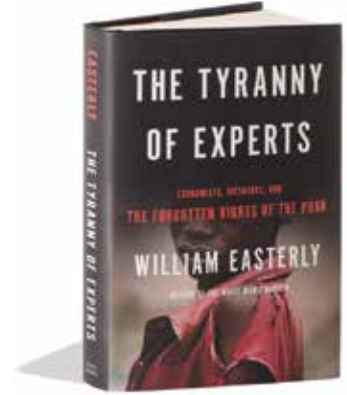
وتعليقا على التساؤلات حول النمو الاقتصادي طويل المدى، يقول الاقتصادي روبرت لوكاس جونيور الحائز على جائزة نوبل "متى بدأ المرء يفكر فيها، يصعب عليه التفكير في أي شيء آخر". ويخرج القراء بفكرة مفادها أن توزيع ناتج النمو هو الذي سيشكل الطبيعة الاقتصادية والسياسية للمجتمع خلال ٢٥ أو ٥٠ عاما — وأن هذه هي القضية التي تتطلب اهتمامنا.

أندرو بيرغ

مدير مساعد

إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي

## التنمية عن طريق الحقوق



ويليام إيسترلي  
William Easterly

استبداد الخبراء  
The Tyranny of Experts

Basic Books, New York, 2013, 416 pp., \$29.99 (cloth).

مقدمة كتاب ويليام

إيسترلي الجديد والخاصة  
التي انتهت إليها. وتبعث

صفحاته الثلاثمائة المتداخلة على قدر أقل  
من التفاؤل.

يرى إيسترلي أن التقنوقراطيين استولوا  
على التنمية: "الوهم التقنوقراطي بأن الفقر  
ينشأ من نقص الخبرة، بينما الفقر ينشأ  
في الأصل من نقص الحقوق". كانت لحظة  
تأسيس البنك الدولي هي لحظة الخطيئة  
الأصلية (وصندوق النقد الدولي برىء بعض  
الشيء). وكتب ما يثيره ذلك من جدل بأسلوب  
جميل، مليء بقصص رائعة عن صالح  
الإنسانية كي يبعث الروح في جدل كان  
يمكن أن يظل يدور حول مفاهيم جامدة.

ويرى إيسترلي أن الفرد بطل، إما لا يطلق  
له العنان لتغيير العالم، أو يقيدته خبت  
السياسيين. إنها مسألة أمريكية بحتة، حتى  
في نظرة هوليبود إلى الأوضاع الإنسانية.  
ويلخص رؤيته للقوة في عنوان الفصل  
الذي يتناول المؤسسات: "نحن نقمعهم إن  
صح لنا".

ومعلمو إيسترلي هم آدم سميث وفريدريتش  
هايك، بينما يحتفظ بسخريته من خبراء  
الاقتصاد المعنيين بالتنمية أمثال غونار  
مايردال وأثرلويس، اللذان وضعوا علم اقتصاد  
خاص وأهملا الاختيار الحر والمذهب الفردي.  
ويحتوي الكتاب على حكايات مشوقة  
عن أصول المنهج التقنوقراطي، الذي يرجعه

إيسترلي إلى عام ١٩١٩ (وليس إلى ١٩٤٩  
كما في كلمة ترومان، الذي درج الاستشهاد  
به على أنه فجر المعونة). ويرى أن له  
جذور عميقة في محاولات صرف الانتباه  
عن جدول الأعمال بشأن الحقوق، سواء  
عن تمييز الولايات المتحدة ضد الصين  
في العشرينات والثلاثينات، أو محاولات  
بريطانيا لمقاومة إنهاء الاستعمار بعد  
الحرب العالمية الثانية، أو الصراعات حول  
الحقوق المدنية في الخمسينات والستينات.  
ويتتبع انحداره المباشر من حروب أقرب  
(الحرب الباردة، والحرب على الإرهاب،  
وعلى المخدرات) عندما كان التركيز على  
التنمية التقنوقراطية يتيح غض الطرف عن  
وقوف منتهكي الحقوق في صف الغرب.

وكان لهذا الاستعداد لنسيان الحقوق وقع  
الموسيقى في أذان الدكتاتوريين بكل أنواعهم،  
والذين تشبثوا بمنهج المخطط (أو لغته  
على أقل تقدير) كمخرج لتجاهل المعارضة  
وتدعيم قوتهم الاقتصادية والسياسية. ويرى  
أن هذا الإهمال لحقوق الأفراد بمثابة "مأساة  
أخلاقية تواجه التنمية اليوم".

وهنا نتفق على أمور كثيرة: انتقاده لمنهج  
المادة الخام سهلة التشكيل الذي يتجاهل  
الخصوصيات الوطنية والمحلية، وإساءة  
استخدام حقوق الأفراد باسم غرض وطني  
أسمى، وفعالية الحلول الفورية بدلا من  
التصميم الواعي (وهو ما يتساوى فيه تماما  
المخطون ومعارضو مذهب النشوء).

ويبدو إيسترلي متشائما حتى عندما  
يتحدث عن النمو: "إن معدل نمو إجمالي الناتج  
المحلي الوطني هو الرقم الذي تلقى التضحية  
بحقوق الملايين من أجله كل ترحيب".

لكن حجته تتحطم أمام قضية الصين  
(أو شرق آسيا بصورة أعم). ولدى مواجهة  
الحقيقة التاريخية عن نمو شرق آسيا بوتيرة  
بالغة السرعة في ظل مجموعة متنوعة  
من النظم الأوتوقراطية (ما يطلق عليه  
الدول التنموية)، يجد المدافعين عن "الحلم  
الأمريكي" أمامهم خيارين: إما قبول فكرة  
احتمال وجود مفاضلات بين النمو والحقوق  
أو يحاولوا نفي أن معجزة شرق آسيا هي  
انتصار لحقوق الأفراد وقوى السوق.

وخاض البنك الدولي المحاولة الثانية  
في مطبوعة "المعجزة الشرق آسيوية في

١٩٩٣"، التي قوبلت بقدر كبير من النقد،  
ولكن محاولة إيسترلي تجعل منها محاولة  
متواضعة: "هناك أدلة على إرجاع نهوض  
الصين كقوة اقتصادية عظيمة إلى انتشار  
زراعة البطاطا غير معلومة المصدر أكثر  
من الأدلة على إرجاعها إلى السياسات  
الاقتصادية التي وضعها دنغ شياو بينغ".  
يا لها من عبارة يائسة.

وبالخوض في مجال الحقوق، يبني  
المؤلف على كتابه السابق بعنوان "عبء  
الرجل الأبيض" (The White Man's Burden)،  
الذي يميز بين الباحثين والمخططين — وقد  
وجدت هذا التقسيم مفيد للغاية على مر السنوات.  
ولكن إدراكه للحقوق كان انتقائيا ومشوبا  
بالعيوب. ويرى إيسترلي إن الحقوق تكون  
دائما فردية، وليس جماعية إطلاقا — فلم يشر  
إلى النقابات، أو الحركات النسائية أو حركات

### معدل نمو إجمالي الناتج

### المحلي الوطني هو الرقم

### الذي تلقى التضحية بحقوق

### الملايين من أجله كل ترحيب.

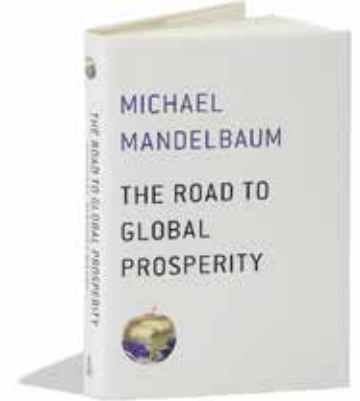
السكان الأصليين، أو منظمات المنتجين.  
علاوة على ذلك، فإن وصفه للأبطال  
من الأفراد الذين يكافحون من أجل الحقوق  
يعتمد بقدر كبير على تاريخ الولايات  
المتحدة، لكنه يتجاهل تماما المؤسسة التي  
بذلت في السنوات الأخيرة جهودا أكثر من  
غيرها لدعم حقوق الإنسان: الأمم المتحدة.  
فتوقع قيام أولئك المخططين والبيروقراطيين  
في نيويورك غير الجديرين باهتمامه  
بالنهوض بحقوق كل أنواع الفئات المهمشة  
في أنحاء العالم يتناقض بوضوح مع  
مقدمته، ويجب إذن إخراجهم من الصورة  
وأخيرا يخلص إيسترلي إلى أنك إذا كنت  
تعبأ بالحقوق، ينبغي أن تعارض المعونة.  
ولكنني أرى العكس. فإذا قُدمت المعونة  
بصورة سليمة، يمكنها أن تدعم كفاح  
الفقراء (أفراد وجماعات) من أجل حقوقهم،  
وهذا ما رأيت مباشرة في العديد من البلدان  
خلال عملي مع أوكسفام.

### دانكن غرين

مستشار استراتيجي، أوكسفام المملكة المتحدة  
مؤلف مدونة "من الفقر إلى القوة"

From Poverty to Power

## تقدم الاقتصاد السياسي



مايكل ماندلبوم  
Michael Mandelbaum

### الطريق إلى الرخاء العالمي The Road to Global Prosperity

Simon & Schuster, New York, 2014, 272 pp., \$28.00 (cloth).

## العولمة — أو بتعبير أدق، زيادة الترابط — تهيمن على عصرنا،

وربما كان السؤال المحوري يدور حول منطقية حسناتها وسيئاتها. ويحاول معظم رجال السياسة اتخاذ منهج عملي — وفقا للمقولة القديمة "الشيء الوحيد الأسوأ من الوقوع تحت طائلة استغلال الرأسمالية متعددة الجنسيات، ليس هو الوقوع تحت طائلة استغلال الرأسمالية متعددة الجنسيات." غير أن الدراسات الاقتصادية التي تناولت العولمة كان تعج بحركات الشد والجذب بين قطبي المتحمسين للعولمة، الذي يرون أن التجارة الحرة، وانفتاح أسواق رأس المال، وحرية حركة الأشخاص هي المحركات العظيمة للتقدم البشري، والنقاد الذين يلقون اللوم على هذه القوى في تدمير المجتمعات المحلية والبيئة.

ويقف مايكل ماندلبوم مع المعسكر الأول. وكتابه الجديد مفعم بالنسبات وسهل المطالعة ومليء بالحقائق. فيحاول أن يتخذ موقفا متفائلا من جديد بينما يخفف مشاعر الحماس بعض الشيء لكي يتماشى مع الجو العام السائد بعد الأزمة المالية. وحجته الرئيسية بسيطة: إذا كان علم الاقتصاد هو الحل، فالسياسة هي المشكلة. "وعندما يعمل الاقتصاد العالمي بنجاح — بالفعل لأنه يعمل بنجاح — لا يمكنه أن يقدم مساعدة وإنما يستثير معارضة أعماله، مما يسفر بدوره عن الصراعات السياسية." وبعد وثبة حتمية من خلال نظرية التجارة الحرة، والعدو بسرعة عبر العناوين

واتساع الفجوة بين العائد على رأس المال والعائد على العمل ويقول الكتاب إن القضية كلها هي قضية الاقتصاد السياسي، ولكنه يبدو سانجا عندما يتناول مسألة السياسة، خاصة عند تناول الحول العالمية. لقد قيل لنا "إن البديل للنظام الاقتصادي العالمي الحالي هو... لا شيء." وهذه عبارة تؤدي إلى رسوب أي طالب جامعي إذا تفوه بها. قد لا يكون هناك بديل شامل وواقعي في جعبتهم، لكن هناك سياسات لا تُعد ولا تُحصى اقترحها مسؤولون في البنوك المركزية ومناهضو العولمة، وحائزون على جائزة نوبل وكذلك منظمات غير حكومية. وكان أولئك يستحقون التعليق على أقل تقدير.

وتنبؤ ماندلبوم يبعث على التفاؤل: "الاقتصاد العالمي سيواصل النمو. ونموه سيجعل الجميع أغنياء. وبينما هذا الأمر ليس حتمي، يرجح أن تكون هذه هي صورة المستقبل." أرجو أن يكون محقا. إنني أتفق مع كثير مما جاء في هذا الكتاب. وإذا أردت أن تحصل على رؤية متعمقة غير غريبة عن رأي العالم في النخبة الأمريكية فهو بداية لا بأس بها. إنه كتاب ثري بالمعلومات سهل المطالعة.

ويمكن فهم حججه على نحو أفضل إذا نظرنا إليها باعتبارها أعراض المشكلة وليست حلولاً لها. والنتيجة التي خرج بها روبرت ماكنامارا هي أن أكبر الأخطاء الاستراتيجية تنشأ من الإخفاق في التعاطف وليس في التحليل. وهو كتاب معظم مراجعه أمريكية، وكلها باللغة الإنجليزية، يسعى لكي يفهم كيف ينظر العالم من القاعدة إلى القمة وليس من القمة إلى القاعدة. ويعيوبه هي التراخي وضيق الأفق — وهو أمر مثير للسخرية في كتاب يقول إنه عن أمجاد عالم أشد ترابطا.

### جيف مولغان

مؤلف كتاب: The Locust and the Bee: Predators and Creators in Capitalism's Future,

مسؤول تنفيذي أول المؤسسة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والفنون في المملكة المتحدة (NESTA).

الرئيسية للتاريخ الاقتصادي مؤخرًا، يسير الكتاب بخطى واثقة واصفا كيفية عرقلة السياسة للاقتصاد العقلاني، وخاصة فيما يُطلق عليه "بريكس" (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا). فالهند ستخزلها سياستها الديمقراطية الفاسدة الفوضوية. ولكن هل ستسبب لها اختلالا أكبر من الصين، التي تمتلك قدرة على المنافسة في قطاعات الخدمات، لا يقتصر تهديدها على القوى العاملة في الصناعات التحويلية في الغرب وإنما يمتد أبعد من ذلك بكثير؟ وعلى روسيا أن تتكيف مع الرشوة — ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠٥. كما أنها تعاني من مزيج غير صحي من الشعبوية، والتسلط، وعدم الكفاءة، حيث "إيرادات الطاقة مرتفعة بما يكفي لنشر الفساد ومنع النمو بقوة، ولكنها ليست مرتفعة بما يكفي للحفاظ على مستوى المعيشة الذي يطمح إليه الروسيون." والبرازيل أيضا عرضة

## إذا كان علم الاقتصاد هو الحل، فالسياسة هي المشكلة.

للشعبوية: ١٢٪ من إجمالي الناتج المحلي يذهب لمعاشات التقاعد، وأنصار زيادة النفقات العامة من المرجح أن يهزموا "أولئك الذين يفضلون الحرص بينما يقف التاريخ الاقتصادي في صفهم."

ويكاد ماندلبوم يلقي باللوم طوال الوقت على الشعوب، أو بصورة أدق، على طريقة تعبئة الديمقراطية لمشاعر الشعبوية ضد العقلانية الاقتصادية. والدافع النظري لهذه الحجة هي نظرية ستولبر — سامويلسن، التي تقول إن البلدان إجمالاً تحقق مكاسب من التجارة، ولكن المكاسب غير موزعة بالتساوي.

وربما تبادر إلى ذهنك أن السؤال الواضح في نظرية ستولبر — سامويلسن هو كيفية التعامل مع الاقتصاد السياسي الساعي للتقدم، وإذا حقق المجتمع ككل مكاسب من التجارة، بينما يعاني بعضه من الخسارة، ربما كان من المنطقي اقتسام الألم وإقتسام المكسب على حد سواء. والمعنيون في عالم السياسة الاقتصادية وكذلك رجال السياسة يدركون هذا الأمر. ولكن يبدو أن المؤلف لا يدركه. وليست لديه إجابة على مبررات حركة "احتلوا وول ستريت" والأخرين غير المعارضين للعولمة بهذا القدر، وإنما يعارضون الهوة الشاسعة في تفاوت توزيع المكاسب بين ١٪ و ٩٩٪.

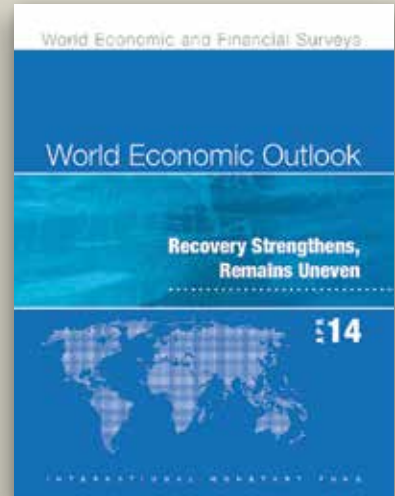
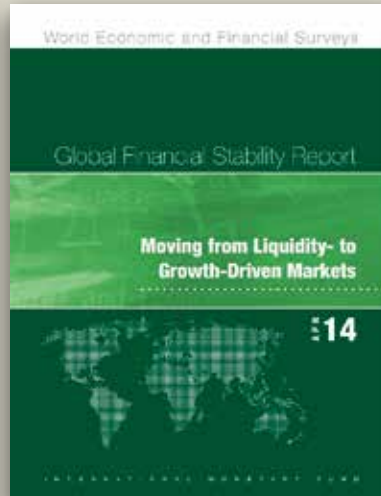


هل عالج الإصلاح المصرفي مشكلة المؤسسات "الأكبر من أن تفشل"؟  
ما المخاطر المترتبة على انخفاض التضخم؟  
كيف يؤثر معدل النمو في الصين على الأسواق الصاعدة الأخرى؟

# تجاوز مرحلة الأزمة

هل تتأثر معدلات النمو ومستويات الدين بعودة السياسة النقدية الطبيعية؟  
هل توفر عمليات الإنقاذ المالي من الحكومة إعانات دعم للبنوك الكبيرة؟  
كيف تتمكن البلدان من مواصلة الإنفاق الاجتماعي في ظل الضغوط على الميزانية؟

## تنبؤات وتحليلات رائدة من صندوق النقد الدولي



طالع هذه المطبوعات الحيوية من صندوق النقد الدولي في [elibrary.imf.org/page/fd64](http://elibrary.imf.org/page/fd64)

## صندوق النقد الدولي

التمويل والتنمية، يونيو ٢٠١٤ - ٨ دولارات



MFIAA2014002